**دولة ليبيا**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**الأكاديمية الليبية للدراسات العليا**

**مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية**

**قسم الدراسات الإقليمية والدولية**

**شعبة الدراسات الأوروبية**


# تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ودوره في تحقيق استقلالها

**بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية ( الماجستير )**

**في الدراسات الإقليمية والدولية**

**شعبة الدراسات الأوروبية**


**اعداد : محمد أحمد عبد الونيس**

**إشراف : د . البشير علي الكوت**


**2016**

# الإهداء

إلى روح والداي .... أسكنهما الله فسيح جناته.

إلى ضمير أبنائي .... لعلهم يسلكوا منهج العلم الذي سلكه أبوهم حتى تجاوز الخمسين من عمره .

إلى كل طالب علم ومعرفة.

أهدي ما تيسر لنا من جهد ومعرفة.

# شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلالة قدره، وعظيم سلطانه ، أشكر الله الذي أنعم علينا بهذه النعم وحده لا شريك له، له الحمد والثناء والطاعة التامة.

فبعد أن وفقني الله سبحانه وتعالى بإتمام هذا العمل، لا بد أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الدكتور البشير علي الكوت، على قبوله الإشراف على بحثي هذا كما اتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة المتكونة من الدكتور كمال سالم الشكري، رئيس قسم الدراسات الإقليمية والدولية بالأكاديمية الليبية، والدكتور عبد النبي مفتاح الصويعي، وذلك على تفضلهما قبول مناقشة هذا البحث، كما اتقدم بالشكر والتقدير للدكتور أحمد مفتاح الديب الذي قام مشكوراً بالمراجعة اللغوية داعياً الله أن يكون ذلك في ميزان حسناتهم.

ولا يفوت هذا المقام إلا أن يتقدم الباحث بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور محمد الأرناؤوط أستاذ التاريخ بالجامعات الاردنية، على ما قدمه من مساعدات كبيرة سواء كان بإمداد الباحث بالمراجع الخاصة بكوسوفو، والتي في بعضها لم تكن موجودة في المكتبات العربية، أو ما قدمه من معلومات شفهية عن منطقة البلقان عامة وكوسوفو خاصة، وعلى ما يسره للباحث من مساعدة لزيارة جمهورية

كوسوفو.

# فهرس المحتويات


| ت | الـــمـــوضـــوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الإهداء | أ |
| 2 | الشكر و التقدير | ب |
| 3 | المقدمة | 1 |
| 4 | اهمية البحث | 2 |
| 5 | اهداف البحث | 3 |
| 6 | اشكالية البحث | 3 |
| 7 | فرضية البحث | 4 |
| 8 | حدود البحث | 4 |
| 9 | مناهج البحث | 5 |
| 10 | صعوبات البحث | 5 |
| 11 | الدراسات السابقة | 6 |
| 12 | تقسيمات البحث | 9 |
| 13 | الفصل الأول : التدخل الدولي تعريفه وأشكاله والاختلاف حول شرعيته | 11 |
| 14 | المبحث الأول : التدخل الدولي تعريفه وأشكاله | 13 |
| 15 | المبحث الثاني : الاختلاف حول شرعية التدخل الدولي بصفة عامة وتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو بصفة خاصة | 33 |
| 16 | الفصل الثاني : التطور التاريخي والسياسي لإقليم كوسوفو | 64 |
| 17 | المبحث الأول : التطور التاريخي لكوسوفو | 65 |
| 18 | المبحث الثاني : التطور السياسي لكوسوفو | 87 |

| | | |
|---|---|---|
| 19 | **الفصل الثالث : عوامل استقلال كوسوفو ودورها في هذا الاستقلال** | 113 |
| 20 | **المبحث الأول : حلف شمال الأطلسي نشأته ، ميثاقه وتكوينه** | 114 |
| 21 | **المبحث الثاني : دور تدخل حلف شمال الأطلسي في استقلال كوسوفو والعوامل المساعدة لهذا الاستقلال** | 138 |
| 22 | **الخاتمة** | 168 |
| 23 | **الاستنتاجات** | 171 |
| 24 | **المراجع** | 173 |

**مقدمة**

دخل موضوع التدخل الدولي حيز الاهتمام بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تحاول فرض سيطرتها على العالم، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء حلف وارسو على الساحة الدولية بعد سقوط جدار برلين وكانت معظم هذه التدخلات تدخلات عسكرية من أجل المصلحة الذاتية للمتدخل .

وبهذا التغير العميق في السياسة العالمية، وانتهاء الاستقطاب الثنائي في العلاقات الدولية ، ولِما كانت تمثله دولة يوغسلافيا السابقة والتي ورثتها بعد تفككها دولة صربيا من ميول شرقي معادي لحلف الناتو ، وتميز العلاقات الصربية الروسية ولِما مثله النظام السياسي القائم في بلغراد في ذلك الوقت من إزعاج مستمر لسياسة حلف الناتو تجاه منطقة البلقان ، ولِما يمثله إقليم كوسوفو من موقع استراتيجي باعتباره حلقة مهمة من حلقات الربط البري للتخطيط المستقبلي لمد أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى البحر الأدرياتيكي ، عليه فقد شكلت هذه العوامل اساساً لحلف الناتو لتدخله في كوسوفو ، بالإضافة إلى ذلك الرغبة في تحطيم القوة العسكرية الصربية ، ووضع موطئ قدم للحلف لأقرب نقطة من روسيا ، والحصول على حليف جديد للحلف في منطقة البلقان .

وقد كان تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو مثار جدل ونقاش كبير بين مؤيد ومعارض ، واختلفت الآراء حول هذا التدخل من حيث شرعيته وتأثيره على العلاقات الدولية فكلاً ينظر له من جانب مصلحته ، وما يترتب على هذا الموقف أو ذاك من مردود اقتصادي أو سياسي ، وبالتالي فإن المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية لها دور كبير في مواقف تلك الدول من هذا التدخل ، حيث رأت بعض هذه الآراء أن هذا التدخل جاء نتيجة لمعاناة الشعب الألباني في كوسوفو من ظلم الصرب وما تعرض له من قتل وتشريد وتهجير ، بينما يراه آخرون أنه انتهاكاً للسيادة وخرقاً للقانون الدولي ، وأن الحرب التي شُنت على يوغسلافيا كانت غير مبررة لأنها بدون قرار أو دعم دولي ، وبالتالي سيكون له تأثير سلبي على علاقات الدول بعضها ببعض .

وفي هذه البحث تناولنا شرعية تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو من عدمه ، وموقف القانون الدولي من هذا التدخل ، ودور هذا التدخل في نيل الإقليم لاستقلاله ، بالإضافة لدور العوامل الداخلية والمتمثلة في العوامل الاقتصادية والسياسية والعرقية التي ساهمت في هذا الاستقلال .

**أولاً : أهمية البحث**

تبرز أهمية البحث باعتبار الموضوع الذي تناوله لم يتم التطرق له بتوسع كبير فيما سبق ، كما أن المراجع عن هذا الموضوع في المكتبة العربية تعتبر قليلة جداً وبالتالي يمكن أن يعتبر هذا البحث إضافة علمية للمكتبة العربية.

**ثانياً : أهداف البحث**

يهدف البحث إلى :

1 – تسليط الضوء على تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ، ومدى شرعية هذا التدخل.

2 – معرفة مدى مساهمة تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو في انشاء دولة كوسوفو .

3 – معرفة مدي مساهمة العوامل الأخرى في تكوين دولة كوسوفو .

4– إمداد المهتمين بالعلاقات الدولية والعلوم السياسية بما يفيد من معلومات عن هذا الموضوع .

**ثالثاً : إشكالية البحث**

يسعى البحث إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في التساؤل التالي:

– هل ساهم تدخل حلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفو في تحقيق استقلال الإقليم ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل السؤالين الفرعيين التاليين :

– هل جاء تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو متماشياً مع القانون الدولي أم مناقضاً له ؟

– هل هناك عوامل أخرى غير تدخل حلف شمال الأطلسي كانت لها دور في استقلال كوسوفو ؟

**رابعاً : فرضيات البحث**

على ضوء الإشكالية المطروحة سابقاً يمكن للباحث صياغة الفرضيات التالية:

– إن تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو كان له الدور الرئيسي في استقلال كوسوفو .

– إن تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو جاء مناقضاً للقانون الدولي .

– إن العوامل الداخلية المتمثلة في العوامل الاقتصادية والسياسية والديموغرافية التي تضم الإرث العرقي والديني كانت العوامل المساعدة في عملية الاستقلال .

**خامساً : حدود البحث**

**1 – الحدود الزمنية :**

يقع هذا البحث بين عامي 1999م و 2008 م ، وهي الفترة التي بدأ فيها حلف الناتو تدخله في كوسوفو ، وانتهت بإعلان ميلاد جمهورية كوسوفو ، إلا أن طبيعة البحث دعت الباحث إلى أن يستعرض الوقائع التاريخية التي حدثت خارج

الإطار الزمني المُحدد للدراسة ، وهذا يعني الاستعراض الموجز لتاريخ كوسوفو القديم أثناء التواجد العثماني في الإقليم ، حتى ظهور المملكة اليوغسلافية ، ثم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ، إلى أن استقل الإقليم وأصبح جمهورية ، وهذا الأمر ضروري لاستيفاء فهم الموضوع .

**2 – الحدود المكانية :**

الحدود المكانية هي دولة كوسوفو على وجه التحديد .

**سادساً : مناهج البحث**

في هذا البحث تم استخدام المنهج التحليلي من خلال بيان مفهوم التدخل وما يقوم عليه من عناصر ، وتحديد ابعاده السياسية والإنسانية والمواقف الدولية حول تدخل حلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفو ، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع الأحداث والرجوع إلى الجذور التاريخية التي شهدها الإقليم .

**سابعاً : صعوبات البحث**

تكمن الصعوبة في الحصول على المعلومات التاريخية والسياسية الخاصة بإقليم كوسوفو ، وقلة المصادر أو المراجع حول الموضوع باللغة العربية ، وعدم إلمام الباحث باللغة الألبانية أو اللغة الإنجليزية ، وقد حاول الباحث التغلب على

تلك الصعوبات من خلال انخراطه في دورة لتعلم اللغة الألبانية تنظمها جامعة برشتينا بكوسوفو سنوياً ، وسهل هذا الأمر الالتقاء ببعض أساتذة جامعة برشتينا ، وكذلك مقابلة بعض المسؤولين بالجمهورية ، وخاصة اللذين يجيدون التحدث باللغة العربية للاستفادة من معلوماتهم عن هذا الموضوع ، وقد اعتمد الباحث على بعض المصادر الخاصة بهذا الموضوع نجد تبيان لها في نهاية البحث .

**ثامناً : الدراسات السابقة**

ورد الكثير من الدراسات السابقة التي تبحث في موضوع التدخل الدولي وكذلك موقف القانون الدولي منه ، ومدى تأثيره على عدة مفاهيم دولية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومفهوم السيادة المطلقة للدولة ، وأثر السياسة الخارجية عند حدوث التدخل ، إلا أن الباحث اقتصر هنا على ذكر بعض الدراسات التي تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر التدخل الدولي في كوسوفو .

ومن هذه الدراسات :

1- دراسة بعنوان أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول ، دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، للباحث مرابط رابح ، تناول هذا البحث أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول ، أستعرض الباحث في اطروحته

أثر المجموعة العرقية التي أدت إلى انهيار يوغسلافيا ، محللاً دستور يوغسلافيا المتعلق بالحكم الذاتي لكوسوفو ، كما تعرض إلى اندلاع المقاومة الألبانية بعد الهيمنة الصربية على كوسوفو ، وتدويل قضية كوسوفو في المنظمات الدولية ، إلى أن تم وضع الإقليم تحت إدارة الأمم المتحدة ، وتختلف دراسة الباحث المذكور مع هذا البحث، في عدم تعرضها إلى تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو وأثر هذا التدخل في استقلال الإقليم بشكل مباشر ، إلا أنه تم الإشارة بشكل مبسط عن هذا التدخل ، وتتفق الدراستين في طرح الآراء المختلفة ما بين المؤيدين والمعارضين لقرار التدخل .

2 – دراسة بعنوان دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان ( كوسوفو دراسة حالة ) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012م ، للباحث طارق بادي الطراونة ، وتناول هذ البحث دور الحلف في استقرار دول البلقان عامة وكوسوفو خاصة ، وقد وضح البحث أن تدخل الحلف في كوسوفو كان بهدف تحقيق مصالح دول الحلف بعيداً عن الهدف المعلن وأن هذا التدخل كان غير شرعي بحسب المواثيق والأعراف الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتتلاقي دراسة الباحث المذكور مع هذا البحث في أن تدخل حلف الناتو في كوسوفو كان بهدف تحقيق مصالح دول الحلف

بعيداً عن الاهداف الانسانية التي برر بها الحلف تدخله في كوسوفو ، وقد ركز في بحثه على دور حلف شمال الأطلسي في استقرار كوسوفو بدون التطرق إلى دور الحلف في استقلال الإقليم والتي تطرق له هذا البحث.

3 – دراسة بعنوان العوامل المؤثرة على قرارات الأمم المتحدة في التدخل الدولي في الفترة (1990–2002) دراسة مقارنة لحالتي كوسوفو وتيمور الشرقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت ، المفرق ، الأردن 2003م ، للباحث تامر سليم المعايطة ، وتناول البحث العوامل المؤثرة على قرارات الأمم المتحدة في التدخل الدولي في حالتي كوسوفو وتيمور الشرقية ، وقد بين البحث أنه لم يتحقق أي هدف من التدخل بالرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسم هذا الهدف وفقاً لمصالحها الاستراتيجية بعيداً عن أي بعد إنساني وقد اختلفت نتيجة الباحث في بحثه مع نتيجة هذا البحث وهو أن التدخل في الإقليم أدى إلى تحقيق استقلاله ، كما أن بحث المعايطة ركز على العوامل التي أدت إلى صدور قرارات الأمم المتحدة في التدخل الدولي في إقليم كوسوفو دون الإشارة إلى أثر هذا التدخل في استقلال الإقليم ، والذي تطرق إليه هذا البحث .

4 – دراسة بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقليم كوسوفو ( 1989 – 1999 ) رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،

قسم العلوم السياسية ، للباحث عبد المجيد أبو صاع علي اسطيلة ، وتطرقت رسالة اسطيلة إلى تشخيص المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البلقان عامة واقليم كوسوفو بوجه خاص ، وهو الذي لم يتطرق إليه الباحث في هذا البحث ، كما تناولت الأبعاد التاريخية والدينية والعرقية لكوسوفو ، وهي النقطة التي التقت مع هذا البحث ، ومن نتائج رسالة اسطيلة أن هناك تصادم في علاقة الإقليم بين الصرب والألبان ، وهذا ما تلاقى فيه هذا البحث مع بحث الباحث المذكور وقد اشار البحث إلى أن تدخل أمريكيا في هذه المنطقة كان تحت مسميات وذرائع مختلفة منها الانقضاض على جمهورية صربيا التي تشكل قلقاً للسياسة الأمريكية وكذلك تدمير ما تبقى من إرث الدولة اليوغسلافية السابقة ، وتوصل إلى أن التدخل الأمريكي في البلقان كان أيضاً للاقتراب من الحدود الروسية ، وأن الحرب التي شُنت على يوغسلافيا كانت غير مبررة لأنها بدون قرار أو دعم دولي ، وهنا نلاحظ أن تركيز الباحث المذكور كان على التدخل الأمريكي في البلقان بصفة عامة وكوسوفو بوجه خاص ، دون الإشارة إلى تدخل حلف الناتو في الإقليم والتي تطرق إليه الباحث في هذا البحث .

**تاسعاً : تقسيمات البحث**

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، احتوت هذه الفصول على مبحثين لكل منهما ، وذلك على النحو التالي:

- **المقـــــدمـــة : تناولت الإطار العام للبحث .**

- **الفصل الأول : التدخل الدولي مفهومه والاختلاف في شرعيته .**

المبحث الأول : مفهوم التدخل الدولي .

المبحث الثاني : الاختلاف حول شرعية التدخل بصفة عامة و شرعية تدخل الحلف في كوسوفو بصفة خاصة.

- **الفصل الثاني: التطور التاريخي والسياسي لإقليم كوسوفو .**

المبحث ألأول : التطور التاريخي لكوسوفو.

المبحث الثاني : التطور السياسي لكوسوفو .

- **الفصل الثالث: عوامل استقلال كوسوفو ودورها في هذا الاستقلال .**

المبحث الأول : تدخل حلف شمال الأطلسي ودوره في تحقيق استقلال كوسوفو.

المبحث الثاني : دور العوامل الأخرى في استقلال كوسوفو .

- **الـــخاتمـــة** ، تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

## الفصل الأول

## التدخل الدولي : تعريفه وأشكاله والاختلاف حول شرعيته

### تمهيد

إن القوة ظاهرة طبيعية لازمت الوجود البشري منذ أن ظهر على هذه البسيطة وقد استخدمها الإنسان في كافة مراحل التطور البشري ، وذلك للحفاظ على حياته وبتطور الإنسان استطاع أن ينظم علاقاته مع الجماعات البشرية التي تعيش معه بشكل يضمن للجميع العيش بسلام وأمن ، وتعتبر مشكلة القوة والتدخل ملازمة للعلاقات الدولية سواء كان بالتدخل العسكري الصريح والمباشر أو بالتدخل بأنواع أخرى ، الاقتصادية أو السياسية المخفية منها والعلنية ، كما أن العديد من الدول تبني مواقفها السياسية استناداً إلى ما تملكه من مصادر القوة سواء البشرية أو التقنية أو الموقع الجغرافي وغيرها من مصادر القوة ، ويؤثر مبدأ استعمال القوة تأثيراً كبيراً على الوضع الدولي بحيث أصبح إحدى الوسائل التي تستعملها الدول لفض المنازعات الدولية بالرغم من أن المجتمع الدولي ومنذ عصر عصبة الأمم حرّم استخدام استعمال القوة في العلاقات الدولية وحاول الحد من العدوان بين الدول وذلك بوضع ضوابط وقيود على عمليات التدخل الإنساني ، ومع ذلك ثم خرق مبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وكان لذلك الأمر أثار سلبية على الوضع الدولي بحيث اندلعت فيه الحروب والمنازعات

الدولية ، كما أثر هذا الخرق على دور منظمة الأمم المتحدة بحيث أصبحت غير قادرة على وضع حد للنزاعات الدولية دون اللجوء إلى القوة العسكرية .

وحسب رأي الباحث أن هذا ما يفسر عدم قدرة المجتمع الدولي على حل مشاكله بالطرق السلمية واللجوء إلى التدخل العسكري لحل هذه المشاكل .

وتعد ظاهرة التدخل من أجل حماية الأفراد والمجتمعات إحدى أقدم الوسائل التي عرفها المجتمع الدولي ، فمع ازدياد سوء المعاملة واضطهاد الأقليات الدينية قامت بعض الدول المهتمة بهذه الأقليات نتيجة لارتباطات دينية أو قومية أو عرقية بالاحتجاج لدى دول الأقليات بضرورة الاهتمام بهذه الأقلية أو تلك ، وإعطائها الحرية التامة لممارسة شعائرها الدينية ، والحفاظ على هويتها الثقافية ، ومثال ذلك تدخل كل من فرنسا والنمسا وبريطانيا وبروسيا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية لأجل اليونانيين عام 1827 م ، ومن أجل مسيحي سوريا عام 1860 م[1] .

"إن الأصل في القانون الدولي هو عدم التدخل واحترام سيادة الدول ، أما الاستثناء فهو التدخل الإنساني لحماية حقوق الأفراد والأقليات ، ومثاله التدخل

[1] - بومعالي نذير ، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام ، مجلة العلوم الإنسانية الجزائر ، السنة السادسة ، العدد 38 ، 2008 ، ص 2 .

الجماعي وفقاً لأحكام الفصل السابع الذي يعطي لمجلس الأمن الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين "[1].

**المبحث الأول : التدخل الدولي تعريفه وأشكاله**

**أولاً : معنى التدخل**

**1 – اصطلاحاً**

تعريف التدخل الدولي كان ومازال محل خلاف ، فليس من السهل وضع تعريف محدد للتدخل الدولي ، نظراً لأن هذا الموضوع من الموضوعات التي تختلط فيها السياسة بالقانون ، وتأثر هذا المفهوم بالأحداث والتطورات الدولية ، وتتعارض ايضاً بشأنها القواعد القانونية المعمول بها واختلاف وجهات نظر الأطراف المعنية من دول ومنظمات دولية حول هذا الموضوع [2].

**2 – في اللغة**

يعرف التدخل في اللغة العربية بأنه " تدخل قليلاً ، والدخل ضد الخرج كما ذُكر أيضا أنه بمعنى العيب والريبة ، ويقال هذا الأمر دخل ، أي مكر وخديعة .[3]

**3 – تعريف التدخل عند الفقهاء**

---

[1] - جبر احمد محمد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2003 ، ص 315 .

[2]- حسام أحمد هنداوي ، التدخل الدولي الإنساني وتطبيقه في ضوء قواعد القانون الدولي ، دار النهضة ، القاهرة ، 2004 ، ص2.

[3] - محمد أبوبكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار التنوير العربي ، بيروت ، د ت ن ، ص200 .

أ – **عند فقهاء العرب** عرَف الدكتور "إسماعيل صبري مقلد " التدخل بأنه " عملية توازنية للحفاظ على توازن القوى الضروري لاستقرار النظام الدولي "[1] .

ومن وجهة نظر الباحث فأن الدكتور مقلد يرى أن التدخل هو عملية توازن بين الدول القوية للحفاظ على الاستقرار العالمي ، وكأنه يُشرع لعمليات التدخل من طرف الدول القادرة على ذلك في النزاعات الدولية دون النظر إلى تحريم ذلك في العهود والمواثيق الدولية .

أما الدكتور "سموحي فوق العادة" فقد عرف التدخل بأنه" تعرض إحدى الدول للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بغية إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستعملة في ذلك نفوذها وسلطتها وما لديها من وسائل الضغط والإكراه "[2].

ويُعرف الدكتور " محمد طلعت الغنيمي " التدخل بأنه " تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية ، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو

(3)- محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ط 1 2004 م ، ص 16 .

[2] - علاء الدين حسين مكي خماس ، استخدام القوة في القانون الدولي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 ، ص 119 .

تغييرها ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو من دونه ، ولكنه في الحالات كافة يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية "[1].

ومما سبق يرى الباحث أن تعريف الدكتور إسماعيل صبري مقلد يختلف عن كلاً من تعريف الدكتور سموحي فوق العادة وتعريف الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، بأن جاء تعريفه للتدخل من أجل إرساء استقرار النظام الدولي وتوازنه ، بينما يرى الأخرين أن التدخل هو أمر استبدادي ويمس استقلال الدولة وسيادتها الإقليمية ، ويمارس عن طريق الضغط والإكراه .

**ب – عند فقهاء الغرب** عرف الفقيه الدكتور" ماكس بيلوف " التدخل بأنه "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة أخرى باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي "[2].

إن تعريف الدكتور بيلوف حدد التدخل بأنه يتم من طرف دولة واحدة على دولة أخرى ، وأرجع سبب التدخل إلى عدم الاستقرار الدولي ، إلا أن الباحث

---

[1] - محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في قانون السلام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1971 ، ص 462 .

[2] - محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

يرى أن هذا التدخل قد يكون من طرف أكثر من دولة ضد دولة أخرى ، أو أن يتم بقرار من منظمات دولية أو إقليمية ضد دولة أو دول أخرى .

كما عَرَفه أستاذ القانون الدولي الألماني " شتروب " بأنه " تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على اتباع ما تمليها عليها في شأن من شؤونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة "[1] .

وقد جاء تعريف الدكتور شتروب للتدخل بأنه يتم دون سند قانوني ، وأنه قد يكون من دولة واحدة أو عدة دول على دولة أخرى ، وقد جاء هذا التعريف للتدخل مختلفاً عن التعريف السابق ، حيث حدد التدخل على أنه يتم من دولة واحدة أو عدة دول على دولة أخرى.

ويعرف " جوزيف ناي "* التدخل بأنه " تصرفات خارجية من قبل دولة ما تمس الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة " [2].

---

[1] - علي صادق أبوهيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1993 ، ص 216 ، 217 .

* جوزيف – س – ناي ، عميد كلية كنيدي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد ، وصاحب نظرية القوة المرنة في العلاقات الدولية.

(1) - جوزيف –س- ناي ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة ، أحمد أمين الجمل و مجدي كامل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، 1997 ، ص 196 .

ويميل الباحث إلى الأخذ بتعريف الدكتور محمد طلعت الغنيمي ، حيث يبين هذا التعريف أن التدخل عمل استبدادي وأنه يحصل بحق أو بدونه كما أنه يمس استقلال الدولة وسيادتها.

وتتحدد هنا ثلاثة اتجاهات أساسية للتدخل هي[1] :

**الاتجاه الأول :** وهو الاتجاه الموسع ويشمل أي ممارسات تهدف إلى المساس بالشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما ، ومن ثم التأثير على استقلالها وسيادتها دون النظر إلى شكله سواء كان التدخل اقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً .

**الاتجاه الثاني :** وهو الاتجاه الضيق الذي يقتصر على التدخل باستخدام القوة أو التهديد بها ضد أي دولة من أجل السيطرة عليها .

**الاتجاه الثالث :** يرى هذا الاتجاه بأن التدخل هو عمل غير مشروع ، بغض النظر عن أشكاله ودوافعه ، وذلك باعتباره يمس بأمن واستقلال وسيادة الدولة المتدخل في شؤونها الداخلية والخارجية .

وحيث أن الممارسات الواقعة على الدول ، بجميع مسمياتها سواء اتخذت هذه الممارسات الأشكال الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الإعلامية التي تبناها الاتجاه الموسع ، هي أمر مألوف في العلاقات الدولية ، ولا يمكن اعتبارها تدخلاً

(2)- أحمد الصالحين قريميدة ، التدخل في القانون الدولي والنظام العالمي الجديد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم القانون ، طرابلس ، 2010 ، ص 14 .

في شؤون الدول ، التي من شأنها التأثير على السيادة والاستقلال ، فإن ما ذهب إليه الاتجاه الضيق الذي اقتصر على التدخل باستخدام القوة أو التهديد بها ، هو الذي من الممكن أن يؤخذ به لتحديد معنى التدخل في شؤون الدول ، ومن هنا يمكن أن يعرف التدخل وفقاً لهذا ، بأنه استخدام القوة العسكرية من قبل دولة ما أو التهديد بها أو فرض حصار عسكري ضد دولة أخرى بغية السيطرة عليها ، أو تغيير نظامها السياسي تحقيقاً لمصالح الدولة المتدخلة ، كما يمكن أن يعرف على أنه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى ، دون ان يكون لهذا التعرض سند قانوني والغرض منه هو إلزام الدولة المتدخل فيها بإتباع ما تمليه عليها في شأن من شؤونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة من تقييد لحريتها واعتداء على سيادتها واستقلالها [1] .

وينطوي التدخل الدولي على العناصر التالية [2] :

1- التدخل عمل مادي أو سياسي تقوم به دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية ويخرج عن ذلك أشكال التدخل التي قد تقوم بها جماعة أو فرد أو غير ذلك .

[1]- محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.
[2]- أحمد الصالحين قريميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

2- أن يتم العمل بطريقة إرادية تهدف سياسياً إلى التدخل في شؤون الدول ويخرج عن ذلك ما تقوم به الدولة بشكل مشروع بقصد تحقيق أهداف سياستها الخارجية دون قصد المساس بالدول الأخرى .

3- أن يهدف التدخل إلى تغيير نظم الحكم أو المؤسسات السياسية أو أن يتم بقصد الحفاظ على النظام القائم .

4- قد يكون هدف التدخل هو التأثير في السياسات الخارجية أو الداخلية دون الذهاب إلى حد تغيير نظام الحكم أو المؤسسات القائمة .

من خلال التعاريف السابقة ، يتبين أن الفقهاء يجمعون على أن التدخل يكون من طرف دولة في شؤون دولة أخرى ، أي بين أشخاص القانون الدولي بغرض التأثير على الدولة المتدخل في أمرها بعمل أو الامتناع عن عمل من شأنه الإبقاء أو التغيير في أحد الأوضاع الراهنة في الدولة .

كما أن هذه التعاريف توضح أن التدخل هو استبداد لا يستند على أساس قانوني بل تعتمد على قوة الدولة في ممارسة الضغط بأشكاله المختلفة ، وقد جاء تحريم تلك الأشكال كافة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية .

وهكذا يختلط مفهوم التدخل بمعناه السياسي بالمفهوم بمعناه القانوني ، إلا أنهما يختلفان من حيث أن المفهوم القانوني للتدخل ينصرف إلى البحث عن شرعية الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدول والمنظمات للتدخل في شؤون الدول الأخرى أما المفهوم السياسي للتدخل فينصرف إلى البحث عن الدوافع والغايات والظروف والأدوات التي تستخدم من دون النظر إلى المسوغات المرفقة لها ، ولاسيما أن استخدام الوسائل العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية يتم لتحقيق أهداف معينة ذات علاقة بالمصالح الوطنية للدول المتدخلة [1].

بهذه الصعوبة لتعريف التدخل نذكر أن الغرض من هذا المبحث ليس التطرق إلى مختلف التعريفات لمصطلح التدخل ، لأنه لا توجد صيغة تعريف موحد ، بل هناك تعريفات عدة ، ونجد اختلافاً بين علماء القانون والسياسة والاجتماع في تعريف التدخل والمسألة لا تتعلق بأي التعريفات الأكثر صحة ، ولكن في التعريف الذي يساعدنا في فهم التدخل ، ويمكننا في هذا الخصوص أن نميز بين أكثر من اتجاه في تأييد التدخل من خلال هذا الاختلاف في وضع تعريف محدد للتدخل ، حيث يؤيد فريق حق التدخل واستعمال القوة العسكرية شريطة أن يكون التدخل بتفويض من مجلس الأمن الدولي ، والفريق الأخر يرى ضرورة التدخل بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي ، لأن الكارثة الإنسانية والمجازر والمجاعة

---

[1] - الطاهر ابوالقاسم امحمد فرج ، التدخل الدولي الإنساني عبر المنظمات الدولية وأثره على سيادة الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الاقليمية ، طرابلس ، 2003 م ، ص16 .

والواجب الأخلاقي والتهديد للأمن والسلم الدوليين يستدعي التدخل ولو كان ذلك خارج إطار الأمم المتحدة ، وهذا التيار المؤيد للتدخل الإنساني يصل إلى نتيجة فحواها أن القانون الدولي العرفي لا يمنع في ظل شروط وظروف معينة استخدام القوة لغايات إنسانية .

ويمكن تقسيم التدخل إلى قسمين [1] :

**أولاً** : تدخل بتفويض من مجلس الأمن الدولي ، يقصد به موافقة المجلس على استعمال القوة العسكرية مثل التدخل الإنساني في تيمور الشرقية و الصومال ، فهذا النوع لا يثير أي جدل في أوساط الأكاديميين .

**ثانياً** : تدخل بدون تفويض من مجلس الأمن ، وهذا التدخل هو الذي أثار جدلاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية وخاصة منذ عام 1999 م ، حينما تدخل حلف الأطلسي باسم التدخل الإنساني في إقليم كوسوفو بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي .

### 4 – مفهوم مبدأ التدخل وعدم التدخل لدى الأمم المتحدة

لإعطاء مفهوم واضح لهذا المبدأ نشير إلى أعمال اللجنة السادسة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 1505 ، بتاريخ 12 – 12– 1960 م

[1] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 145.

والتي قدمت مقترحاً تم التصويت عليه بالإجماع وصدر بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يحمل رقم 1815 يتضمن سبعة مبادئ ينبغي تقنينها منها مبدأ عدم التدخل ، وعند مناقشة تقنين هذا المبدأ أشارت عدة وفود بأن التدخل قد يحصل من طرف الأمم المتحدة ، كما قد يحصل من طرف دولة أو مجموعة دول ، وقد أشار مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى أن ما يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لأية دولة مسألة مرتبطة بدرجة الترابط بين الدول ، وأضاف أن إجراءات الأمم المتحدة أو التي اتخذتها بعض الدول تحدث نتائج بالنسبة لدول أخرى رغم أنها تعد إجراءات شرعية ، وبالتالي فإن مهمة اللجنة تتمثل في تحديد الإجراءات الشرعية وغير الشرعية ، ومن هذا فإن الولايات المتحدة تطرح فكرة التدخل غير المشروع والتدخل المشروع [1].

بعد دورتين من المناقشات ضمن اللجنة السادسة تبين لأعضائها أن اللجنة لا يمكن لها أن تقنن مبادي القانون الدولي ومنها مبدأ عدم التدخل ، وهذا ما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة خاصة كلفت بالنظر في مبادي القانون الدولي بشأن العلاقات الدولية ، بموجب القرار رقم 1966 ، وقد أعقب هذا القرار عدة اجتماعات ومناقشات لم يتم الحسم فيها في مسالة مبدأ عدم التدخل مما استدعى بحثه ضمن لجنة خاصة لهذه اللجنة ، وبالفعل فقد أثار هذا المبدأ

[1] - حليم بسكري ، السيادة وحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، 2006 ص 33.

مناقشات حادة داخل هذه اللجنة الخاصة ، وقد بينت هذه المناقشات درجة التناقض حول طبيعة هذا المبدأ ، وكان جوهر الخلاف يدور حول ايجاد صياغة مقبولة للمبدأ فقد جرت محاولات لإدراج فقرات من القرار2131 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31-1-1965م ، المتضمن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ، ويرجع الفضل في إعداد الإعلان ، للاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفييتي ( سابقاً ) بعد أن تقدم بمذكرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن نص المبدأ ، لكنه لقى اعتراض وفود دول أخرى وأثار هذا الاعتراض مناقشة حول القيمة القانونية لهذا القرار ، فالدول الاشتراكية كانت تنظر للقرار2131 على أنه انتصار كبير للأمم المتحدة ، أما البلدان الرأسمالية فكانت تنكر القيمة القانونية للقرار حول تحريم التدخل ، أما دول العالم الثالث ففضلت إجراء تغييرات طفيفة على القرار وأمام صعوبة تحديد مفهوم عدم التدخل فقد تم في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 م ، الاتفاق حول المسائل الخاصة بمبدأ عدم التدخل في عمومه وهي التحريم التام للجوء للقوة ، وأن كل حرب عدوانية تشكل جريمة ضد السلم ، والتزام الدول بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لخرق الحدود الموجودة أو استعمالها كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية[1].

[1] - حليم بسكري ، السيادة وحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، 2006 ص 35 .

وظهر مفهوم التدخل وعدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة من خلال المادة الثانية التي نصت على أن " تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية [1] :

1. تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .
2. لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .
3. يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدوليين عرضة للخطر .
4. يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .
5. يقدّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع .

[1] - موقع الأمم المتحدة باللغة العربية في شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الزيارة 22- 9- 2015 ، www.un.org\arabec .

6. تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين .

7. ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تخل بحكم هذا الميثاق " .

يرى الباحث أنه بالرجوع إلى الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تبين أنها لم تحدد الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة ، مما ترك المجال مفتوحاً لتحديد هذه الشؤون التي تكون الدولة مسئولة عنها ، والتي ليس عليها سلطة الأمر الذي سهل من عملية تفسير التدخل الخارجي في شؤون الدول الداخلية ، وجعل المنظمة الدولية في وضع حرج عند السماح أو عدم السماح بالتدخل الدولي في شؤون دولة ما ، وكما يتضح من المادة السابقة إن مبدأ عدم التدخل من المبادي الأساسية التي تعمل منظمة الأمم المتحدة وفقا لها وخاصة ما ورد في الفقرات 1 ، 3 ، 4 ، 7 .

ونظراً لأهمية هذا المبدأ فقد تم تضمينه في مختلف مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، وهو يتمحور حول حظر كل الأعمال والسلوكيات والتصريحات التي تصدرها أو تقوم بها دول أو منظمات دولية بشأن قضايا ومشاكل تندرج ضمن الاختصاص الداخلي لدولة أخرى ذات سيادة ، إلا أن

هذا الاصطلاح (الاختصاص الداخلي ) جاء مبهماً وغامضاً ، وهو الأمر الذي أدى إلى بروز خلافات حادة داخل الأمم المتحدة حول الجهة التي من حقها أن تحدد هذا الاختصاص ، ففي الوقت الذي أكدت فيه العديد من الدول أحقية محكمة العدل الدولية في هذا المجال باعتبارها هيئة قضائية دولية ، فضلت كل من بريطانيا وأمريكا الرجوع إلى مجلس الأمن الدولي في هذا الخصوص ، ولعل تخوف الدول الضعيفة من إمكانية استثمار الدول الكبرى لإمكانياتها داخل المجلس والإقدام والتوسع في تكييف استثناءات التدخل المرتبطة بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس بموجب المادة الواحدة والخمسين من الميثاق ، وتحريك آليات نظام الأمن الجماعي بموجب المادتين الواحدة والأربعين والثانية والأربعين دفعها نحو تكثيف جهودها لإصدار العديد من القرارات التي تعزز سيادتها من داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة [1] .

من هنا فقد أصبح التدخل الدولي أمراً واقعاً بموافقة المنظمة الدولية أو بدون موافقتها تحت ذريعة الاعتبارات الإنسانية وحماية السكان المدنيين ، مثل ما تم تبريره من أجل أن يتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ، بالرغم من قدم قاعدة تحريم التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول التي أرستها معاهدة

---

[1] - أحمد الصالحين قريميدة ، التدخل في القانون الدولي والنظام العالمي الجديد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم القانون ، طرابلس ، 2010 ، ص 105 ..

وستفاليا عام 1648م ، وقد وجد التدخل الإنساني سنداً لتبريره في إعلان فيينا لحقوق الإنسان لعام 1948 م ، حيث نصت الفقرة 27 على " أن كل دولة ملزمة بإيجاد آليات لمعالجة خروقات حقوق الإنسان " ، وفي القمة العالمية لإصلاح الأمم المتحدة التي عقدت عام 2005 م ، تم التوقيع على قرار ينص على مسؤولية حماية السكان المدنيين ، وارتبط هذا المصطلح بعدة مصطلحات أخرى كالجرائم ضد الإنسانية والسيادة المحدودة للدول[1].

وبما أن عصر السيادة قد تراجع وحل محله عصر التدخل ، فإنه لن يكون من الصعب البحث عن الأسباب والذرائع ، حيث بدأت آلة الأعلام الغربي في بلورة بعض الأسباب والذرائع التي تجعل التدخل مشروعاً ، وهناك عشرات الأسباب التي يمكن تصورها لإيجاد مرجعية فكرية وسياسية لمبدأ التدخل ، حيث تم تحديد أربعة أسباب رئيسية يمكن الحديث عنها ، تتمثل في الإرهاب والسيطرة على التسلح والديمقراطية وحقوق الإنسان [2].

**ثانياً : أشكال التدخل**

تتعدد أشكال التدخل الدولي وتتنوع في عدة صور بحيث يمكن تقسيمها كالأتي:

---

[1] - سالمة زايد الفيتوري ، التدخل الإنساني بين أحكام القانون الدولي العام وسياسات القوى الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الدبلوماسية ، طرابلس ، 2009 ، ص 2 ، 3.

[2] - إبراهيم أبوخزام ، أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن ، دار الكتاب الجديد بيروت ، ط 1 ، 2005 ، ص 197 .

**1 – التدخل العسكري**

وهو من أقدم صور التدخل في العالم ، حيث يفرض الطرف المتدخل أو يحاول فرض إرادته بالقوة ، وقد مورس هذا النوع بصورة كبيرة في بداية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ومن الأمثلة على ذلك عام 1823 م ، عندما قامت الثورة الشعبية في المستعمرات الإسبانية في أمريكا الجنوبية وأعلنت هذه المستعمرات استقلالها عن إسبانيا ، فحاولت هذه الدولة الاستعانة بدول أوروبا لاسترداد مستعمراتها ، وعندها تصدت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التدخل برسالة حازمة من الرئيس ( جيمس مونرو ) وجهها إلى الكونجرس الأمريكي وضمنها التصريح الشهير والمعروف بتصريح مونرو [1].

كما أن الأمثلة في القرنين العشرين والواحد والعشرين تتعدد وتتنوع في كثير من الدول والقارات ، من الصومال إلى أفغانستان إلى العراق إلى كوسوفو إلى ليبيا .

ومن الناحية الفقهية يعتبر التدخل العسكري تصرف مدان لخروجه على مبادي القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أما من الناحية العملية فإن التدخل العسكري يتميز عن الحرب

[1] - سالمة زايد الفيتوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

بأن الحرب تعتبر " صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية ، ووفقاً للوسائل المنظمة بالقانون الدولي " [1] ، وعلى ذلك فإنه إذا كان التدخل العسكري عملية محدودة ، فإن الحرب تتسم بأنها صراع مسلح بين القوات المسلحة للدول ، فإذا كان التدخل العسكري هو مظهر للقوة فإنه لا يصل إلى درجة الحرب ، وإذا كانت الحرب تخضع لتنظيم قانوني فإن التدخل العسكري لا يخضع لهذا التنظيم [2].

**2 – التدخل الدبلوماسي**

ويكون هذا التدخل بتقديم مطالب شفوية أو مكتوبة بطريقة علنية أو بطريقة خفية غير رسمية وتنطوي على تهديد ، وقد يكون التدخل الدبلوماسي من أجل تحقيق مأرب للسياسة الخارجية ، ومن الأمثلة على ذلك تدخل السفير البريطاني عام 1942 م ، في شؤون مصر لفرض حكومة ( مصطفى النحاس ) على الملك (فاروق) ، أو ما حصل في التدخل السوفيتي عام 1947 م ، في تشيكوسلوفاكيا حتى يعرقل الانضمام إلى مشروع مارشال الأمريكي [3].

كما قد يكون التدخل الدبلوماسي عن طريق عقد مؤتمر يصدر من خلاله قرارات تتماشى مع مطالب الدولة المتدخلة ، مثل ما حصل في مؤتمر فيينا بتاريخ

---

[1] - الشافعي محمد بشير ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ج4 ، 1986 ، ص 364 .
[2] - سالمة زايد الفيتوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .
(3)- بطرس غالي ، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 8 ، أبريل 1967 ، ص 90 .

6-9-1940 م ، الذي دعت إليه ألمانيا وأرغمت بمقتضاه رومانيا على التنازل عن جزء من أراضيها لصالح روسيا والمجر[1] .

**3 : التدخل السياسي**

ويكون التدخل السياسي بتقديم طلبات كتابية ، أو ملاحظات شخصية من الدول المتدخلة ، وقد يحصل ذلك بطريق رسمي وبصفة علنية ، كما قد يكون بصورة غير رسمية وغير علنية ، وكثيراً ما يكون التدخل السياسي مقدمة للتدخل العسكري ، فإذا لم تستجيب الدولة المتدخل في أمرها ما طلب منها لجأت الدولة المتدخلة إلى أعمال عسكرية تهديدية ، ويمكن لأي من الدول الكبرى تحقيق نفوذ سياسي في دولة من الدول من خلال الوجود العسكري أو الوجود الايديولوجي أو المصالح الاقتصادية[2] .

**4 : التدخل الاقتصادي**

ظهر هذا النوع من التدخل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كذريعة لحماية المصالح الاقتصادية للرعايا الذين اقرضوا بعض الدول قروض مالية ، إذا ما ايقنوا عدم سدادها تحت أي ظرف ، الأمر الذي يجوز فيه تدخل حكوماتهم عن طريق إنشاء رقابة مالية على الدولة المدِينة ، ومثال ذلك ، تدخل الدول الأوروبية

---

[1] - علي صادق أبوهيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1993 ، ص 210 .
[2] - سالمة زايد الفيتوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

في مصر لإنشاء لجنة رقابة دولية لإدارة دين (الخديوي إسماعيل) عام 1885 م كما تم تشكيل لجنة أخرى لإدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية وهيئة التليفون والتلغراف ، ومثال أخر على ذلك عندما تم إنشاء رقابة مالية لوضع قواعد إدارة الدين العام اليوناني عام 1897 م ، حيث تم تشكيل لجنة دولية مكونة من ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا ، لإدارة هذا الدين [1].

**5 : التدخل لاعتبارات إنسانية**

وهو ما يسمى بالتدخل الإنساني حيث يتم هذا التدخل من أجل حماية الأقليات إذا ما تم الاعتداء على حياتهم أو حرياتهم أو ممتلكاتهم من قبل السلطات المحلية والأمثلة على هذا النوع من التدخل كثيرة ، منها التدخل الفرنسي نيابة عن الدول الأوروبية في سوريا ولبنان عام 1860 م ، لحماية المسيحيين الموارنة ، وتدخل الدول الأوروبية عسكرياً في اليابان عام 1863 م ، لحماية الأجانب من أعمال العنف التي تعرضوا لها من قبل اليابانيين ، وكذلك التدخل الروسي في الدولة العثمانية عام 1878 م ، لحماية المسيحيين في البلقان ، وتدخل بريطانيا في الدولة العثمانية عام 1895 م ، لحماية الأرمن ، مروراً بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق لحماية الأكراد من السلطات العراقية ، وغيرها من الأمثلة

[1] - الشافعي محمد بشير ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ج4 ، 1986، ص 326 .

من أنواع التدخل الإنساني لحماية الأقليات ، والتي قد تُتخذ ذريعة لإضعاف الدولة أو لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية [1].

**6 : التدخل المستتر**

ويمارس هذا التدخل في الخفاء من قبل جماعات أو أشخاص تجندهم الدولة المتدخلة من أجل إثارة الفوضى أو الحث على الاضطرابات أو إحداث الانقلابات ضد السلطة الحاكمة ، ويعتبر هذا النوع من التدخل أخطر أنواع التدخل حيث يجري في تكتم وخفاء ، ومثال على ذلك التدخل في الانتخابات عن طريق تمويل أحد المرشحين وتزكيته على الآخرين ، وتدبير الانقلابات العسكرية ، وتجنيد العملاء [2].

**7 : التدخل لحماية الموظفين الدوليين**

وهي سابقة في تاريخ الأمم المتحدة أشار إليها الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس غالي) في خطة السلام التي وضعها عام 1992 م ، حيث أوصى مجلس الأمن الدولي أن ينظر جدياً في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها ضد من يعرضون حياة موظفي الأمم المتحدة للخطر ، أي بمعنى إمكانية اتخاذ تدابير جماعية بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [3].

**8 : التدخل عن طريق المعاهدات غير المتكافئة**

---

[1] - أحمد الصالحين قريميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 29 .
[2] - المرجع نفسه ، ص24 .
[3] - سالمة زايد الفيتوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 .

المعاهدات غير المتكافئة هي معاهدات تنطوي على انعدام المساواة في المراكز التعاقدية ، والالتزامات الناشئة بين الطرفين بحيث يؤدي استمرارها إلى انتهاك سيادة الطرف الأضعف وإهدار مصالحه الحيوية ، ومن الأمثلة على ذلك المعاهدة التي أبرمت عام 1903 م ، بين الولايات المتحدة ودولة بنما بشأن شق قناة بنما ، والتي أجازت بموجبها وجود دائم للقوات المسلحة الأمريكية في منطقة القناة ، وكذلك المعاهدة التي عُقدت في نفس العام بين الولايات المتحدة وكوبا سيطرت بموجبها القوات الأمريكية على منطقة غوانتنامو وأنشأت فيها قاعدة عسكرية دائمة [1].

كما أن هناك أنواع أخرى للتدخل في شؤون الدول الداخلية ، ومنها الاتي : التدخل عن طريق الإعلام ، الخطب ، المساعدات الاقتصادية ، المساعدات العسكرية ، التدخل الإقناعي أو سياسة الإثناء ، التدخل العسكري المحدود مثل القصف العسكري للدولة المتدخل فيها دون احتلالها [2].

## المبحث الثاني : الاختلاف حول شرعية التدخل بصفة عامة وتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو بصفة خاصة

[1] ـ أحمد الصالحين محمد قريميدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص 27 .

**أولاً : الاختلاف حول شرعية التدخل بصفة عامة**

في المبحث السابق تبين أن التدخل غير جائز وفقاً لميثاق الأمم المتحدة حفاظاً على حقوق الدول التي تقضي بالتزام الدول بتلك الحقوق ، وبغض النظر على عدم جواز التدخل وفقا للميثاق ، فقد سبق ذلك المبادي التي أرستها عصبة الأمم التي أُنشئت عام 1919م ، في مدينة فرساي الفرنسية .

وقد وُجدت عدة اتجاهات في شرعية التدخل وهي كالتالي[1] :

1 – اتجاه يقول بأن التدخل وفقاً لنص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة غير مشروع على الإطلاق ، والغرض من هذا التدخل إلزام الدولة المتدخل في أمرها بإتباع ما تمليه عليها في شأن من شؤونها الخاصة .

2 – اتجاه يرى عدم مشروعية التدخل إلا في حالات محددة والتي منها الدفاع الشرعي والمحافظة على مصالح الجماعة الدولية .

3 – اتجاه يقول بأن التدخل مشروع ما لم يكن مصحوباً باستخدام القوة أو التهديد بها ، ويتناسى هذا الاتجاه المخاطر التي قد ترتبها صور التدخل الأخرى غير العسكرية مثل التدخل من خلال التأثير على القطاع الاقتصادي للدولة أو التدخل غير المباشر من خلال دعم قوى المعارضة داخل الدولة .

---

[1] - علي عبد الكريم العاشق ، تطور مبدأ عدم التدخل في العلاقات السياسية الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2005 ، ص17 ، 18 .

4 – الاتجاه الرابع يذكر أن التدخل الدولي اصطلاح غامض لذا يصعب وضع تحديد لماهيته خاصة في ضوء عدم تحديده من قبل القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة .

وبالرغم من رسوخ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واستقراره في إطار القانون الدولي ، إلا أن هناك صعوبة في تحديد مضمون الالتزام بعدم التدخل وذلك لعدم وجود معيار يفصل بين المسائل الداخلية التي يحظر المساس بها لأنها تدخل في النطاق المحجوز للدول ، وبين المسائل الدولية التي يجوز للدول وللهيئات الدولية التطرق إليها والتدخل فيها من أجل الحفاظ على بقاء المجتمع الدولي وكرامة الإنسان ، وما ترتب عليه من ظهور فكرة المسئولية الدولية وإمكانية مسائلة الدولة ومحاسبتها تجاه المجتمع الدولي إذا قصرت في أداء التزاماتها الدولية ، ولذلك انتقلت بعض المسائل الداخلية إلى المجال الدولي وخاصة بعد ظهور عصر التنظيم الدولي وما ترتب عليه من تقليص مفهوم السيادة المطلقة والاختصاص الداخلي ، والسماح لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية بالتدخل في العديد من المسائل الداخلية للدولة بغرض حماية السلم والأمن الدولي ، وقد أعطت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية

لنفسها الحق في التدخل في مسائل كانت تعد في الماضي مسائل داخلية مثل مسألة أنظمة الحكم[1].

رغم أصالة عدم جواز التدخل وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ووفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلا أن هناك استثناءات على ذلك الأصل أباح البعض فيها التدخل وهي كالتالي :

1 – التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية :

يعد اتجاه التدخل لصالح الإنسانية من السمات البارزة في العلاقات غير المتكافئة التي سادت القرن العشرين ، حيث كانت الدول المتدخلة تتذرع به للانحياز إلى أحد أطراف النزاع الداخلي في الدولة المتدخل في شأنها ، أو لغرض مصالحها الاقتصادية والسياسية [2].

وقد أستند أنصار التدخل الإنساني على ما ذكر في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وعلى الاعتبارات الإنسانية للتدخل المسلح ، حيث يرى أنصار هذا النوع من جواز التدخل أن مقاصد الأمم المتحدة تتضمن الاعتبارات الإنسانية علاوة على ذلك فإن هناك علاقة وثيقة بين احترام حقوق الإنسان والمحافظة على

---

[1] - حسين حنفي عمر ، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2005 ص 18.

[2] - عبد الله ابراهيم زرزر، القانون الدولي والتدخل الإنساني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية الدراسات العليا ، قسم القانون طرابلس ، 2008 ، ص 138.

السلام العالمي لأنه يضع حد النهاية لمرحلة تاريخية كانت تمارس فيها الدول سياسة القهر والظلم ضد الشعوب ، ولكنهم حددوا عدة شروط في التدخل الإنساني أهمها [1] :

أ – أن يكون التدخل لمصلحة الإنسانية ، بمعنى ألا يكون له أية أهداف أخرى سوى العمل على إيقاف المعاملة المخالفة للقوانين الإنسانية.

ب – أن يكون التدخل ضرورياً ، ومن علامات ذلك أن يرحب ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالتدخل العسكري ضد الحكومة الديكتاتورية .

ج – أن يكون هناك تناسباً بين العمليات العسكرية والهدف الإنساني الذي تم التدخل من أجله .

إلا أن التدخل لصالح الإنسانية يثير بعض الإشكاليات ، منها من يرى أن القانون الدولي المعاصر لا يحتوي على قواعد تؤيد اللجوء إلى القوة لحماية المواطنين في الخارج ، وأنه لا يتطابق مع المعاهدات الدولية لحماية حقوق الإنسان التي تنبذ فكرة استخدام القوة لاحترام حقوق الإنسان والبعض الأخر يتذرع بأن التدخل لصالح الإنسانية هو جانب من جوانب الدفاع عن النفس ، وأن التدخل لصالح الإنسانية يهدف إلى الأخذ بضرورة احترام القانون الدولي [2] .

---

[1] -- شنكاو هشام ، تطور مبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي ، مجلة مقاربات ، تصدر عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، على الموقع الإلكتروني www.mokarabat.com تاريخ الزيارة 6 – 9 – 2015 .

[2] - عبد الله ابراهيم زرزر ، القانون الدولي والتدخل الإنساني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية الدراسات العليا ، قسم القانون طرابلس ، 2008 ، ص 141 ، 142.

2 – التدخل ضد التدخل : وهو ما يعني إذا ما تدخلت دولة في شؤون دولة أخرى بحيث يكون هذا التدخل غير مشروع فيجوز التدخل من قبل دولة ثالثة ويجوز التدخل كذلك إذا كان هناك إضرار بمصالح الدولة المتدخلة ، أو إضرار للصالح العام لمجموعة دول .

3 – التدخل بناء على طلب :

رأى البعض أن التدخل إذا كان بناء على طلب من دولة إلى دولة أخرى فهو جائز بشرط أن يكون هذا الطلب بدون اي ضغط على هذه الدولة وأن يأتي الطلب من طرف الحكومة الفعلية ، إلا أن بعض الحالات التي استخدمت فيها هذه الحالة خرجت عن إطار موافقة الدولة المتدخل في أمرها[1]* .

---

[1] - طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان ( كوسوفو : دراسة حالة )، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 ، ص 33 ، 34 .

* - ومن الأمثلة على ذلك :

- تدخل فرنسا في افريقيا الوسطى حيث بدأت القوات الفرنسية بالتدخل في ليلة 20 – 9- 1979 م قبل الإعلان الرسمي عن الانقلاب الذي قام به الرئيس " داكو " على الرئيس " بوكاسا " ، كما سيطر المظليون الفرنسيون على النقاط الاستراتيجية في بانغي قبل إعلان الرئيس " داكو "عن توليه السلطة .

- حالة التدخل الأمريكي في جزر جرينادا شهر سبتمبر 1983 م ، فقد تدخلت القوات الأمريكية بناء على رسالة أرسلها الحاكم العام لجزر جرينادا إلى الرئيس الأمريكي " رونالد ريجان "، وفي ذلك التاريخ كانت وظيفة الحاكم العام للجزيرة تعتبر وظيفة رمزية وهامشية بعد الثورة التي قامت في هذه الجزيرة عام 1979 م .

- التدخل الأمريكي في لبنان في 20 - 5 - 1958 م بناء على طلب من حكومة " كميل شمعون "والذي كان معزولا في ذلك التاريخ ، علما بأن هذا التدخل استندت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على حماية المواطنين الأمريكيين في لبنان ، في الوقت الذي لم يذكر فيه الرئيس شمعون في طلبه للتدخل الأمريكي الى عدم مقدرته على حماية الرعايا الأمريكيين في لبنان ، ولم تظهر فيه الفصائل اللبنانية المعارضة لكميل شمعون أي تهديد للرعايا الأمريكيين ، ثم تخلت عن هذا المبرر وأوضحت أن التدخل الأمريكي يهدف فقط إلى مساعدة الحكومة اللبنانية - بناء على طلبها – على تهدئة الوضع الذي تردى بسبب التهديدات الخارجية .

- تدخل بلجيكا في الكونغو عام 1964 ، والذي تم بناء على طلب من " تشومبي " الذي أسس حكومة محلية صورية انفصلت عن الحكومة في كينشاسا ، واشار مندوب بلجيكا في مجلس الامن إلى أن القوات البلجيكية تدخلت بناء على طلب من الحكومة المؤقتة التي أنشائها " تشومبي " ، وهي التي لا تملك الشخصية القانونية الدولية لهذه الحكومة ، بناء على الرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية في قضية أخرى والتي بينت أن غياب الشخصية القانونية الدولية للإدارات المحلية أو الولايات المكونة للاتحاد الفيدرالي هو أن طلب حكومة محلية للمساعدة من دولة أخرى لا يولد أي أثار قانونية ، أنظر ،عبد الله ابراهيم زرزر ، القانون الدولي والتدخل الإنساني ، مصدر سبق ذكره ، ص 138 ، 139 .

حيث اعتمدت عمليات التدخل على موافقة بعض أطراف هذه الدولة المشكوك في شرعيتها ، أو بغياب أي موافقة مسبقة من الدولة المتدخل فيها ، أو أنها موافقة شكلية .

4 – التدخل الجماعي طبقا لميثاق الأمم المتحدة [1] :

هذا التدخل يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ويبيح هذا الفصل التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية – المتدخل في أمرها – على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين ، أو في حالة قيام الدولة المعنية بالعدوان على دولة أخرى .

وقد كان لمحكمة العدل الدولية اجتهادات في ترسيخ مبدأ عدم التدخل ، وتحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، حيث كان أهمها القضية المرفوعة أمامها من نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، التي استندت فيها المحكمة على إعلان مبادئ العلاقات الدولية الصادر عام 1970م ، وإلى القاعدة الدولية المتعلقة بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حيث أوضحت في الحكم الصادر إن الدول تكون ملزمة بأن تترك كل دولة وشأنها في إدارة شؤونها دون أدنى تدخل خارجي من قبلها ، وقد عدت المحكمة هذا المبدأ جزءاً من القانون الدولي العرفي وأشارت المحكمة إلى أنه يحظر على الدول كافة أو على

[1] ـ محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م ص 158 .

مجموعات منها التدخل مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما أشارت المحكمة في هذه إلى حكمها الصادر في قضية مضيق كورفو الصادر عام 1949م[1]*.

من خلال ما تقدم يتضح لنا الاختلاف بين ميثاق الأمم المتحدة وفقاً للفصل السابع الذي يبيح التدخل إذا كان هناك أعمال من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين حتى وإن لم يتم تحديد ماهي الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين ، وبين ما حدده فقهاء القانون الدولي من الحالات التي يسمح فيها بالتدخل .

وقد لفت المدعي العام الأمريكي السابق ( رمزي كلارك ) الانتباه إلى هذا التضارب بين بنود القانون الدولي والممارسة الفعلية للأمم المتحدة في مجال الإجراءات المبنية على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث قال " إذا كان القانون يمنع حتى الحد الأدنى من الاعتداء على المدنيين في زمن الحرب عندما

---

(1) - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م ص 159 .

*- تتلخص هذه القضية في رفض ألبانيا مرور السفن في مياهها الاقليمية بعد أن شهدت منطقة مضيق كورفو الذي يفصل بين جزيرة كورفو اليونانية والساحل الالباني توترا عام 1946 ، حيث قام أشخاص مجهولين بزرع ألغام بحرية في المضيق ، فتدخلت بريطانيا لإزالة الألغام المزروعة حماية لحقها في المرور ، واستعانت في ذلك ببوارج حربية لمرافقة سفنها التجارية ، حيث دمرت سفينتان حربيتان بريطانيتان جراء انفجار ألغام بحرية في المنطقة أثناء قيام القوات البريطانية بإزاله الألغام ، وبعد عرض المسألة على مجلس الأمن رفعت القضية الى محكمة العدل الدولية ، وقضت المحكمة عام 1949 بمسؤولية ألبانيا عن زرع الألغام في مياهها الإقليمية بغض النظر عن قيامها بذلك أم لا فليس معقولا القول بعدم علم البانيا عما يحدث في مياهها الإقليمية كما أنها لم تبلغ عابري المضيق بوجود الألغام ، أما عن مسؤولية بريطانيا فان المحكمة لم تتمسك في مواجهتها الا بجانب واحد فقط وهو انتهاك سيادة البانيا ، لا نها تميز بين عملية المرور ونزع الألغام ، اما العبور عبر المياه الإقليمية لمضيق كورفو فانه يمكن للدولة أن تنظمه ، لكنه ليس ممنوعا ولا يتوقف على الحصول على ترخيص مسبق ، وبالتالي فأن المرور في هذه الحالة برئ من حيث المبدأ والإجراءات لا نه يؤكد حقا ، ومن تم فإنه لا ينتهك السيادة الألبانية ، أما عملية نزع الألغام فإنها لا تجد أساسا لها في حق المرور البريء ولا في حق التدخل الذي لا يعد سوى مظهر للقوة ولا على الحق في الحماية الذاتية وهو بذلك ينتهك السيادة الألبانية ، أنظر ،الطاهر بوساحية ، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا ، دراسات عالمية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 40 ، ط 1 ، 2001 ، ص 8 .

ترفض الحكومة الاستسلام ، فهل يمكن لهذا القانون أن يسمح بالاعتداء على شعب بكامله عندما ترفض حكومته الخضوع ، بحيث يتم ضرب أفقر الناس وأضعفهم وقتل أقلهم قدرة على المقاومة " [1] .

ومع تراجع الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، ظهر تطور جديد في السياسة الدولية ، حيث لم يعد يشكل مفهوم السيادة أمراً مسلماً به أو مانعاً من التدخل في شؤون الدول مع ذلك فإن فكرة السيادة ليست خالية من الغموض والاضطراب وأن مفهوم السيادة اليوم لم يعد كما كان في ظل القانون الدولي التقليدي فما كان بالأمس انتهاكاً للسيادة لم يعد اليوم كذلك وإذا كانت سيادة الدول في ظل ظروف طبيعية تثير جدلاً واسعاً ، فإن مسألة أخرى في غاية الأهمية أثارت جدلاً أوسع بين فقهاء القانون الدولي ، وهي مسألة سيادة الدولة التي تخضع للاحتلال عن طريق ما يسمى بالتدخل الإنساني [2].

وقد جاء هذا التطور أيضاً من خلال تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق السيد (بطرس غالي) في بيانه الذي تقدم به لمجلس الأمن بتاريخ 31 – 1 – 1992 م ، والذي جاء فيه [3] :

---

[1] - هانس كشلر ، سياسة الأمم المتحدة في فرض العقوبات والقانون الدولي ، ترجمة مركز دراسات العالم الإسلامي بمالطا ، جمعية الجماهير للثقافة والفلسفة ، فيينا النمسا ،1997 ، ص 36 .

[2] - عادل حمزة عثمان ، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني ،شبكة المعلومات الدولية ،موقع www.aljlees.com تاريخ زيارة الموقع ، 8- 9 - 2015 .

[3] - موسى موسى ، التدخل الدولي الإنساني مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته ، رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية القانون ، الدنمارك 2007 م ، ص 42 ، 43 .

– لقد دخلنا مرحلة انتقالية على الصعيد العالمي تتسم بانماط فريدة من التقارب وثمة ترابطات إقليمية وقارية بين الدول ، تتمخض عن سبل لتعميق التعاون والتخفيف من بعض السمات محل الخلاف في توجهات التنافس السيادية والقومية ويتضاءل وضوح الحدود الوطنية بتقدم الاتصالات والتجارة العالمية ، وبالقرارات التي تتخذها الدول للتخلي عن بعض امتيازاتها السيادية لصالح الترابطات السيادية المشتركة والأوسع .

– أن حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة ، ويجب أن يظل كذلك ، فاحترام صميم سيادة الدولة وسلامتها هو أمر حاسم لتحقيق أي تقدم دولي مشترك ، بيد أن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى ، فنظريتها لم تتماشى أبداً مع الواقع ، وقد أوضح التقرير المقدم من الأمين العام ، الفارق بين فترة الحرب الباردة والفترة التي تلتها حيث بين بأنه في ظل الحرب الباردة ورغم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلا أن سيادة الدولة كانت مانعاً من التدخل ، لكن الفترة اللاحقة على الحرب الباردة كسرت ذلك الحاجز وألغت السيادة المطلقة للدول ، بمعنى إمكانية جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

كما عبر الدكتور (بطرس غالي ) الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في كلمته الإفتتاحية أمام المؤتمر العالمي حول حقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام 1993م بقوله " إن المجتمع الدولي يوكل إلى الدولة مهمة تأكيد حماية الأفراد ، ولكنه حال

خرق هذه الدول للمبادئ الأساسية التي وضعها الميثاق ، فإن ذلك يوجب على المجتمع الدولي أن يعمل محل الدولة حال فشل الأخيرة في التزاماتها" [1].

وفي الدورة الرابعة والخمسين للأمم المتحدة المنعقدة في شهر 9 عام 1999 م أكد الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) على " ضرورة التدخل الذي يجب تطبيقه ، ولكن من دون تمييز بين الدول والشعوب ، مع الإفادة من أخطاء الماضي وتجاربه حتى لا تتكرر مآسي المذابح والتطهير العرقي التي حدثت في العديد من دول العالم ، إن المجتمع الدولي يستطيع ويجب أن يتدخل مسلحاً بسلطة الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في أي مكان ترتكب فيه وإذا ادركت دول تمارس سلوكاً إجرامياً أن الحدود ليست خطوط دفاع لا تخترق وأن مجلس الأمن الدولي يستطيع العمل لوقف جرائم ضد الإنسانية فإنها لن تقدم على مثل هذه الأعمال متذرعة بحصانة السيادة " [2] .

وقد طرح الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة( كوفي عنان ) في الجمعية العامة مشروعه الذي اعتبر فيه السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية التي تعد أساس العلاقات الدولية المعاصرة ، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم ، وهي تعنى بالحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة وهو يدعو لحماية الوجود

---

[1] - فتح الرحمن عبدالله الشيخ ، مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي ، د د ن ، الدوحة ، 1998 ، ص 109 .
[2] - الطاهر ابوالقاسم امحمد فرج ، التدخل الدولي الإنساني عبر المنظمات الدولية وأثره على سيادة الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الاقليمية ، طرابلس ، 2003 م ، ص 11 ، 12.

الإنساني للأفراد ، وهكذا أزال (كوفي عنان) العقبات التي تعترض نشاط المنظمة الدولية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان دون تفويض من الأمم المتحدة ، وفي ضوء ما تقدم أعطى (كوفي عنان) مفهوماً للسيادة ، هو الحفاظ على حقوق الأفراد في السيطرة على مصيرهم أما الدولة فمهمتها حراسة حقوق الأفراد[1] .

وبالتالي يتضح أن الأمم المتحدة خرجت عما كانت تتمسك به في الفترة التي سبقت عام 1990 م ، وهي التي كانت تعد مجرد الضغط الاقتصادي على إحدى الدول يعتبر عملاً غير مشروع ، فما بالك بالتدخل باستخدام القوة في العديد من الحالات[2] .

مما سبق يتبين أن علاقة الدولة مع مواطنيها لم تعد من ضمن السلطان الداخلي للدولة ، خاصة إذا ما أدى سلوك الدولة نحو مواطنيها إلى مأساة انسانية ولهذا يبرر أنصار التدخل الدولي مشروعية التدخل ، ويرون أن المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية الذي كان يشكل عائقاً أمام التدخل الدولي لحماية الإنسان قد بدأ يتراجع أمام اهتمام المجتمع الدولي بتلك القضايا ، وبضرورة احترام السلطات في الدولة لحقوق الأفراد .

---

[1] - عادل حمزة عثمان ، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني ،شبكة المعلومات الدولية ، موقع www.aljlees.com تاريخ زيارة الموقع ، 8- 9 - 2015 .

[2] - علي عبد الكريم العاشق ، تطور مبدأ عدم التدخل في العلاقات السياسية الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2005 ، ص 82 ، 83.

هكذا يبقى الخلاف مستمراً حول مدى شرعية التدخل ، مما دعا بعض الساسة إلى وضع أسس وقواعد وتصورات يعد استيفاؤها ضرورياً لمباشرة عملية التدخل تخدم مصالح من يريد التدخل في شؤون دولة أخرى ، حيث يرى ( كولن باول ) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق ، وجوب الحصول على إجابة لعدد من الأسئلة قبل أن يتم التدخل وهي [1] :

- هل الهدف السياسي من التدخل مهم ومحدد بوضوح ؟
- هل تم استنفاد جميع الطرق الأخرى ؟
- ماهي التكاليف المتوقعة للتدخل ؟
- هل تمت دراسة الفوائد والمخاطر بعناية ؟
- إلى أين ستؤول الأوضاع إذا تمت معالجة الوضع باستخدام القوة ؟.

ويرى الباحث أن هذه المقترحات مرتبطة ومحددة بما يخدم المصالح الأمريكية وهي القوة العظمى التي تستطيع أن تقود وتدعم أي تدخل خارجي.

وهناك من يعتبر أن مبدأ التدخل تتجاذبه رؤيتان ، الأولى أخلاقية والأخرى قانونية ، فالأولى تطلق العنان للإفلات من قيود الميثاق وترى في التدخل الإنساني أمراً لا مفر منه ، لأن حقوق الإنسان لا تتطلب التأجيل عندما يحدق بها الخطر

---

[1] - عبد الحكيم محمد الفرجاني ، السيادة الوطنية ومبدأ التدخل الدولي الإنساني في إفريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية الليبية قسم الدراسات الإقليمية والدولية ، 2012 ، ص 36.

وهي مجال يتجاوز حدود السيادة ، أما الرؤية الأخيرة ، فتبقى حبيسة النصوص القانونية وهي تعتقد أن الإقرار بجواز التدخل دون الرجوع إلى آلية عمل الأمم المتحدة يكون مدعاة للتعسف وسيؤدي إلى فوضى في النظام الدولي ، وأن هذه المسألة خطيرة ، لأنها لا تدرك أن الشرعية ليست الميزان الوحيد لسلوك الدولة وأن الدول مدفوعة قبل كل شئ بالاعتبارات السياسية [1] .

أخيراً يبقى الجدل قائماً حول كيف يمكن أن نجد شرعية للتدخل ، وفي الوقت نفسه لا يمس بالمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي ، والتي تحكم العلاقات ما بين أطراف المجتمع الدولي ، خاصة وأنه في بعض الحالات قد يكون التدخل أمراً ضرورياً لمنع تفاقم العديد من الأزمات التي تهدد الإنسانية ، وما يزيد الموقف صعوبة هو استخدام بعض الدول لمثل هذه الحالات كذريعة للتدخل وفقاً لمصالحها السياسية والأقتصادية والعسكرية .

**ثانياً : شرعية تدخل الحلف في كوسوفو**

لقد أدت حملة القصف التي شنها حلف الناتو على يوغسلافيا والتي دامت ثمانية وسبعون يوماً إلى معضلة قانونية ، ولم يتوان عدد من الدارسين والمختصين في القانون الدولي عن وصف تدخل حلف شمال الأطلسي في

---

[1] - الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا ، العدد 40 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ط1، 2001 م ، ص 12 .

كوسوفو بأنه سابقة تُثبت ولادة قاعدة عرفية في القانون الدولي مؤداها جواز استخدام القوة بشكل منفرد لأغراض إنسانية ، وينطوي هذا التدخل على جملة من المسائل والموضوعات المهمة فهو يتضمن دوراً جديداً لحلف الناتو يختلف عن دوره التقليدي المناط به ، كما أن المناقشات التي دارت بشأنه داخل أروقة مجلس الأمن تكشف عن مواقف مختلفة مما يجعل قانونية العمل العسكري محل شك[1].

والذي يؤكد هذا الأمر ما حصل من خلاف عند عرض عدم مشروعية قيام حلف الناتو باستخدام القوة ضد صربيا على مجلس الأمن في اجتماعه الذي عقُد بتاريخ 24-3-1999 م ، بطلب من روسيا ، والذي اتهم فيه المندوب الروسي الحلف بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة ، وذكر بأنه لا توجد أسس في القانون الدولي لتبرير الاستخدام الأحادي للقوة ، وقد دعمت روسيا في هذا الموقف كلاً من الصين وروسيا البيضاء وناميبيا والهند ، حيث أكدت هذه الدول أن مجلس الأمن هو فقط الذي له السلطة في القيام بعمل عسكري دفاعاً عن قراراته [2].

في مواجهة ذلك دافعت دول الحلف على ما قامت به واعتبرته عمل مبرر وقانوني وأخلاقي لأنها هدفت من ذلك إلى منع حدوث كارثة إنسانية ، وأن ما قامت به يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1160 الصادر في شهر 3-

(1) - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م ص 40، 41 .

(2) - الطاهر ابو القاسم امحمد فرج ، التدخل الدولي الإنساني عبر المنظمات الدولية وأثره على سيادة الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الاقليمية ، طرابلس ، 2003 م ، ص 85.

1998م والذي فرض بموجبه مجلس الأمن حظراً عسكرياً على يوغسلافيا وكذلك القرار رقم 1199 الصادر في شهر 9- 1998 م ، ومن خلاله قام مجلس الأمن بالتوصية باتخاذ خطوات جادة من أجل تبني نظام للرقابة في كوسوفو من أجل استعادة السلم في المنطقة ، والقرار رقم 1203 الصادر في شهر 10- 1998 م ، والذي أكد من خلاله المجلس على دعمه وتأييده للاتفاقيات التي عقدتها يوغسلافيا مع حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي بخصوص التحقق من إذعان يوغسلافيا للقرارين السابقين ، كما ذكرت دول الحلف أن القرارات سابقة الذكر التي تبناها مجلس الأمن قبل الحملة الجوية على يوغسلافيا أعطت التفويض القانوني الكافي لها من أجل استخدام القوة ضد يوغسلافيا .[1]

عُرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تباينت أمامها أراء الدول حول هذا التدخل حتى وصل هذا الاختلاف ما بين الدول التي أيدت التدخل حيث لم تبارك تدخل حلف الناتو بهذه الطريقة ، إلا أن أمريكا ودول أوروبا الغربية دافعت عن هذا التدخل ، وقالت إن العالم المتحضر لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي لسنوات أكثر من ذلك دون أن يتحرك لإيقاف تلك الجرائم ضد

[1] - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م ص 258 .

الإنسانية وأن فشل مجلس الأمن في اتخاذ القرار لا يمنع من التحرك من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان في قلب أوروبا[1] .

بعد هذا التجادل في الآراء والاختلاف في وجهات النظر بشكل عميق جداً قامت يوغسلافيا بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية بعد مرور شهر على العمليات العسكرية ضدها ، وذلك بالطعن في قانونية التدخل العسكري الذي شنه حلف الناتو ورفعت دعاوى ضد عشر دول من دول التحالف ، وهي الدول المشاركة في التدخل العسكري ضدها ، حيث ذكرت يوغسلافيا في دعاويها أن كل دولة من الدول المشاركة في عمليات حلف الناتو ضدها خرقت الالتزام الدولي الواقع على كاهلها بعدم استخدام القوة في علاقاتها مع غيرها من الدول ، وبأنها بتدريبها لجيش تحرير كوسوفو اقترفت انتهاكاً لمبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما ذكرت يوغسلافيا أن الدول المشاركة في التدخل الأطلسي ارتكبت مجموعة من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وأن هذه الدول بارتكابها لمجمل الخروقات والأفعال المشار إليها تعد في حالة خرق مادي للالتزام الدولي المتعلق بعدم إخضاع جماعة قومية معينة لظروف معيشية أو حياتية من شأنها تدميرها أو إفنائها كلياً أو جزئياً [2] .

---

[1] - حسين حنفي عمر ، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2005 ، ص 354 .

[2] - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م ص ، 46 .

وفي مرحلة الإجراءات الشفوية أوضحت يوغسلافيا في حجتها الأولى أن الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تتضمن تحريماً غير موصوفاً لاستخدام القوة في العلاقات الدولية ، فالأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة تدل دلالة قطعية على أن إضافة عبارة ( سلامة الأراضي والاستقلال السياسي ) وعبارة ( على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ) إلى نص الفقرة المشار إليها جاء لسد الثغرات المحتملة في موضوع تحريم استخدام القوة ولا يوجد في الواقع العملي أي دليل على أن ممارسة الدول ذهبت إلى خلاف الحكم المقرر في هذه المادة ، كما لم تفلح أي دولة من دول حلف شمال الأطلسي في تقديم دليل كهذا فالقانون الدولي العرفي ما زال على حاله ولم يتم تعديله أو تبديله ، وتأكد هذا في إعلانات الجمعية العامة وتوصياتها ذات الصلة بتحريم اللجوء إلى القوة ، أما فيما يتعلق بالحجة اليوغسلافية الثانية ، فأشارت إلى أن طبيعة العمل العسكري لتدخل حلف شمال الأطلسي المتمثل في قصف جوي من مسافات متوسطة وعالية تدل دلالة أكيدة وواضحة على أن العمل العسكري لم يكن الغرض منه إنسانياً فالعمليات العسكرية نُفذت عبر غارات جوية من ارتفاع عال موجهة لمناطق أهلة بالسكان مما يقطع باستحالة القول بقيام حالة التدخل الإنساني بالنسبة لتدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ، فمن أجل حماية أقلية

قاطنة في إقليم معين تعرضت الجماعات الباقية كلها – بحسب وجهة النظر اليوغسلافية – إلى خطر القصف الجوي المكثف[1] .

أما مواقف الدول المدعي عليها فأوضحت أغلبها في مرحلة النظر بالتدابير الوقائية أن المذابح المرتكبة على أيدي السلطات اليوغسلافية في كوسوفو هي الدافع وراء استخدامها للقوة وطالبت هذه الدول برفض طلب يوغسلافيا ، وقد عززت الدول موقفها باستنادها إلى حقيقة أن يوغسلافيا لم تكن صافية النية عندما لجأت إلى محكمة العدل الدولية ، على هذا الأساس فقد رفضت المحكمة طلب يوغسلافيا الخاص بالتدابير المؤقتة في القضايا المرفوعة منها ضد دول أعضاء الحلف وبررت المحكمة قرارها بأنها لا تتمتع باختصاص ظاهري للنظر في أساس الدعاوى المرفوعة أمامها ، إلا أن المحكمة لم تعلن بشكل واضح موقفها بشأن قانونية استخدام القوة من قبل حلف شمال الأطلسي ، وأضافت المحكمة إلى أنها مدركة تماماً لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ولمسؤوليتها في مجال حفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى ميثاقها ونظامها الأساسي ، وخلصت المحكمة إلى اعتقادها بضرورة التأكيد على أن الدول الأطراف في النزاع المعروض عليها ملزمة بالتصرف وفقاً للالتزامات الدولية المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي الأخرى وهكذا لم تحسم المحكمة مسألة قانونية

[1] - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، ص 47

تدخل حلف الناتو في كوسوفو وأبقت الجدل حول قانونية هذا التدخل قائماً ، حيث لا يزال السؤال المحير مطروحاً ، وهو هل تجيز الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة استخداماً للقوة لأغراض إنسانية ؟ [1].

وبالنظر إلى قرار مجلس الأمن رقم 1160 الصادر في 21-3-1998م يتبين أنه قد استند إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أنه لم يعتبر الموقف في إقليم كوسوفو يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، وإنما اكتفى بفرض حظر عسكري على يوغسلافيا ودعوة أطراف الأزمة للعمل معاً للتوصل إلى تسوية سلمية ، إلا أن القرار 1199 لسنة 1998م ، قد أخذ اتجاهاً أكثر تصعيداً عندما نص على أن الموقف في كوسوفو يشكل تهديداً للسلم والأمن في منطقة البلقان ، إلا أنه لم يقدم أساساً قانونياً لأي عمل عسكري مكتفياً بالإشارة إلى أنه في حال عدم تنفيذ ما جاء في القرارين سوف يتخذ المجلس إجراءات إضافية لاستعادة السلم والأمن في المنطقة ، ولذا أكد السكرتير العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) على ضرورة صدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية كشرط مسبق لأي عمل عسكري ضد بلغراد ، وهو مالم يؤخذ به في حلف الناتو الذي قرر منفرداً القيام بالتدخل العسكري في الإقليم دون تفويض من

---

[1]- المرجع السابق ، ص 49 ، 48 .

الأمم المتحدة ، ولم تتوقف الهجمات العسكرية إلا بعد قبول بلغراد بالشروط التي وضعها الحلف لوقف القصف[1].

وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) تصريحاً مكتوباً في اليوم الثاني من حملة حلف شمال الأطلسي يعترف فيه بفشل المحادثات في (رامبوييه) معبراً عن عميق أسفه لإصرار السلطات اليوغسلافية على رفضها تسوية سياسية كانت ستوقف إراقة الدماء في كوسوفو وتضمن سلاماً عادلاً للسكان هناك ، وكان الأمين العام حذراً في ما توصل اليه إذ قال " إنه لأمر مأساوي حقاً أن تفشل الدبلوماسية ، لكن ثمة أوقاتاً يمكن أن يكون فيها استخدام القوة شرعياً في السعي إلى السلام " ، وفي خطابه إلى مجلس الأمن وإلى حلف الناتو ذكر كليهما بأن مسؤولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين تقع أولاً على عاتق مجلس الأمن ، وإنه يجب أن يشترك في أي قرار يقضي باللجوء إلى استخدام القوة [2].

في ظل غياب تفويض رسمي من مجلس الأمن فإن البعض رأى أن تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو افتقد إلى الشرعية القانونية اللازمة لتبريره ، ولا يتعدى في هذا الإطار كونه تدخلاً منفرداً من قبل الحلف في أزمة لا تمثل بأي حال من الأحوال عدواناً مباشراً ضد أي دولة من دوله يتيح له إعمال نظام الدفاع

---

[1] - طارق امحمد علي النجار ، قصور الأمم المتحدة في معالجة النزاعات الإقليمية المسلحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2010 ، ص 180 .

[2] - روث ويجوود ، حملة منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا ، ترجمة الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 40 مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ط1 ، 2001 م ، ص 26 .

الجماعي ، وأمام هذه المعضلة القانونية التي لم تغب عن صانعي القرار في الحلف تم اللجوء إلى استخدام المبرر الأخلاقي أي التدخل لاعتبارات إنسانية وعمليات حفظ السلام كأساس لإضفاء الشرعية على عمليات الحلف العسكرية [1] .

إلا أن آخرين رأوا أن التدخل جاء بعد استنفاذ الحلول السياسية والتي قدمت للسلطات الصربية في (رامبوييه) وتتمثل في نشر حلف الأطلسي قوة لحفظ السلام في كوسوفو ، وإعطاء استقلال مؤقت حقيقي للإقليم ، والالتزام بإجراء استفتاء عام بشأن مستقبله في غضون ثلاث سنوات ، إلا أن السلطات الصربية رفضتها وبالتالي أصبح هذا الرفض هو القاعدة السياسية والقانونية للعمل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو ، وحذر الجانب المؤيد للتدخل من أن الانتظار لمدة أطول من ذلك كان سيوقع مخاطر جسيمة وأذى لا يمكن تداركه لسكان كوسوفو كما سيجعل من نجاح التدخل الإنساني أمراً مستحيلاً [2] ، حيث أن المذبحة الصربية التي راح ضحيتها أربعون مدنياً في مدينة (راتشاك) في كوسوفو والتي تقع جنوب غرب (برشتينا) بحوالي ثمانية وعشرين كيلومتر كانت بمثابة جرس

---

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ ، أثر المتغيرات الدولية على الدور الدفاعي والسياسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي( 1990 – 2008 ) رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2009 م ، ص 84 .

[2] - ريتشارد فوك ، كوسوفا والنظام العالمي ومستقبل القانون الدولي ، ترجمة الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، العدد 40 ، ص 62 .

الإنذار الذي سرع من عملية التدخل ، وإلا تكررت محنة البوسنة بصورة مأساوية وبآثار مدمرة لمستقبل أوروبا ومصداقية التحالف [1] .

ويمكن تأطير هذا التباين في الرؤى ، من خلال الإشارة إلى الموقفين اللذين اتخذتهما شخصيتان دوليتان ، هما (روبرت فسك) أحد اشهر صحفيي ومراسلي جريدة الإندبندنت البريطانية ، والرئيس التشيكي السابق (فاسلاف هافل) ، حيث عبر (فسك) عن رأي الذين يروا أن تدخل حلف الناتو كان خرقاً للقانون الدولي حين كتب يقول " إلى متى سيطول صبرنا على حماقة حرب شمال الأطلسي في البلقان ؟ لقد فشل حلف الناتو في يومه الخمسين في كل شيء شرع في تنفيذه ، فشل في حماية ألبان كوسوفو من جرائم الحرب الصربية ، وفشل في إفزاع (سلوبودان ميلوسوفيتش ) وفشل في إرغام القوات الصربية على الانسحاب من كوسوفو ، وقد خرق القانون الدولي بالهجوم على دولة ذات سيادة دون طلب تفويض بذلك من الأمم المتحدة ، لقد قتل مئات المدنيين الصرب الابرياء باسمنا طبعاً ، في وقت جبُن فيه عن المخاطرة بروح واحدة من قوات حلف شمال الأطلسي ، فحرب حلف شمال الأطلسي لا يمكن أن نعتبرها فعلاً خاطئاً فقط إنها عمل إجرامي " [2].

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 61 .

[2] - ريتشارد فوك ، كوسوفا والنظام العالمي ومستقبل القانون الدولي ، ترجمة الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، العدد 40 ، ص 58 .

إلا أن هناك من يشدد على ضرورة القيام بهذا التدخل والذي جاء بعد عجز الأمم المتحدة عن التصدي لأعمال العنف التي سادت الإقليم ، حيث أكد رئيس جمهورية التشيك (فاسلاف هافل) في خطاب ألقاه أمام مجلسي الشيوخ والعموم الكنديين بتاريخ 29-4-1999م ، " أن ثمة شيء واحد لا يمكن لأي شخص عاقل إنكاره ، وهو أنه ربما هذه أول حرب لم يتم شنُها باسم المصالح القومية بل باسم المبادئ والقيم ، وإذا أمكن المرء القول عن أي حرب إنها أخلاقية أو إنها شُنت لأسباب أخلاقية ، فالأمر يصدق إذن على هذه الحرب ، فكوسوفو لا تملك حقول نفط لتكون محل طمع ، وليس لأي دولة عضو في الحلف مطالب إقليمية في كوسوفو ، ولم يهدد ميلوسوفيتش سلامة أراضي أي عضو في الحلف ، ومع ذلك فإن الحلف قد شن الحرب ، إنه يحارب بسبب الاهتمام بمصير الآخرين ، وحارب لأنه لا يمكن لأي شخص محترم أن يقف ويشاهد قتلاً منظماً ترتكبه دولة في حق شعب أخر ، إنه لا يمكنه السماح بهذا الأمر ولا يمكنه الامتناع عن تقديم يد المساعدة إذا ما كان في وسعه أن يفعل ذلك "[1] .

كما بين الكاتب (جوناثان تشارني) إن تدخل حلف شمال الأطلسي عن طريق حملة القصف التي قام بها قد انتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، ونتيجة لذلك فقد ضعضع التدخل قاعدة القانون الدولي التي تحرم على دولة أو مجموعة

[1] - المرجع السابق ، ص 57 .

دول التدخل باستخدام القوة في دولة أخرى دون تفويض من مجلس الأمن أو في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، وبغض النظر عن النية الحسنة في أعمال حلف الناتو فهي تشكل سابقة مؤسفة للدول لاستخدام القوة لقمع ارتكاب الجرائم الدولية في دول أخرى ، وهذه أسباب يمكن بسهولة أن يساء استخدامها ، وقد حدث هذا لتبرير التدخل بموجب أسباب أقل مدعاة للاحترام ، كما يمكن أن يؤدي ما يسمى بالتدخل الإنساني إلى تصعيد العنف الدولي والنزاع والفوضى ويقلل من حماية حقوق الإنسان عبر العالم ، وإذا لم يكن القانون الدولي الحالي والمنظمات الدولية الحالية ملائمين لحل مشكلات مثل حالة كوسوفو ، فأنه يمكن وضع قواعد أفضل وإنشاء منظمات أحسن لتفادي مثل هذه المخاطر الفظيعة ولحماية حقوق الإنسان [1] .

ويقول الكاتب (روث ويجوود ) " إنه على المرء أن يعترف بأن التدخل في كوسوفو قد يمثل تغييراً كبيراً في مسؤولية المنظمات دولية في الحيلولة دون وقوع المذابح العرقية ، حتى وإن اتخذت النزعة المتعددة الأطراف شكلاً مختلفاً ولم يكن ما حدث في كوسوفا أمراً معزولاً ، بل جرى بعد عجز الأمم المتحدة عن

[1] - جوناثان تشارني ، التدخل الإنساني الوقائي في كوسوفا ، ترجمة الطاهر بوساحية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسة دراسات عالمية ، ابوظبي ، العدد 40 ، ص 33 ، 34 .

التصرف بشكل فعال في رواندا والبوسنة ، إذ غالباً ما كان اعتراض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حجر عثرة أمام آلية الأمن الجماعي " [1] .

وقد تسأل الكاتب (روث ويجود) ، كيف يمكن أن يكون لجهد يلقى كل هذا الدعم الواسع النطاق لأهدافه المتمثلة في وقف طرد بلجراد للألبان من كوسوفا ووضع حد للانتهاك الصارخ للقانون الدولي أن يكون مشكوكاً في أساسه القانوني هذا الشك الكبير ؟ ، وأضاف إلى أن عدم وجود أي سابقة بسيطة للحملة الجوية ليس سوى بداية في الحكم على الشرعية ، لأن النظام الرسمي للقانون الدولي لا يمكن أن يدعي احتكار سلطة وضع القواعد ، فعدم وجود مصدر وحيد للقواعد أو حكم أخير للنزاعات في القضايا الدولية يعني أن ممارسة الدولة تبقى أساساً لتحديد المعايير القانونية ، وقد رأى أن الحرب على كوسوفو ربما كانت مؤشراً على نهاية النزعة التقليدية لمجلس الأمن القائمة على الاعتقاد أن كل الاستعمالات الضرورية والشرعية للقوة خارج قرار المجلس تدخل بالضرورة في خانة الدفاع الشرعي عن النفس بين الدول ، إلا إنه أضاف أن هذه الحرب ربما تدل من جانب أخر على ظهور حق محدود ومشروط في التدخل الإنساني يجيز استعمال القوة لحماية سكان مهددين عندما يتم اتخاذ القرار من قبل جهة قد تعترف بها أغلبية

---

[1] - روث وويجود ، حملة منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا ، ترجمة الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 40 مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ط1 ، 2001 م ، ص 30 .

العالم باعتبارها منظمة مسئولة متعددة الأطراف ، ولا يعارض مجلس الأمن العملية [1].

إن الحجة المناهضة للتدخل تأخذ برأي أساسي مفاده إن لجو حلف شمال الأطلسي إلى الحرب كان مرفوضاً قانوناً دون تفويض واضح من مجلس الأمن وإن الحلف يجب أن لا يتصرف من تلقاء نفسه ، ويرفض الجانب المناهض للتدخل الطابع القانوني للادعاءات القائمة على إن استخدام القوة من جانب الحلف لم يكن موجهاً إلى سلامة الأراضي الإقليمية أو الاستقلال السياسي ليوغسلافيا ، وبالتالي لم يكن ممنوعاً بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، كما يرفض الحجة التي تقول إن حلف الناتو لم يكن ملزماً بالمادة 53 من الميثاق ، وذلك لأنه حلف وليس منظمة إقليمية بمفهوم الفصل الثامن من الميثاق ، وبالإضافة إلى ذلك فإن مناهضي التدخل لا يقبلون الحجة القائلة إنه تم استنفاذ الوسائل الدبلوماسية ، حيث يشيرون إلى استبعاد المشاركة الدبلوماسية الروسية قبل لجوء حلف الناتو إلى الحرب ، وكذلك إلى تصلب صيغة المبعوث الأمريكي (ريتشارد هولبروك) في مفاوضات (رامبوييه) ، وغياب أدنى جهد دبلوماسي واضح لإقناع الصين وروسيا

[1] - المرجع السابق ، ص 21 .

لمجاراة أغلبية دول مجلس الأمن عن طريق تحويل استخدامها لحق النقض إلى امتناع عن التصويت [1].

كما يرى منتقدو التدخل العسكري أنه كانت ثمة بدائل متوفرة للعملية وإنها أفضل بكثير من الحملة العسكرية التي استهدفت القصف من ارتفاع شاهق ، وقد فضلوا في هذا الشأن ، إما مساعدة جيش تحرير كوسوفو لضمان تحقيق الاستقلال وإما الإصرار على استراتيجية حلف شمال الأطلسي التي تجمع بين الهجوم البري والغارات الجوية ، كما أنهم رفضوا توسيع نطاق قصف حلف شمال الأطلسي بعد فشله الأول في حمل (ميلوسوفيتش ) على الاستسلام ولا سيما اتخاذ القرار باستهداف مكونات رئيسية في البنية التحتية المدنية لصربيا ، حيث ألحقت ضرراً جسيماً بشبكتي المياه والكهرباء ، كما سببت تلوثاً كبيراً من جراء تدمير مصانع الكيماويات ومصافي النفط ، إلى جانب تدمير العديد من المدن والأحياء وهلاك المئات إن لم يكن الآلاف من المدنيين ويميل المنتقدون إلى أن لجوء الصرب الواسع إلى التطهير العرقي بالوسائل الأكثر وحشية كان نتيجة لقصف حلف الناتو [2].

---

[1] - ريتشارد فوك ، كوسوفا والنظام العالمي ومستقبل القانون الدولي ، ترجمة الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، العدد 40 ، ص 62 .

[2] - المرجع السابق ، ص 64 .

ويتضح للباحث مما سبق الاختلاف الواضح في أراء الدول ، سواء داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة أو داخل مجلس الأمن ، حيث يوجد من أيد هذا التدخل ورحب به ، وهناك من أنكر شرعيته ، وبُنيت المواقف التي رفضت التدخل على أساس أن التدخل يتعارض مع مبادي القانون الدولي وميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وبالتالي من شأنه أن يضعف مبادئ القانون الدولي ، و يتجاهل مبدأ العلاقات الدولية الراسخ ، والذي يقضي باحترام سيادة الدولة ، وعليه فأن حلف شمال الأطلسي انتهك القانون الدولي بتدخله في كوسوفو من خلال هجومه على دولة ذات سيادة ، كما رأت الدول المعترضة على التدخل أن الحلف انتهك نص المادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك على عدم وجود تفويض من مجلس الأمن للحلف باستخدام القوة استناداً للفصل السابع من الميثاق ، كما أشارت الدول المعترضة على أن حلف شمال الأطلسي يعد منظمة إقليمية بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، وبالتالي فهو لا يملك الحق في استخدام القوة وفقاً لنص المادة الثالثة والخمسين الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة .

إلا أن الدول التي دافعت عن شرعية التدخل الأطلسي في كوسوفو بررت ذلك على أن هذا العمل جاء بعد استنفاذ الوسائل والطرق الدبلوماسية دون بلوغ نتيجة مرضية أو تسوية ودية للأزمة ، وإنه كان لازماً وضرورياً للحيلولة دون

وقوع كارثة إنسانية حيث لم يكن أمام الحلف سوى التحرك العسكري لمنع وقوع الكارثة ، كما استندت الدول التي دافعت عن التدخل في كوسوفو إلى أن مجلس الأمن سبق له وأن وصف الوضع في الإقليم بأنه يشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة وأصدر عدداً من القرارات التنفيذية بمقتضى الفصل السابع يطالب فيها الحكومة اليوغسلافية وقف الممارسات القمعية ضد ألبان كوسوفو ، ورغم أن هذه القرارات لم تتضمن تفويضاً صريحاً للحلف باستخدام القوة ، إلا أنها انطوت على تفويض ضمني يجيز للحلف القيام بعمل كهذا ، وبما أن يوغسلافيا لم تحترم الاتفاق فما كان من الحلف سوى الرد عليه عسكرياً ، أما فيما يتعلق بخرق المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة ، فأوضحت الدول المؤيدة للعمل العسكري أن مجلس الأمن هو الجهاز الأصيل والأعلى في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، إلا أن سلطته في هذا الشأن لا تحظر أو تمنع باقي الأجهزة أو الهيئات من العمل على حفظ السلم والأمن الدوليين ، فحلف شمال الأطلسي هو الآخر يتمتع بصلاحية في مجال حفظ السلم والأمن[1].

ويرى الباحث أن هذا التدخل جاء مناقضاً للقانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة ويعتبر تدخل غير شرعي على دولة ذات سيادة عضو بالأمم المتحدة ، وتهديداً لاستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ، وسابقة في العلاقات الدولية لاستخدام القوة

---

[1] - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م ص ، 45.

خارج الشرعية الدولية ، كما أن حلف شمال الأطلسي استغل النزاع السياسي في إقليم كوسوفو بما يخدم مصالحه الاستراتيجية والأهداف المحددة له ، وبما يضمن التواجد ضمن اقرب نقطة من روسيا ، ووضع موطئ قدم بمنطقة البلقان ذات الأهمية الكبيرة نتيجة لقربها من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك لقربها من منطقة شرق أوروبا ، ويتبن هذا الأمر من الدور الكبير للاتحاد الأوروبي في تفكيك يوغسلافيا السابقة عندما وجه نداء إلى الشعوب اليوغسلافية ذات القوميات والأعراق واللغات المتعددة الراغبة في الانفصال بأن تعلن ذلك حتى تحصل على اعتراف الاتحاد بها ، كما يعتبر الباحث أن النزاع بين الحكومة الصربية وألبان كوسوفو نزاع داخلي يخص الدولة الصربية ، يمكن أن يحل بطرق متعددة داخلياً دون التدخل الخارجي .

وقد خلف القصف الجوي لحلف الناتو تأثيراً كبيراً على الاقتصاد اليوغسلافي حيث تم تدمير معظم شبكات المواصلات والاتصالات ، وتم تدمير المصفاتين الرئيسيتين اللتين تغذيان البلاد ، وقد أدى تدمير المصانع إلى إيقاف عدد 40000 عاملاً تقريباً عن العمل أضيفوا إلى ما يقدر بنصف مليون شخص أصبحوا في العراء ، وعدد 100000 آخرين غادروا البلاد التي عادت إزاء هذا الوضع إلى الوراء ، وبلغت خسائرها مئات الملايين من الدولارات بحسب التقديرات الأولية فعندما كان معدل دخل الفرد اليوغسلافي 3000 دولار سنوياً عام 1989م ،

جعلته العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه عام 1992م ، يهبط إلى 1650 دولار عام 1997م ، كما إن نسبة البطالة التي بلغت 27% ستصل إلى الضعف بسبب كوارث الحرب [1] .

هذا بالإضافة إلى تدمير القوة العسكرية الصربية ، وإنهاء حلم سيطرتها على كوسوفو وقبولها الانسحاب دون شروط من الإقليم ، الأمر الذي سهل من عملية إعلان الاستقلال ، وتكوين جمهورية كوسوفو .

في المبحث الأول من هذا الفصل استعرض الباحث تعريف التدخل الدولي اصطلاحاً ولغةً وعند فقهاء العرب والغرب حيث عُرف التدخل بعدة تعريفات تختلف من فقيه لأخر، إلا أنهم يجمعون على أن التدخل يكون من طرف دولة في شؤون دولة أخرى، أي بين أشخاص القانون الدولي بغرض التأثير على الدولة المتدخل في امرها بعمل أو الامتناع عن عمل من شأنه الإبقاء أو التغيير في أحد الاوضاع الراهنة في الدولة، وقد تعرض الباحث إلى مقارنة بعض التعريفات المختلفة، والأخذ بتعريف الدكتور محمد طلعت الغنيمي، والذي يبين فيه أن التدخل عمل استبدادي ويحصل بحق أو بدونه ويمس استقلال الدولة وسيادتها.

---

[1] - إريك لوران ، حرب كوسوفو الملف السري ، ترجمة الأوديسية للثقافة والإعلام دار عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، ط1 1999م ، ص 136 ، 137 .

تم استعرض الباحث أشكال التدخل الدولي وهي تتنوع في عدة صور قسمت في متن البحث بشكل مُفصل .

أما في المبحث الثاني فقد تطرق البحث إلى الاختلاف حول شرعية التدخل بصفة عامة وتدخل حلف شمال الأطلسي بصفة خاصة، وفي كلا الحالتين فقد اخُتلف في هذه الشرعية اختلافاً كبيراً، ولكل طرف مبرراته التي يرى أنها تؤيد وجهة نظره، بل أن بعض الساسة وضع أسس وقواعد وتصورات يرى أنها ضرورية للبدء في التدخل، وهي على أي حال تخدم مصالح من يريد التدخل في شؤون دولة أخرى.

ويرى الباحث أن هذا التدخل جاء مناقضاً للقانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر تدخل غير شرعي على دولة ذات سيادة عضو بالأمم المتحدة وتهديداً لاستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ، وسابقة في العلاقات الدولية لاستخدام القوة خارج الشرعية الدولية ، كما أن حلف شمال الأطلسي استغل النزاع السياسي في إقليم كوسوفو بما يخدم مصالحه الاستراتيجية والأهداف المحددة له.

**الفصل الثاني**

## التطور التاريخي والسياسي لإقليم كوسوفو

### تمهيد

إن تسليط الضوء على الأحداث والجذور التاريخية والسياسية للظاهرة البحثية المتمثلة في استقلال كوسوفو له أهمية كبيرة في تحليل وتفسير عملية الاستقلال فدراسة العوامل الداخلية المؤثرة في هذه العملية يتطلب الرجوع والعودة إلى السياق التاريخي ، حيث إن قراءة الأحداث التاريخية تساعد على معرفة الدور والتأثير الذي أسهم به كل عامل من العوامل الداخلية المتمثلة في العامل العرقي والديني والاقتصادي والسياسي في عملية الاستقلال ، كما أن قراءة الأحداث السياسية يساعد على تحليل الدور الذي أسهم به العامل الخارجي في عملية الاستقلال ، وبالتالي الوصول إلى معرفة جيدة لتطورات الأحداث السياسية حتى بلوغ الاستقلال .

لذلك سوف يتناول الباحث في هذا الفصل من خلال مبحثين يرتبط بعظهما ببعض ارتباطاً وثيقاً، يركز المبحث الأول على التطور التاريخي لكوسوفو ، والمبحث الثاني يركز على التطور السياسي .

**المبحث الأول : التطور التاريخي لكوسوفو**

تقع كوسوفو ضمن دولة يوغسلافيا السابقة ، التي كانت تعتبر ذات خصوصية تختلف عن العديد من دول العالم ، فهي تحتوى على دول منقسمة على أُسس عرقية قال عنها الرئيس اليوغسلافي السابق (جوزيف بروز تيتو) وهو يبين عمق انقسامها " إن في هذه المنطقة لغة مكتوبة بحروف مختلفة ، السريالية واللاتينية ، وثلاث أديان ، الأرثوذكسية والكاثوليكية والإسلام وأربع أمم ، الصرب والكروات والسلافييون والمقدونيون ، وخمس لغات السلافية والصربوكرواتية والمونتنجرية والمقدونية والألبانية ، وست جمهوريات سلوفانيا وكرواتيا والبوسنة والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا" ، وبالتالي فقد كانت يوغسلافيا نموذجاً للدولة الاتحادية التي تضم داخل حدودها ست جمهوريات اتحادية بالإضافة إلى إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي [1].

ومعنى كلمة كوسوفو في اللغة الصربية هو ميدان الطائر الأسود ، وهي مستمدة من مفرد كلمة (كوس) في القاموس الصربي ، وتعني طائر الشحرور الذي كان يتكاثر كثيراً في ذلك المكان فاكتسبت تسميتها منها ، وأطلق اسم كوسوفو بعد المعركة التي وقعت عام 1389م ، بين العثمانيين والجيوش البلقانية

---

[1] - عماد جاد ، البعد الدولي في أزمة البوسنة ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام القاهرة ، السنة الرابعة ، العدد 20 ، 1994 ، ص 35 .

على هذا المكان ، وقد كان في السابق يطلق عليه كوسوفو وميتوخيا ، وكلمة ميتوخيا أصلها يونانية " ميتوخ " ، وتعني ممتلكات الكنيسة الارثدوكسية ، وقد حذف الدستور اليوغسلافي الصادر عام 1974م ، كلمة ميتوخيا وذكر تسمية كوسوفو[1] ، وهناك من يرجع اسم كوسوفو إلى كلمة" كوسيت " ما تعني الحصاد[2].

برز الاسم المحدد للمنطقة ( كوسوفو ) لأول مرة في الوثائق في نهاية القرن الثاني عشر عندما دخلت في إطار دولة صربيا الجديدة تحت حكم الأمير (نيمانيا ) ومع الاهتمام الأوروبي بالمنطقة لغناها بالمناجم وأهميتها السياسية والعسكرية ، فقد أخد هذا الاسم يبرز في الوثائق والخرائط الأوروبية ، وقد تحولت كوسوفو في ذلك الوقت إلى المركز السياسي والديني والاقتصادي للدولة الصربية بسبب غناها بالمعادن المختلفة وموقعها التجاري وأراضيها الخصبة أما السهل المجاور لكوسوفو فقد أطلق عليه اسم ( ميتوهيا) وقد اشتهر عند الألبان باسم ( دوكاجين ) نسبة إلى سلالة دوكاجين التي برزت في ألبانيا خلال القرن الرابع عشر ، ويعتبر أصول السكان الألبانيين الذين يقطنون هذا الإقليم من المسائل الشائكة التي شغلت العلماء في القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتي انتهت بهم إلى أن أصل هؤلاء

---

(1) - عبد المجيد ابوصاع علي ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه إقليم كوسوفو " 1989 – 1999 " ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008 ، ص 51 ، 52.

(2) - محمد الارناؤوط ، كوسوفو – كوسوفا بؤرة النزاع الألباني – الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998 م ، ص 22 .

السكان ينحدر من السكان القدماء للبلقان ( الأليريون ) أحد الشعوب الهند أوروبية الذين انتشروا في غرب البلقان قبل الميلاد ، وكان هذا الغموض ينبع من غياب هؤلاء السكان عن المسرح التاريخي واستمر عدة قرون إلى أن ظهر الألبان باسمهم الجديد في القرن الحادي عشر[1] * .

لقد كان الاليريون ومنهم ألبان كوسوفو يعيشون عيشة القبائل الرُحل في بادي الأمر ويحبون مهنة الزراعة ، وعندما وجدوا أرض البلقان خصبة قاموا بزراعتها والإقامة فيها ، ومن ثم توسعوا وانتشروا على طول شواطئ البحر الأدرياتيكي الذي يفصل شبه جزيرة البلقان عن ايطاليا ، حتى سيطروا على تلك الشواطئ [2] .

ويرتبط التطور التاريخي لإقليم كوسوفو ارتباطاً وثيقاً بالتطور السياسي ، وذلك لأن الإقليم مر عبر تاريخه بالعديد من الأحداث التاريخية المتتالية والتي تحوي أيضاً بالإضافة إلى الأثر التاريخي أثراً سياسياً يتضمن كيفية حكم الإقليم

---

[1] - محمد الارناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط 1 2008 ، ص 13 .

*- اختلف المؤرخون في اصل تسمية الألبان ، فمنهم من ذكر بأن كلمة ألبان مشتقة من كلمة ألبانو وهي اسم لقبيلة من القبائل الايليرية القديمة التي كانت تسكن مدينة دورس ، ومدينة دبيرا ثم اشتهرت هاتان المدينتان بهذا الاسم عند جميع القبائل الايليرية في البلقان وبمرور الزمن اطلق الأوروبيون على هولاء القوم اسم " ألبان " ، ومنهم من يرى أن اصل الاسم يعود الى أن قدماء اليونان اشتقوا كلمة ابان من آربن زعيم قبيلة ألبانو الايليرية سابقة الذكر حيث استبدلوا الراء لاما ، واضافة ألف بعد البا ، فصار ألبان ، والبعض الأخر يرى أن أصل الكلمة اشتقت من كلمة ألبانن أو أربانن ، وهي مدينة كانت مزدهرة في البلقان أيام الامبراطورية البيزنطية ، حيث سمي الإقليم كله باسم هذه المدينة ، ويرى اخرون أن كلمة ألبان مأخوذة من كلمة ألبا ، ومعناها الجبل أو المرعى الجبلي ، ومن ذلك جبال الألب ، ومعنى ألبانيون : جبليون ، ومنهم من يرى أن أصل لفظ الألبان هو ، آربان ، اي الزارعون . انظر ، عبد المجيد ابوصاع علي اسطيلة ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقليم كوسوفو "1989- 1999 " ، مرجع سبق ذكره .

[2] – المرجع السابق ، ص 24 .

من قبل الأطراف التي تولت السيطرة عليه ، وكذلك النضال الذي قام به الألبان المتمثل في المظاهرات والمطالبات السياسية للحصول على الاستقلال السياسي ، مما يعني أن الباحث قد يضطر إلى ذكر أحداث تاريخية لها صلة بالواقع السياسي للإقليم .

بالرغم من التنوع العرقي لكوسوفو ( الألبان ، الصرب ، البلغار ، المقدون الغجر ، الخ...) إلا أن الألبان كانوا أكبر مجموعة عرقية ، ومع مجاورتها لصربيا ونسبة الصرب التي توجد فيها ومكانتها التاريخية الدينية لدى الصرب جعلتها تتحول إلى ساحة يتقاطع فيها المشروع القومي الصربي والمشروع القومي الألباني ، ومع استقلال صربيا في عام 1878م ، تحولت كوسوفو إلى مهد الحركة القومية الألبانية في الأعوام 1878–1912م ، فقد انطلقت منها رابطة بريزرن الألبانية ، التي دخلت في صراع مسلح مع الحكم العثماني ، وخلال أعوام 1910– 1912 م استمرت الانتفاضة الألبانية المسلحة حتى تمكنت في صيف 1912 م ، من السيطرة على أهم المدن في الولاية ، الأمر الذي أرغم العثمانيين في 12 –8–1912 م ، على القبول بمعظم المطالب التي تمحورت حول نوع من الحكم الذاتي للألبان ، وبسبب هذا التنافس بين الألبان والصرب على كوسوفو ، حيث كان كل طرف يعتبرها مهمة لمشروعه القومي ، نجد أن

الأحزاب الديمقراطية في البلقان كانت تميل إلى تشكيل رابطة بلقانية فيدرالية أو كونفدرالية لحل مثل هذه المشاكل بين الكيانات القومية في البلقان [1].

بعد ما يقرب من 500 سنة من الحكم العثماني للمنطقة ، والتي استمرت إلى عام 1912م ، تاريخ حرب البلقان والتي تمخضت عن ضم معظم ولاية كوسوفو إلى صربيا ونشؤ أزمة دبلوماسية بين القوى الكبرى نتيجة لتناقض مصالحها في البلقان انعقد مؤتمر لندن 1912– 1913م ، لرسم خريطة جديدة توفق إلى حد ما بين مصالح القوى الكبرى ومصالح الدول البلقانية المتناقضة فيما بينهما وهي صربيا والجبل الأسود ، وبلغاريا ، واليونان ، وألبانيا [2].

وقد كانت الظروف في تلك الفترة تجعل من الألبان لا يطالبون بكوسوفو ، وهي غير الظروف التي كانت تمر بها بلغاريا في نفس الفترة ، لذا فان المملكة البلغارية طالبت باسترجاع كوسوفو إلى الوطن الأم ( كما ترى ) ، وبناءً على ذلك زحفت القوات البلغارية بداية عام 1916م ، واحتلت مساحة كبيرة من كوسوفو ، وذلك لأن البلغار كان لديهم حلم بتحقيق بلغاريا الكبرى من خلال ضم مقدونيا وكوسوفو ووسط ألبانيا ، فعندما احتلت القوات البلغارية كوسوفو زار ملك البلغار (فرديناند) مدينة بريزرن ، وأقام الصلاة بمناسبة عودة هذا الجزء القديم

---

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو – كوسوفا بؤرة النزاع الألباني – الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998 م ، ص 82 ،83.

[2] - المرجع السابق ، ص 53 .

إلى الوطن الأم بلغاريا وبالإضافة إلى العمل العسكري فإن بلغاريا سلكت مسلكاً أخر متمثلاً في الاتصالات الثنائية مع دول المحور من أجل تحقيق المطامع البلغارية في ضم كوسوفو إليها ففي شهر 2 – 1916م ، زار الملك (فرديناند) ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر ليطلب ضم أجزاء كبيرة من صربيا إلى بلغاريا ، ومحو صربيا من خريطة أوروبا ولكن الرد الألماني كان يتضمن ضرورة مناقشة هذا الأمر مع الإمبراطورية النمساوية المجرية وضرورة التزام بلغاريا بالمعاهدة الموقعة في 15–9–1915 م وهي التي تتضمن خضوع مساحة كبيرة من الأراضي الصربية إلى الإمبراطورية النمساوية المجرية وليس إلى بلغاريا ، ثم التقى ملك بلغاريا بوزير خارجية النمسا في 1–12–1916م ، مطالباً بمحو صربيا من الوجود كدولة وضم كوسوفو لبلغاريا وقد رد الوزير النمساوي بقوله إن كوسوفو يجب أن تُلحق بألبانيا ولأن البلغار ليس لديهم وجود سُكاني في كوسوفو ، ثم طرح الملك فكرة أخرى وهي خضوع مدينة (بريزرن) إلى بلغاريا مقابل خضوع مدينة (برشتينا) إلى الإمبراطورية النمساوية المجرية ، ولكن النمساويين ردوا بأن ذلك يجب أن يكون وفق معاهدة خاصة ترتبط بالمعاهدات السابقة التي عقدتها دول المحور [1].

[1] - جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو ، دار النخلة ، تاجوراء ليبيا ، ط 1 ، 1998 ، ص 60 .

إلا أن بلغراد وفي خضم هذا الاختلاف نجحت في ضم معظم كوسوفو إلى صربيا خلال الأزمة الإقليمية الدولية التي صاحبت انعقاد مؤتمر لندن ، وقد رأت صربيا أنه لا بد من التخلص وبسرعة من الأغلبية الألبانية لكي يبرز على الأرض الطابع الصربي التاريخي والمقدس مما يبرر المطالبة بضمها إلى صربيا حيث أخذت السلطات الصربية في إرغام الألبان المسلمين والكاثوليك على اعتناق الأرثوذكسية ، إذ يسهل بهذا الشكل ذوبانهم في الإطار الصربي الأرثوذكسي وكذلك عمدت صربيا إلى تطبيق سياسة الاستيطان في كوسوفو باستقدام الصرب من المناطق الأخرى وتوطينهم في كوسوفو[1] .

حين دخلت قوات الحلفاء مع الجيش الثاني الصربي إلى مدن كوسوفو في عام 1918م ، وطرد النمساويين اعتبر الصرب هذا الدخول هو التحرير الصربي الثاني لكوسوفو ، ومع أن كوسوفو في هذه المرة دخلت في إطار الدولة الجديدة مملكة يوغسلافيا التي أعُلنت في شهر 12- 1918 م ، وقُبلت في عصبة الأمم في شهر 9- 1919 م ، بشرط تنفيذ اتفاقية حقوق الأقليات التي ألزمت الدول على احترام حقوق الأقليات ، إلا أن شيئاً لم يتغير بالنسبة للألبان ، بل أنهم فقدوا الحكم الذاتي الذي تمتعوا به خلال الحكم النمساوي 1916- 1918 م ، حيث نجحت صربيا في إدخال تعديل على البند التاسع من الاتفاقية ، مما جعل الاتفاقية

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص 56 ، 57 .

تشمل فقط الأراضي التي ضُمت إلى صربيا بعد 1- 1-1913 م ، حيث كان القصد من هذا التعديل هو استثناء كوسوفو ومقدونيا التي كانت تعتبرها بلغراد هي صربيا القديمة أو صربيا الجنوبية [1] .

تّبع الإقليم الدولة الصربية التي تعود أثارها إلى القرن الثامن الميلادي والتي كانت تحت الحكم البيزنطي إلى القرن الثاني عشر الميلادي ، وبقى تحت الحكم الصربي إلى تاريخ 28 – 6 – 1389 م ، تاريخ معركة كوسوفو الأولى بين الصرب والعثمانيين الذين فرضوا سيطرتهم على هذا الإقليم وتسببت هذه السيطرة في هجرات واسعة النطاق ، حيث شهد الإقليم في القرنين السابع عشر والثامن عشر عملية استيطان مكثفة من قبل السكان الألبان ، إلا أن صربيا أعادت السيطرة على الإقليم في الحرب البلقانية عام 1912م[2] ، أي أن الإقليم بقى تحت السيطرة العثمانية لمدة تزيد عن خمسة قرون ، ويعود السبب وراء انتهاء السيطرة العثمانية إلى ضعف وتدهور قوة الدولة العثمانية ، وكذلك إلى الوعي القومي الذي أخذ يسري في نفوس الشعوب البلقانية شيئاً فشيئاً ، ومع الفتح العثماني دخل بين السكان الأصليين جماعات من العثمانيين الذين دخل بواسطتهم الدين الإسلامي إلى بلاد البلقان واعتنق البعض من السكان الأصليين هذا الدين وكثر هؤلاء في المدن الرئيسية بصفة خاصة ، وتْكون على هذا المنوال جماعات وطوائف إسلامية

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 59 .

[2] - عبد الحميد ياسين الغريري ، يوغسلافيا الأرض والإنسان ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1989 ، ص 19 .

عديدة انضمت إلى الجماعات والطوائف المسيحية القديمة ، وكانت لغة هذه الطوائف الإسلامية اللغة التركية في بعض الأقاليم ، ولغة من اللغات المحلية في الأقاليم الأخرى [1] .

وتبرز أهمية الإقليم بالنسبة للألبان والصرب ، في ما يتمسك به كل طـــرف بتسميته الخاصة له ، وهو اختلاف بين الألف والواو فالألبان يطلقون عليه اســـم كوسوفا ، بينما الصرب يتمسكون باسم كوسوفو وميتوهيا أو يختصرونه إلى اسم كوسمت ، إلا أن المصطلح الأكثر استعمالاً هو اسم كوسوفو ، وهكذا كل طـــرف يلتزم بتسميته الخاصة به ، وهذا دليل على التمسك بالمطالب التاريخية لكل طرف صربيا الجنوبية عند الصرب وألبانيا الشرقية عند الألبان ، ويروا أن تنـــازل أي طرف عن الاسم الخاص به إنما هو تنازل لا بد أن تتبعه تنازلات أخرى ، وهكذا يبدو للألبان إن القبول باستخدام كوسوفو انما هو التسليم المسبق بكل الادعـــاءات الصربية اللاحقة ، وكذلك الأمر بالنسبة للصرب مع كوســـوفا ، وإذا كـــان اســـم الأرض يبرز مثل هذا الاختلاف فإن الأرض ذاتها تبرز التنـــاقض الكبيـــر بـــين الطرفين فالأرض ليست صربية فقط عند الصرب بل أنها مقدسة أيضاً ، لما كان لها من مكانة دينية في التاريخ الصربي ، كما إنها صربيا القديمة التـــي احتـــوت عواصم وحواضر الدولة الصربية في القرون الوسطى ، ولكن كما كانـــت هـــذه

[1] - انتوني سوريال عبد السيد ، الرابطة القومية الألبانية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1986 ، ص 4 ، 5 .

العواصم تتمتع بقيمة دينية وسياسية عند الصرب ، فهي كذلك عند الألبان ، فهـذه المدن ومنها (برشتينا وبريزرن ) تضم أقدم وأجمـل الجوامـع الإسـلامية فـي المنطقة منذ القرن الخامس عشر[1] .

أما فيما يتعلق بالسكان الذين يعيشون فوق هذه الأرض فالتناقض يتعمق أكثر فالصرب يعتبرون أنه طالما كانت الأرض صربية مقدسة فقد كان سـكانها مـن الصرب وبقوا كذلك في غالبيتهم الساحقة حتى نهاية القرن الثامن عشر حين بدأت الهجرة إلى النمسا ، وبدأ الألبان يهبطون من مرتفعات ألبانيا ليسـتوطنوا سـهول كوسوفو ، وكذلك عام 1941م إلى عام 1945م ، حين حدثت هجـرة جديـدة حيث هاجر ما يقدر من نصف مليون ألباني من ألبانيا إلى هـذه المنطقـة ، أمـا النظرة الألبانية فتتركز على كون الألبـان ينحـدرون مـن السـكان الأصـليين (الأليريون– الدردان) للمنطقة أي قبل قدوم السلاف الصرب ، وعلى أن انتمـائهم للكنيسة الصربية الأرثوذكسية لم يحولهم إلى صرب على الرغم من عملية الذوبان الثقافي التي كانت تحدث في وسطهم بتأثير هذه الكنيسة ، ولذلك فـان وصـول وانتشار الإسلام في صفوف الألبان حسم الأمر وجعل الألبان يبدون أغلبية كبيـرة منذ القرن السابع عشر[2].

---

[1] ـ محمد الأرناؤوط ، كوسوفو- كوسوفا بؤرة النزاع الألباني–الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998 م ، ص ، 17 .

[2] ـ المرجع السابق ، ص ، 19 .

يعد الصرب كوسوفو المكان المقدس لهم ، لأنها مهد الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ، وتقع أغلب الكنائس الأرثوذكسية في كوسوفو ، وهي المنطقة التي توجد فيها اغلب النصب التذكارية للثقافة الصربية في القرون الوسطى ، حيث أنها أرض المعركة التي تم فيها القضاء على المملكة الصربية في القرون الوسطى من طرف الإمبراطورية العثمانية التي حكمت المنطقة لفترة امتدت خمسة قرون [1] .

كما أن لكوسوفو أهمية تاريخية وثقافية بالنسبة للصرب لأنها – برأيهم – الموقع الذي أسسوا فيه أولى ولايات القرون الوسطى ، وبنوا فيه العديد من الكنائس والأديرة الجميلة ، منها دير (ديتشاني) أحد عمائرهم الدينية التي بنيت عام 1335م ، في مدينة (بيتش) كما ينطقها الصرب أو (بيا) بالألبانية ، وتمثل لهم مركز رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية وأهم مزارات الصرب الدينية والقومية ، لذا فهم يقولون إن مهد حضارتهم كان فيها [2].

وبالتالي فإن الصرب يروا أن كوسوفو تمثل لهم المركز الروحي والثقافي للدولة الصربية ، حيث كانت مدينة (بريزرن ) عاصمة لملوكهم خلال القرون الوسطى فقد كانت عاصمة الملك ( دوشان) الذي قاد الكثير من المعارك ضد الإمبراطورية البيزنطية ، كما أن مدينة (بيتش) كانت مركز الأسقفية الأرثوذكسية

---

[1] - محمد الأرناؤوط ، نزاعات البلقان والتطهير العرقي من الدانوب إلى الأدرياتيكي ، مكتبة دارالفتح ، دمشق سوريا ،1997 ص،17.

[2]- ناصر أحمد سنة ، يا كوسوفا عذرا ، موقع www.defenese-arab.com ، تاريخ زيارة الموقع 28-8-2015 .

منذ عام 1346م ، أي قبل وصول العثمانيين لكوسوفو بثلاث وأربعين سنة ، وتعتبر كل من هاتين المدينتين ذات مكانة ودور مهم في تاريخ الشعب الصربي ، فقد بنيت في عام 1307م ، كنيسة (بوغوروديستا) على أنقاض كنيسة بيزنطية ، وخلال القرن الرابع عشر بنيت كنيسة (أرخنجيل) قرب (برشتينا ) التي دفن فيها الملك (دوشان) ، وفي عام 1253م ، جعل الصرب من كنيسة القديس ابستولا مركزاً للبطريركية في مدينة (بيتش)[1].

إن أصل مشكلة كوسوفو تتمثل في رؤيتين مختلفتين تختلف ما بين الألبان والصرب ، الرؤية الأولى من وجهة نظر الألبان تتمحور بأنهم أصحاب إقليم كوسوفو وأن أصل تسميتهم لها دلالات لتأييد وجهة نظرهم ، وأن الإقليم هو أرض الميعاد الألبانية التي يتطلع إليها الألبان في كل مكان ، حيث يحتوي الوطن الألباني الكبير ألبانيا الأم وكوسوفو وجزأً من بلغاريا وفويفودين ومقدونيا ، فالألبان ظلوا يسيطرون على كوسوفو ما يقارب خمسة قرون بصورة متواصلة ومستمرة رغم المحاولات المتعددة من قبل العديد من الإمبراطوريات للسيطرة عليها ، إلى أن شعرت القبائل الصربية في منتصف القرن التاسع عشر بضعف وترهل الإمبراطورية العثمانية وبداية نهايتها ، فقامت بالاتفاق في عام 1844م ، على إنشاء دولة للشعوب السلافية في البلقان بزعامة الصرب ، وفي مؤتمر برلين الذي عُقد في نهاية القرن التاسع عشر أيدت الدول الأوربية مشروع البلقان لإنشاء

[1] - جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو ، دار النخلة ، تاجوراء ليبيا ، ط 1 ، 1998 ، ص 26 .

دولة الصرب المستقلة على أنقاض الدولة العثمانية ، وفي عام 1912م ، وبعد خروج الجيش العثماني من ألبانيا والتي كانت تضم كوسوفو ، تم تقسيمها بين فرنسا وإيطاليا واليونان ، وتم إعطاء القبائل الصربية الجزء الشمالي من ألبانيا ، حيث كانت تعيش هذه القبائل وقد خرجت الدول الثلاث من ألبانيا بعد فترة قصيرة في حين رفض الصرب الاستغناء عن الجزء الشمالي من ألبانيا الذي يسمى كوسوفو[1]، وتم ضمه إلى الجمهورية الصربية بشكل نهائي بغض النظر عن رفض سكانها الألبان أو قبولهم ومنذ ذلك الوقت بدأت مأساة ومعاناة الشعب الألباني في كوسوفو خاصة بعد أن دعت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للإقليم ، وذلك بتوطين الصرب في كوسوفو والعمل على تهجير الألبان منها معتبرة إياهم أحفاد الأتراك الذين سيطروا على البلقان قرابة خمس قرون [2] .

وعندما احتلت ألمانيا النازية أراضي يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية قدم (جوزيف تيتو) زعيم المقاومة اليوغسلافية عهداً للألبان في كوسوفو بالحصول على استقلالهم وحقوقهم إذا وقفوا إلى جانب المقاومة ضد القوات الألمانية النازية إلا إنه وبعد خروج الألمان من يوغسلافيا رفض المتعصبون الصرب هذا الوعد

---

[1] - أحمد بهي الدين ، كوسوفا لا تزال تبحث عن حل ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 136 ، 1999 ، ص 213 .

[2] - هاني محمود عبد موسى ، ظاهرة العولمة ونشؤ دول جديدة : كوسوفو وجنوب السودان نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بير زيت ، فلسطين ، 2012 ، ص 42 .

بالاستقلال ، وهددوا (تيتو) بمقاطعته وعزله والخروج عن طاعته بهدف منعه من الوفاء بعهده ، ومنذ عام 1945م ، اعتبر الصرب في يوغسلافيا أن جميع السكان الألبان هم أعداء الدولة اليوغسلافية بشكل عام ، والقومية الصربية بشكل خاص وشنت الشرطة الصربية حملات اعتقال ضد الألبان في كوسوفو لبث الرعب والخوف في قلوب السكان وإجبارهم على المغادرة ، مما أدى إلى رحيل وهجرة آلاف الألبان إلى أوروبا ، وامتلأت السجون الصربية بالشباب الألبان [1] .

أما الرؤية الثانية في أصل مشكلة كوسوفو ، فتتمثل في أن كوسوفو هي المهد والأساس التاريخي للقومية الصربية ، وأن التنازل عنها أو التفريط فيها بمثابة التفريط بأساس الوجود الصربي ، فهذه الرؤية تتمحور على أن الصرب بدأوا حياتهم بالولاء والانتماء للبيزنطيين ، مما جعلهم ينتمون إلى مذهبهم الأرثوذكسي وليس إلى الديانة الإسلامية كما فعل ألبان كوسوفو بعد خضوعهم للإدارة العثمانية ، حيث بدأ وجود الصرب يترسخ حتى كونوا مملكة مستقلة وذلك في عام 1217م ، والتي كان مركزها المنطقة المحيطة لمدينة برشتينا العاصمة الحالية لدولة كوسوفو ، لكن المملكة انهارت وهي في أوج هيبتها حين زحف العثمانيون عليها عام 1389م ، وسيطروا عليها بعد معركة كوسوفو ، وإثر هذه الهزيمة تراجع الصرب شمالاً واختاروا بلجراد عاصمة جديدة لهم ، واستمروا في مقاومة

---

[1] ـ أحمد بهي الدين ، كوسوفا لا تزال تبحث عن حل ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 136 ، 1999 ، ص 213، 214 .

العثمانيين للسيطرة على الأقاليم البلقانية المختلفة لتحقيق أهدافهم المتمثلة في إقامة صربيا الكبرى ، حتى اقتحمها العثمانيين عام 1521م ، فانتقلت مقاومة الصرب إلى الجبال ، ودخلوا في صراع مباشر مع الألبان الذين اعتنقوا الإسلام ، واستمر الصرب في هجمات الكر والفر ضد العثمانيين حتى عام 1860م ، عندما عادوا إلى بلجراد وشرعوا بالتوجه جنوباً إلى كوسوفو حيث تحقق ذلك بعد حروب البلقان عام 1912م و 1913م مما أدى إلى نزوح وهجرة الكثير من الألبان الكوسوفيين ، واستوطن عدد كبير من الصرب الإقليم واستمر الصرب في القتل والتهجير وطرد الألاف من الكوسوفيين من وطنهم ألام كوسوفو في الفترة التي امتدت منذ ذلك الحين وحتى عام 1925م[1].

كان للاستيطان الصربي في إقليم كوسوفو آثار سلبية عديدة ، فبصدور عدة قوانين عامي 1914م و 1919م ، استحدث الصرب قوانين سموها قوانين استعادة الممتلكات قدمت للصرب امتيازات على حساب القوميات الأخرى ، منها قانون استعمار الأراضي المحررة من الدولة العثمانية الذي صدر في شهر 1 – 1914 م والذي تم وصفه بقانون إصلاح زراعي لوضع عثماني بائد ، وكذلك قانون الإصلاح الزراعي الصادر في شهر 2– 1919م ، والذي أعُلن فيه عن تفتيت الملكيات الكبيرة التي كانت بحوزة الألبان ، وأممت أراضي الغابات

[1] ـ هاني محمود عبد موسى ، ظاهرة العولمة ونشؤ دول جديدة : كوسوفو وجنوب السودان نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بير زيت ، فلسطين ، 2012 ، ص 43 ، 44 .

وخصصت مساحات واسعة منها للجنود الصرب وأعضاء الميليشيات ، وفي القانون الصادر عام 1920م ، حددت الأراضي التي يمكن توزيعها على المواطنين الصرب على النحو التالي [1]:

- الأراضي الخالية التي تخضع لملكية الدولة .
- الأوقاف الخيرية وهي الأراضي المملوكة للجمعيات والمؤسسات الأهلية .
- الأراضي غير المزروعة أو التي هجرها أصحابها أو كانوا من القيادات الألبانية في المنفى .
- الأراضي التي صودرت بمقتضى الاستيطان في شهر 2- 1919م .

وفي عام 1935م ، ظهر نمط جديد بمصادرة الأراضي على أساس أن أي شخص لا يملك وثيقة يوغسلافية لأرضه تصبح ملكاً للدولة ، ومعنى ذلك أن الوثائق العثمانية أسُقطت ، ونتيجة لهذا الإجراء جردت السلطات الصربية عام 1938م

سكان 23 قرية في وادي ( درينتشا ) في كوسوفو من أراضيهم .

في عام 1931م ، وبعد تقسيم إرث الإمبراطورية المجرية النمساوية قام الصرب والكروات والسلوفينيون بتأسيس مملكة يوغسلافيا ، وخلال سنوات ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية لم تحقق الدولة الجديدة المتعددة

---

[1] - علي محمد الطنازفتي ، تفكك الاتحاد اليوغسلافي بين التناقضات الداخلية وتحولات النظام الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002 ، ص 80 .

الأعراق شيئا يذكر من أجل استيعاب أو مصالحة الأقلية الألبانية التي تتحدث الألبانية وينتمي جزء كبير منها إلى الديانة الإسلامية ، حيث واصل الألبان في إقليم كوسوفو تفوقهم العددي على أبناء صربيا والجبل الأسود بنسبة اثنين مقابل واحد برغم هجرة ما يقارب 200.000 كوسوفي ، وتدفق حوالى 60.000 من المستعمرين من أبناء صربيا والجبل الأسود ، وفي أعقاب تفتيت المملكة اليوغسلافية من قبل دول المحور في شهر4 – 1941م ، اندمج معظم الكوسوفيين في ألبانيا التي كانت تديرها إيطاليا وتتولى شؤونها الداخلية والخارجية ، وعند استسلام إيطاليا للحلفاء في 8-9-1943م ، سارعت ألمانيا لملء الفراغ الذي نجم عن ذلك وبهزيمة ألمانيا النازية عادت يوغسلافيا إلى الوجود مرة أخرى ، وتم تحرير كوسوفو على أيدي الشيوعيين اليوغوسلاف في نهاية عام 1944م ، وفي شهر7- 1945م صوتت الجمعية التشريعية التي سيطر عليها الشيوعيون لصالح وحدة كوسوفو مع صربيا ضمن فيدرالية يوغسلافيا وهي الفترة التي اتسمت بوصول( جوزيف تيتو ) إلى السلطة [1].

عند نهاية الحرب العالمية الثانية ، قاوم الألبان الاحتلال الإيطالي وحاربوا جنباً إلى جنب مع الزعيم اليوغسلافي( تيتو) ، وكان أمل الألبان عند تحرير البلاد هو التخلص من الهيمنة الصربية عن طريق الانضمام إلى دولة ألبانيا ، ورفض (

[1] - روبيرت بيدليه ، الجذور التاريخية لنزاعات كوسوفو ، مجلة الثقافة العالمية ، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب ، الكويت العدد 96 ، 1999 ، ص 20 ، 21 .

تيتو) مطالبهم وتم منحهم الجنسية اليوغسلافية ، وشعر الألبان بالإحباط وخاصة عند صدور الدستور اليوغسلافي الذي قسم البلاد إلى ست جمهوريات من بينها الجبل الأسود وسلوفينيا ، وهما أقل عدداً من الألبانيين القاطنين في كوسوفو ، وهذا يعني إن الدستور اليوغسلافي لم يأخذ المعيار العددي في تأسيس الجمهوريات [1].

في بداية الثمانينات وعند وفاة الرئيس اليوغسلافي السابق( تيتو) ، ازداد الوعي القومي للمجموعات العرقية الألبانية وبدأت تتمرد على السلطة الفيدرالية ولم تقتنع بالحكم الذاتي الممنوح للإقليم وطالبت بجمهورية مستقلة ، ومن جهتهم بدأ الصرب في تسييس العرقية في يوغسلافيا من أجل التجنيد ، للهيمنة والسيطرة على إقليم كوسوفو ، وكان الرئيس (تيتو) واعياً ومدركاً ومتخوفاً من انفجار الوضع في كوسوفو فقبل وفاته قام بأخر زيارة له في حياته وأخر ظهور علني له على مستوى الجمهورية الفيدرالية ، حيت حذر من انفجار الوضع في كوسوفو ، وحث على الاهتمام بهذا الإقليم من كل الشعب اليوغسلافي ، وعلى ضرورة تنمية اقتصاد كوسوفو الذي يعتبر في مصلحة يوغسلافيا بكاملها ، كما عبر عن تخوف أخر وهو وجود دولة ألبانيا مجاورة لكوسوفو ونبه بأنه مهما يكن في المستقبل

[1] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 81 .

فوجود اليوغوسلاف الألبان في كوسوفو المتاخمة لتيرانا عاصمة جمهورية ألبانيا سيشكل خطراً في المستقبل القريب واعترف بالفوارق الطبقية بين المجموعات الصربية والألبانية في الإقليم مؤكداً أنه لا أحد يستطيع أن يتكلم عن حقوق متساوية بين الصرب والألبان حينما تمنح للصرب امتيازات في المعامل ، بينما يرفض الألبان رغم امتلاكهم المؤهلات نفسها ، وكان الرئيس( تيتو) صادقاً في تحذيره وتخوفه من انفجار الوعي القومي من طرف الألبانيين ، ففي بداية عام 1981م ، اندلعت مظاهرات طلابية في مدينة (بريزرين) التي تقع جنوب كوسوفو وهي مهد الحركة القومية الألبانية ، وبدأت في منطقة محدودة ثم أصبحت انتفاضة عارمة شملت أغلب مدن الإقليم [1].

ثم شهد الإقليم عدة مظاهرات في شهري 3،4– 1981 م ، حيت لم تكن في بدايتها ذات أغراض سياسية ، وإنما بسبب الظروف الاجتماعية والمعيشية المزرية للطلبة الجامعيين والمتمثلة في سوء التغذية والإيواء في جامعة بريزرين ، ومع مرور الأيام تحولت تلك المظاهرات إلى طابع سياسي ، ورفع المتظاهرون شعارات سياسية وتحول التذمر الطلابي من ظروف المعيشة داخل الجامعة إلى شعار سياسي يعبر عن طموح الألبان وهو الانفصال عن الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي وإقامة دولة كوسوفو مستقلة عن صربيا ، وانتشرت الشعارات

[1] - المرجع السابق ، ص ، 82.

السياسية التي رفعها الطلبة بسرعة إلى عدة مؤسسات اقتصادية وثقافية وتعليمية ، وكذلك في عدة مناطق من إقليم كوسوفو، وبالتالي أصبحت انتفاضة ألبانية ، ففي يومي 1، 2- 4 - 1981 م اندلعت المظاهرات والاحتجاجات في ست مدن ألبانية وشارك فيها 10 آلاف من عمال المناجم والأساتذة والطلبة وعمال القطاع الوظيفي ، وكان شعار المتظاهرين هو (أننا ألبان ولسنا يوغوسلاف) و(نريد ألبانيا موحدة )، (وتسقط صربيا الكبرى ) وتمثلت مطالب المتظاهرين في دمج إقليم كوسوفو وضمه إلى الدولة الأم وهي جمهورية ألبانيا والمحافظة على حقوق الألبانيين خارج كوسوفو ، ووقف العنف وإطلاق السجناء السياسيين ، وامتدت المظاهرات إلى خارج إقليم كوسوفو وشملت بعض المدن التي تقع في جمهورية مقدونيا حيث تتمركز المجموعة العرقية الألبانية وكان رد فعل الحكومة الفيدرالية هو إعلان حالة الطوارئ في كوسوفو ونشر قوات عسكرية من الجيش والشرطة معززين بالأسلحة الثقيلة من مدرعات ودبابات وطائرات ومروحيات لقمع التمرد الألباني [1].

وأصبحت كوسوفو منطقة مشلولة ، وأغلقت المدارس والمعامل والمستشفيات وسجن أكثر من 1200 ألباني ، وإدانة ثلاثة آلاف أخرين ، وبدأت التصفية في

[1] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 84 .

الحزب الشيوعي لإقليم كوسوفو ، وطرد العمال الألبان من مناصب عملهم ، ولم تتمكن السلطة الإقليمية في كوسوفو من السيطرة على الوضع نتيجة الانتفاضة الألبانية وُطلب تدخل الجيش الشعبي اليوغسلافي ، واتخذ رئيس كوسوفو ( نيماني كسافيد) قرار التدخل ، ونُفذ بدون موافقة الرئاسة الجماعية للجمهورية الفدرالية اليوغسلافية ، واقتنعت المجموعة العرقية الصربية بأن الانتفاضة الألبانية في كوسوفو أفلتت من السيطرة الصربية ، ومنذ تلك الفترة والأحداث بدأت تطفو على السطح وأصبحت الآراء والأفكار والتوصيات تدعو إلى إعادة إقليم كوسوفو تحت الهيمنة الصربية وإلغاء الحكم الذاتي ، والمبرر الصربي هو أن الصرب يتعرضون للتمييز والاضطهاد والإبادة والتطهير العرقي ، وأصبحت مسألة الهجرة الصربية خارج كوسوفو أهم الموضوعات التي تتداولها الصحف الصربية ، وأن الهجرة اضطرارية وسياسية وليست اقتصادية ، ونتيجة لذلك أصبحت مسألة الهجرة قلب الدعاية الصربية ، وادعى الصرب أن سياسة الألبان بعد منح الحكم الذاتي هو إفراغ كوسوفو من المجموعة العرقية الصربية وتعويضها بألبان من دولة ألبانيا ، وفي هذه الفترة بدأت الكنيسة الأرثوذوكسية والمثقفون الصرب يحذرون الحكومة من فقدان كوسوفو مهد الحضارة الأرثوذكسية والديانة الصربية [1].

وإذا رجعنا إلى التاريخ الصربي ، سنجد أنه في عام 1939م ، نشر أكاديمي صربي يسمى "فاسا كوبريلوفيك " مذكرة توصي بطرد الألبان من إقليم كوسوفو إلى

---

[1] - المرجع السابق ، ص 86 ، 87

تركيا ، وهذا المشروع أُعيد إحياؤه والتفكير فيه والتحضير له من طرف الإدارة الصربية عند منتصف السبعينات ، وذلك لتغيير الميزان الديموغرافي ، حيث أخذت الرئاسة الصربية زمام الأمور بجدية ، وبدأت تنتقد دستور عام 1974 م ، وفي عام 1985م ، قام عدد من أعضاء الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون وهم يشكلون أبرز النخب الصربية التي تضم العلماء والمؤرخين والفلاسفة ، بتحرير وثيقة سميت بالمذكرة الصربية ، وهي عبارة عن برنامج سياسي موجه إلى الحكومة الصربية وتحلل وضعية الصرب في يوغسلافيا بصفة عامة وفي كوسوفو بصفة خاصة ، حيث ذكرت هذه المذكرة أن أكثر من 2 مليون صربي يعيشون خارج جمهوريتهم ، وعددت المذكرة المظالم التي لحقت بالشعب الصربي ، وإبادة الشعب الصربي في كوسوفو في الحرب العالمية الثانية ، وأشارت إلى تقسيم صربيا إلى ثلاث مناطق عند صدور دستور 1974 م ، وهي صربيا ، وكوسوفو وفوفودينا ، وتتوقع المذكرة عدم بقاء أي صربي في كوسوفو التي ستصبح نقية عرقياً ، وقد شكلت هذه المذكرة أهم برنامج سياسي للزعيم الصربي( ميلوسوفيتش) فيما بعد ، وطالبت أيضاً عدم التخلي عن الحقوق والسلطات اليوغسلافية لصالح الحكم الذاتي ، فإقليم الحكم الذاتي يجب أن يصبح جزءً كاملاً من جمهورية صربيا عن طريق منح حكم ذاتي لا يشكل خطراً على اندماج الجمهورية ، وطبيعياً فإن صربيا يجب عليها أن لا تتبني موقفاً سلمياً لأن أربعين سنة من السماح كانت سيئة

ليوغسلافيا ، لقد بينت المذكرة بوضوح أن تبني سياسة سلمية لم تعط الحلول للصرب ولهذا يجب استعمال الوسائل غير السلمية لإدماج كوسوفو إلى جمهورية صربيا ، وقد خلت هذه المذكرة من أية أدلة تبين أن الصرب مضطهدين ومعرضين للإبادة ، وفي شهر 1- 1986 م ، وقَع أكثر من 200 مثقف صربي وثيقة تطالب القيام بعمل واتخاذ إجراءات حول الظروف التي لا تطاق ولا يمكن تحملها للأمة الصربية في كوسوفو ( كما تذكر ) وأنه يجب إيقاف الاعتداء في كوسوفو وميتوخيا ، ويفهم من هذه العريضة أن هناك نخبة بدأت تنشط وتؤثر على الصرب القاطنين في كوسوفو ، فأفكار النخبة عدائية للألبان ، وتتطلب وقتاً لكي تنضج وتعطى ثمارها فتولد الكراهية والحقد بين المجموعتين الصربية والألبانية فالمذكرة وعريضة رجال الدين اللتين ذكرناهما سيؤثران على الزعامة الصربية لاتخاذ قرار إلغاء الحكم الذاتي في كوسوفو [1] .

عليه فقد قام (سلوبودان ميلوسوفيتش) في عام 1989م ، بإلغاء الحكم الذاتي للإقليم الذي كان يتمتع به منذ عام 1946م ، ودخل الجيش الصربي عام 1990م للإقليم مما تسبب في الكثير من الأحداث الدامية بين الطرفين ، تطور إلى تدخل حلف شمال الأطلسي وفرض إدارة الأمم المتحدة على الإقليم إلى أن تم إعلان الاستقلال النهائي في 17 – 2 – 2008 م.

---

[1] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 89 .

**المبحث الثاني : التطور السياسي لكوسوفو**

يرتبط التطور السياسي والتطور التاريخي لإقليم كوسوفو ارتباطاً وثيقاً وتتداخل الأحداث التاريخية بالأحداث السياسية بشكل يجعل صعوبة في فصلهما عن بعضها البعض ، حيث سنجد في هذا المبحث أحداثاً سياسية لها علاقة مباشرة بتاريخ الإقليم .

لقد حدد بعض الباحثين الألبان ثلاث مراحل مرت بها كوسوفو بعد عهد الملكية[1]:

**المرحلة الأولى :** من 1945 إلى عام 1948 م ، استمرت ثلاث سنوات فقط حيث كان مسلمو كوسوفو قد انتقلوا من مرحلة الملكية إلى مرحلة الجمهورية الاتحادية الاشتراكية ، والتي شهدت حالة من العلاقات الجيدة مع ألبان الإقليم ، وذلك نظراً للعلاقة الجيدة التي كانت تربط يوغسلافيا الشيوعية مع ألبانيا ، إلا أن هذه العلاقة الجيدة لم تستمر طويلاً نتيجة لتوتر العلاقات بين النظام السوفيتي في عهد ستالين ويوغسلافيا في عهد تيتو ، فانحاز قادة ألبانيا إلى صف النظام السوفيتي ، مما ترتب عليه توتر العلاقة بين تيرانا وبلغراد ، وهذا بدوره انعكس على ألبان كوسوفو وعلى أثر هذا التوتر نُقلت عاصمة إقليم كوسوفو من بريزرن

[1] - عبد المجيد ابوصاع علي اسطيلة ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه إقليم كوسوفو " 1989 – 1999 " ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008 ، ص 129 ، 130 .

القريبة من ألبانيا جغرافيا إلى برشتينا لتكون عاصمة الإقليم بدلاً من العاصمة القديمة .

**المرحلة الثانية :** تبدأ من عام 1948 م إلى 1968م ، وهي المرحلة التي عاشت يوغسلافيا خلالها في ظل ما عُرف بسياسة القبضة القوية .

**المرحلة الثالثة :** وهي المرحلة التي انطلقت بعد عام 1968م ، والتي شهدت نوعاً من التحسن بالنسبة لألبان كوسوفو وسقوط سياسة القبضة القوية ، إذ تحصل ألبان كوسوفو خلال هذه المرحلة على العديد من الحقوق التي كفلتها التعديلات الدستورية التي تمت في عامي 1971م و 1974م ، حيث سُمح للألبان في كوسوفو بقدر أكبر من الحريات الدينية التي شملت إقامة المنظمات ، وجمع الزكاة وترميم المساجد وتحصل الإقليم أيضاً على قدر كبير من التنمية وسُمح للسلطة المحلية فيه بتصنيع خاماته التي كانت تُنقل إلى خارجه لتُصنع في جمهوريات يوغسلافية أخرى.

في عهد مملكة يوغسلافيا عام 1918م ، قُسم الإقليم إلى ثلاث وحدات إدارية ما بين الجبل الأسود وصربيا ومقدونيا ، في هذه الأثناء صعد الحزب الشيوعي اليوغسلافي معارضته للنظام القائم في يوغسلافيا ، وطالب بتفتيت هذه الدولة وتأسيس كيانات قومية جديدة ، وقد تبلور هذا الموقف في المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد عام 1928م ، حيث تبنى قراراً بتفتيت يوغسلافيا واستقلال

كرواتيا والجبل الأسود وسلوفينيا ومقدونيا ، بينما أيد حركة التحرير القومي في كوسوفو ونضال الشعب الألباني في سبيل ألبانيا المستقلة والموحدة أي انضمام كوسوفو إلى ألبانيا وعندما تولى ( تيتو) قيادة الحزب في عام 1936 م ، بدأ يسود الحزب توجه جديد يدعوا إلى إعادة بناء يوغسلافيا على أساس المساواة القومية ، وفي عام 1937م ثم تأسيس فرع خاص للحزب في إقليم كوسوفو بموافقة اللجنة المركزية الجديدة مما أُعتبر بداية الاعتراف بخصوصية كوسوفو كإقليم له شخصية تاريخية وأثنية متميزة وأغلبية ألبانية ، وقد تعزز هذا الاعتراف في المؤتمر الخامس للحزب المنعقد في عام 1940م ، حيث أصبحت قيادة الحزب في إقليم كوسوفو مرتبطة مباشرة باللجنة المركزية وليس مع أي فرع آخر للحزب في صربيا أو الجبل الأسود [1] ، وأثناء الحرب العالمية الثانية اندلعت في أطراف يوغسلافيا السابقة حرب التحرير الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي اليوغسلافي ، الذي يتزعمه (جوزيف بروز تيتو ) حيث كان يدعو إلى بناء يوغسلافيا فيدرالية جديدة تقوم على المساواة بين القوميات ، ومن الطبيعي أن الألبان في كوسوفو كانوا غير ميالين إلى مثل هذا التوجه الذي يعني فيما يعنيه العودة إلى الماضي ، وقد نشر (تيتو) مقالة صحفية في شهر 12- 1941م ، بعنوان ( المسألة القومية في يوغسلافيا في ضوء حرب التحرير

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو- كوسوفا بؤرة النزاع الألباني –الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998 م ، ص 84 .

الشعبية) ، أشار فيها إلى أن سكان إقليم كوسوفو وغيره من الأقاليم "سيقررون مصيرهم بأنفسهم بعد الحرب فيما لو حملوا السلاح وشاركوا في الحرب الدائرة " [1].

من هنا فقد عمل الحزب الشيوعي اليوغسلافي في عام 1941م ، على المساعدة في تأسيس حزب شيوعي ألباني يدعو بدوره إلى حرب تحرير شعبية وأثمر هذا التأسيس على قيام تعاون وثيق ما بين الحزبين ، وقد تبلور بين ألبان كوسوفو تياران رئيسيان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التيار الأول كان يضم أقلية يسارية مع مجموعة قومية كانت تأمل بأن تجد حلاً لقضية كوسوفو بعد الحرب والتيار الأخر يمثل الأكثرية القومية التي كانت تخشى من أن التعاون بين الحزبين سينتهي بعودة كوسوفو إلى الإطار اليوغسلافي ، ولأجل ذلك فقد دعا التيار الأخر بعد استسلام إيطاليا في شهر 9- 1943م ، إلى تأسيس رابطة بريزرن الثانية كاستمرار لرابطة بريزرن الأولى 1878-1881 م ، التي أخذت على عاتقها الدفاع عن الحدود العرقية لألبانيا ، أي ما معناه استمرار كوسوفو مع ألبانيا في كيان واحد ولذلك فقد بادرت هذه المنظمة السياسية العسكرية الثقافية

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص 66 .

إلى الطلب من الحكومة بالعمل على استرجاع كوسوفو التي ضُمت إلى صربيا في عام 1941م [1].

عودة إلى مقالة تيتو الصحفية ، فقد انقسم الألبان في كوسوفو إلى قسمين في هذه الدعوة التي قُدمت من تيتو ، قسم صدق هذه الدعوة واستجاب لها ، وقسم أخر رفضها لأنه كان يرى أن مشكلة الألبان في كوسوفو قد أنحلت بالاتحاد مع ألبانيا ومع هزيمة إيطاليا في شهر 9- 1943م ، وتولي ألمانيا لدورها في ألبانيا الكبرى زاد أنصار حرب التحرير الشعبية في كوسوفو الذين شكلوا مجلساً لهم على نمط الأقاليم الأخرى في يوغسلافيا على أساس أنه الهيئة التي تمثل السكان وتعبر عن مصالحهم ومصيرهم ، وعقد المؤتمر التأسيسي لمجلس التحرير الشعبي اجتماعاً في مدينة (بريزرن) في شهر 8- 1945م ، ليعلن عن رغبة السكان بالانضمام إلى جمهورية صربيا ضمن يوغسلافيا الفيدرالية [2].

تمت الموافقة على انضمام الإقليم إلى صربيا في أغسطس من ذات العام من قبل مجلس الشعب الفيدرالي الجديد ، وفي سبتمبر من ذات العام وافق عليه مجلس الشعب في صربيا وأصدر قانون تأسيس وتنظيم الحكم الذاتي لكوسوفو في إطار

---

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو كوسوفا 1989- 1999 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، عمان الأردن ط1 2000 م ، ص 48 .

[2] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو مابين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص66 ، 67

جمهورية صربيا الفدرالية [1] ، وبالرغم من أن السيناريو السابق هو الشكل الظاهر لضم الإقليم لجمهورية صربيا ، إلا أن هناك من يرى أن مصير الإقليم كان قد تقرر في وقت مبكر في اجتماعات مُغلقة شملت الحلقة المقربة من (تيتو) ، في جزيرة فيس على البحر الأدرياتيك في شهر 6- 1944م ، حيث طُرح تقاسم كوسوفو بين يوغسلافيا وألبانيا[2].

وكانت حرب التحرير التي يقودها (تيتو) تنمو بسرعة في أرجاء يوغسلافيا السابقة ، بينما كانت نقطة الضعف في صربيا ، وقد أدرك (تيتو) والمقربين منه أنه لا يمكن ليوغسلافيا أن تقوم من جديد دون صربيا ، ولا يمكن لصربيا أن تدخل يوغسلافيا الجديدة من دون كوسوفو[3] ، وذلك لأن الصرب ومن عدة قرون وحتى يومنا هذا يرفعون شعار ( صربيا هي كوسوفو ) لذا فهم سوف لا يعترفون بأي استقلال لكوسوفو ، لأن هذا الاستقلال من وجهة نظرهم يعني تخلي الصرب عن كوسوفو مهد حضارتهم ، وكذلك تخوفهم من ظهور دولة ألبانيا الكبرى ، وإلى إثارة قلاقل في المناطق المجاورة مثل مقدونيا وجنوب اليونان وجنوب الجبل

---

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو- كوسوفا بؤرة النزاع الألباني –الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998، ص 85 .

[2]- محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو كوسوفا 1989- 1999 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، عمان الأردن ط1 2000 ، ص 50 .

[3] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008، ص 68 .

الأسود وإلى أن الاستقلال سوف يعمل على تغيير الحدود الدولية في المنطقة التي ستؤدي مستقبلاً إلى العديد من المشاكل والصراعات [1] .

على هذا الأساس جاء دستور صربيا الصادر في 17-1-1947م ، ليحدد بشكل أوضح وضع وتنظيم وصلاحيات الحكم الذاتي لكوسوفو باعتبارها مسألة تخص صربيا ، ومن ثم أُدخلت تعديلات دستورية مهمة على مستوى الفدرالية والجمهوريات هدفت إلى التخفيف من الطابع المركزي وخاصة في السياسة والاقتصاد ، وإعطاء الوحدات الفدرالية مسؤولية أكبر في الأمور السياسية والاقتصادية ، وأدت التعديلات الدستورية إلى تحول إقليمي كوسوفو وفويفودينا إلى عضوين مكونين للفدرالية اليوغسلافية وليس مجرد هيئة ترعى تطبيق الحقوق الثقافية والتعليمية للأقليات[2] .

وتتالت مُطالبة الكوسوفيين بحق تقرير المصير ، ففي مظاهرة بتاريخ 11-12-1968م ، طالب المتظاهرون الكوسوفيين بإنشاء جمهورية كوسوفو وبتأسيس جامعة ألبانية وبتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية للألبان في يوغسلافيا ، وقد أحدثت هذه المظاهرات بعض التغييرات ، حيث تغير اسم الولاية من كوسوفو- ميتوخيا إلى اسم ولاية كوسوفو الاشتراكية ذات الاستقلال الذاتي

---

[1] - عبد المجيد ابوصاع علي اسطيلة ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه إقليم كوسوفو " 1989 – 1999 " ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008 ، ص 74 .

[2] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008، ص 74 .

كما تم إنشاء محكمة عليا وقانون دستوري للولاية ، وكذلك علم وطني ، أما المطالب الخاصة بإنشاء جمهورية فقد تم رفضها ، وكل ما تحقق هو إدارة ذاتية للإقليم [1] .

وبعد صدور القانون الدستوري ليوغسلافيا عام 1974 ، مُنح إقليم كوسوفو حُكماً ذاتياً موسعاً ، إلا أنه مُنع عنه الاستقلال ، حيث حدد الدستور أساس الاستقلال الذاتي للجمهوريات اليوغسلافية وإقليمي الحكم الذاتي في البند الثالث الذي نص على أن الجمهوريات دول ذات سيادة ، ولكن لا يمكن اتخاذ أي قرار هام على المستوى الاتحادي إلا بعد اتفاق عام بين الجمهوريات اليوغسلافية ، وهذا ما يمنح كل جمهورية حق النقض [2]، وبصدور القانون المذكور والذي وضع بُنية جديدة للعلاقات بين الوحدات الفدرالية اليوغسلافية (ست جمهوريات وإقليمان يتمتعان بالحكم الذاتي وهما ، صربيا ، وكرواتيا والبوسنة وسلوفينيا ومقدونيا ، والجبل الأسود ، بالإضافة إلى الإقليمين كوسوفو ، وفويفودينا ) ، خرج إقليم كوسوفو من إطار جمهورية صربيا وأصبحت له مشاركة شبه متساوية مع الجمهوريات الأخرى في الفيدرالية اليوغسلافية ، وقد تتوج هذا التطور في 24 – 2 – 1974م ، عندما أُقر دستور الإقليم ، وهكذا نتيجة لهذه التطورات

---

[1] - محمود علي التائب ، ألبانيا عبر القرن العشرين ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط1 ، 1991 ، ص 104 ، 105

[2] - حسين عبد القادر ، انشطار يوغسلافيا ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، ط 1 ، 1996 ، ص 69 .

القانونية فقد أصبح لكوسوفو كما للجمهوريات اليوغسلافية الأخرى دستور وبرلمان وحكومة ومحكمة عليا ومشاركة قوية في الأجهزة الفدرالية ، ففي البرلمان اليوغسلافي الفدرالي أصبحت كوسوفو تُمثل بعشرين مقعداً بينما كانت الجمهوريات الأخرى تُمثل بثلاثين مقعداً ، بينما أصبحت تُمثل في مجلس الجمهوريات بثمانية مقاعد بينما كانت الجمهوريات الأخرى تتمثل باثنتي عشر مقعداً ، أما الرئاسة الجماعية ليوغسلافيا فقد أصبح التمثيل فيها متساوياً بين الجمهوريات والإقليميين [1] .

بعد وفاة (تيتو) جاء دستور عام 1987م ، الذي نص على " أن إقليمي الحكم الذاتي جزأن من صربيا وعضوين في الاتحاد الاشتراكي اليوغسلافي " [2].

وفي دستور عام 1989م ، تم إلغاء الحكم الذاتي لإقليمي كوسوفو وفويفودينا وأعلن الدستور الصربي أن جمهورية الصرب واحدة لكل مواطني صربيا بغض النظر عن انتمائهم الديني والعرقي والقومي مع إلغاء الحكم الذاتي للإقليمين ، وبذلك سيطرت صربيا على كوسوفو وفويفودينا في شهر 9- 1990 م [3] .

---

[1] - محمود علي التائب ، ألبانيا عبر القرن العشرين ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط1 ، 1991 ، ص 41 ، 42 .
[2] - حسين عبد القادر ، انشطار يوغسلافيا ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، ط 1 ، 1996 ، ص 71 .
[3] - علي محمد الطنازفتي ، تفكك الاتحاد اليوغسلافي بين التناقضات الداخلية وتحولات النظام الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002 ، ص 70.

في شهر 4- 2008 م ، أُقر دستور كوسوفو بعد الاستقلال والذي لم يُعلن عن إنشاء دولة قومية للألبان ، إلا أنه أعلن أن كوسوفو دولة مدنية لكل السكان بغض النظر عن أصولهم وأديانهم ، وبناءً على ذلك فقد اعتُبرت اللغة الألبانية واللغة الصربية لغتين رسميتين ، بالإضافة إلى حق الأقليات الأخرى وهم البشناق والأتراك والغجر في استخدام لغاتهم ، وبالتالي أصبح اسم الجمهورية يرد حسب اللغات كوسوفا في اللغة الألبانية ، وكوسوفو في اللغة الصربية [1] .

إلا أن هذه التطورات التي ترافقت مع انهيار المستوى المعيشي وازدياد الإحباط لدى السكان أخذت تُفسر من جانب الصرب على أنها تآمر على صربيا التي تحولت من عنصر مسيطر في التركيبة اليوغسلافية السابقة إلى عنصر مساو في الرئاسة الجماعية ليوغسلافيا ، (صوت من ثمانية أصوات ) ، ولذلك فقد انتعشت في يوغسلافيا المشاعر القومية الصربية التي تحذر من الخطر ، وتدعو إلى تجميع الصرب وتوحيد صربيا من جديد ، أي بمعناه إلغاء الحكم الذاتي لإقليمي كوسوفو وفويفودينا ، وإعادة بسط سيطرة صربيا على هذين الإقليمين وقد أثر في هذه المشاعر حينئذ الصربي الصاعد (سلوبودان ميلوسوفيتش) [2] .

---

[1] - محمد م . الأرناؤوط ، كوسوفا تجليات ثقافية ما بين الشرق والغرب ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط 1 ، 2009 ص 11.

[2] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو- كوسوفا بؤرة النزاع الألباني –الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998، ص 88 .

لقد أصبح الزعيم الصربي الجديد يحظى بشعبية كبيرة لا مثيل لها في يوغسلافيا وهذا ما أدى به إلى إزاحة خصومه السياسيين من السلطة سواء على مستوى جمهورية صربيا أم على مستوى السلطة الفيدرالية ، وأول خطوة قام بها هي إقالة زعيم الحزب الصربي في صربيا ، وأصبح (ميلوسوفيتش) رئيساً للعصبة الشيوعية الصربية والمبرر الذي قدمته السلطة الصربية الجديدة لإقالته هو أن الرئيس السابق للحزب لم يتخذ أي إجراء لإيقاف معاناة واضطهاد الصرب في كوسوفو ، ولهذا فهو لا يمثل ولا يدافع عن مصالح الأمة الصربية ، وبدأ الزعيم الجديد في بسط نفوذه وسلطته خارج إقليم صربيا وأقال رئيس الجبل الأسود ، ورئيس إقليم فوفودينا ، وعين بدلهم زعماء متحالفين وموالين له ، وبهذا استطاع (ميلوسوفيتش) الوصول إلى أعلى هرم السلطة في يوغسلافيا في فترة قصيرة ، وتم انتخابه في 8 –5– 1989 م ، رئيساً لصربيا حتى انتخابه رئيساً ليوغسلافيا في 23–7– 1997 م ، وبقى في ذلك المنصب إلى شهر 9– 2000 م ، ويمكن الإشارة إلى عامل أساسي ساعد الزعيم الصربي في بسط نفوذه وهي التركيبة العرقية للجيش اليوغسلافي حيث كان الجيش الشعبي اليوغسلافي تسيطر عليه المجموعة العرقية الصربية وذلك قبل وبعد انهيار يوغسلافيا ، وكانت القيادة العسكرية للجيش اليوغسلافي تتكون من 70% من الضباط صربيين [1].

[1] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 96 .

وأخذ ( ميلوسوفيتش) ببلاغته وخطاباته الحماسية يؤثر في مشاعر الصرب وذلك في كل مكان من يوغسلافيا في صربيا وكوسوفو وفويفودينا والجبل الأسود وكرواتيا والبوسنة ، وبين أن الصرب يعانون مما هم فيه نتيجة للتآمر عليهم من قبل الأخرين ، وأنه قد حان الوقت لاتحاد الصرب ، وفي ذلك الوقت كان اتحاد الصرب يفهم على مستويين : توحيد صربيا الذي يعني هنا إعادة فرض سيطرتها على كوسوفو وعلى فويفودينا ، وتوحيد الصرب على المستوى اليوغسلافي الذي يعني استعادة السيطرة على الجبل الأسود والبوسنة ، وقد حانت الفرصة (لميلوسوفيتش) في بداية عام 1987م ، عندما طالب الصرب في كوسوفو قيادة الحزب في بلغراد بالقدوم اليهم والاستماع إلى مطالبهم ، حيث التقى بهم في 24-4-1987م ، في ( كوسوفوبوليه ) قرب برشتينا وهي ذات غالبية صربية ، والتي جرت بالقرب منها معركة كوسوفو عام 1389 م ، وخلال استماع (ميلوسوفيتش) إلى بعض الكلمات من الصرب المتوترين والمشحونين ضد قيادة كوسوفو الألبانية حدث صدام بين حشود الصرب والشرطة الكوسوفية ، وفي تلك اللحظة قطع (ميلوسوفيتش) اللقاء وأعلن عبارته المشهورة " لن يتجرأ أحد على ضربكم بعد اليوم " ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح بطلاً قومياً للصرب ، وفي شهر 11-1987م ، اجتمع في بلغراد ما يقدر ب 350 ألف صربي من كل أنحاء

يوغسلافيا ، حيث خاطبهم (ميلوسوفيتش) قائلاً " كل أمة لها حب يدفئ قلبها وهذا الحب هو كوسوفو بالنسبة للصرب " [1].

إلا أن إعادة سيطرة صربيا على كوسوفو وكذلك ضم الجمهوريات الأخرى التي تضم أقلية صربية كان يتطلب تعديلات دستورية على مستوى الجمهورية والفدرالية وبالرغم من أن مئات الألوف من المشاركين في الاجتماعات التي عقدت في أرجاء كوسوفو قد أكدوا على الإبقاء على الوضع الدستوري لكوسوفو ، إلا أن اجتماع مجلس الشعب لكوسوفو الذي عُقد في 23-3-1989م ، انتهى إلى نتيجة معاكسة ألا وهي الموافقة على التعديلات الدستورية المطلوبة لإلغاء الحكم الذاتي الواسع لكوسوفو ، وفي 28-3-1989 م ، عقد مجلس الشعب في صربيا اجتماعاً أقر به التعديلات الدستورية ، وأعلن بالتالي عن وحدة صربيا ، وهو ما أطلق ردة فعل متوجسة في بقية الجمهوريات اليوغسلافية من الهدف الأخير الذي يريد الوصول اليه (ميلوسوفيتش) مما أدى إلى بروز معارضة متزايدة له في سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والتي انتهت لاحقاً باستقلال الجمهوريات وتصدع وانهيار يوغسلافيا في عام 1991م ، وقد أدت هذه السرعة الكبيرة في إجراء التعديلات الدستورية إلى سخط واسع بين ألبان كوسوفو، واندلعت المظاهرات في

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008، ص 81 .

كوسوفو في نهاية شهر3- 1989 م ، والتي أدت إلى قتلى وجرحى وإعلان حالة الطواري في الإقليم [1].

في شهر7- 1989م ، صادق البرلمان الصربي على قانون تقييد الملكية وهي سلسلة من القوانين التمييزية ضد العرقية الألبانية في كوسوفو، حيث أن القانون يمنع بيع الأراضي بدون موافقة لجنة خاصة تابعة لوزارة المالية الصربية ويسمح ببيع الأراضي الألبانية إلى الصرب القاطنين في كوسوفو ومن جهة أخرى يُحرم على الصرب بيع الأراضي للألبانيين وكذلك ما بينهم في كوسوفو إلا بموافقة اللجنة الصربية والتي من النادر أن توافق للألبانيين على البيع ، ولمنع أية انتفاضة عارمة من الألبانيين فرض الصرب نظاماً أمنياً قمعياً عن طريق استبدال الشرطة الألبانية بالشرطة الصربية ، وتم استدعاء شرطة مكافحة الشغب ونشر القوات الجوية لمراقبة إقليم كوسوفو واستدعاء الجيش اليوغسلافي الذي كان متمركزاً في جمهورية مقدونيا إلى كوسوفو[2].

لقد أصبح الإقليم تحت السيطرة المباشرة للمجموعة العرقية الصربية ، ولم يعد للألبان لا حكومة إقليمية ولا مجلس وطني تشريعي ، وأطلق الألبان على التعديل

---

[1] - المرجع السابق ، ص 83 .

[2] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 98 ، 99 .

الدستوري الصربي الجديد دستور الدبابات ، وفي هذه الفترة أُلغي الحكم الذاتي لإقليم فويفودينا ، ويعني إلغاء الحكم الذاتي أن أجهزة شرطة كوسوفو أصبحت تابعة لجمهورية صربيا ، وفي ميدان التربية والتعليم استُبدلت اللغة الألبانية باللغة الصربية وأُلغي مصطلح الحكم الذاتي الاشتراكي من الدستور اليوغسلافي ، وقد قاوم الألبان هذه الإجراءات سلمياً في المرحلة الأولى وعسكرياً في المرحلة الثانية واستمر نضالهم ضد الصرب لمدة 10سنوات ، وبدأت الاحتجاجات في يوم اجتماع المجلس التشريعي لكوسوفو ، حيث تظاهر 300 ألف ألباني ووقعت مظاهرات مماثلة في برشتينا وطالب المتظاهرون بإعادة الزعيم الألباني (عازم فيلاسي) إلى رئاسة إقليم كوسوفو واستقالة رئيس الإقليم الصربي الذي عينته صربيا ، وبعد أيام قلائل شن عمال المناجم إضراباً عن الطعام مطالبين باستقالة رئيس الإقليم ، وحقق الإضراب هدفه واستقال الحاكم الجديد من منصبه ، ولكن تلك الاستقالة كانت حيلة وخدعة هدفها تهدئة الأوضاع السياسية والأمنية في إقليم كوسوفو، وفور إنهاء عمال المناجم إضرابهم تمت إعادة الحاكم الصربي الجديد إلى منصبه ، وقد أصدرت الحكومة الصربية قرارات سياسية واقتصادية وثقافية ضد السكان الألبان تمثلت في إعلان حالة الطوارئ وتطبيق الأحكام العرفية وتسريح الشرطة الألبانية العاملة في كوسوفو وكذلك طرد العمال والأطباء والممرضين الألبانيين العاملين في كوسوفو ، وتم إيقاف بث محطات الإذاعة الألبانية ، وتجميد كافة المؤسسات

الثقافية الألبانية ، ومُنعت الصحيفة اليومية الوحيدة التي تُكتب باللغة الألبانية من الصدور [1].

إلا أن الألبان ردوا على ذلك بإعلان الاستقلال في 1990/7/2 م ، وإعلان الجمهورية في1990/9/7 م ، جاء هذا الاعلان بعد أن اجتمعت غالبية أعضاء مجلس الشعب في كوسوفو خارج مبنى البرلمان الذي منعتهم الشرطة الصربية من الدخول اليه ، واقرو الإعلان الدستوري الذي ينص على استقلال كوسوفو ومساواتها بالوحدات الفدرالية الأخرى في يوغسلافيا ، ولكن بعد ذلك وفي 5-7-1990 م قام مجلس الشعب في صربيا بحل مجلس الشعب في كوسوفو وحل الحكومة ، ومع أن هذا ألغى أهم مظاهر الحكم الذاتي في كوسوفو ، إلا أن (ميلوسوفيتش) أبقى على مظهر واحد ألا وهو مشاركة ممثل كوسوفو في الرئاسة الجماعية ، لأنه كان بحاجة إلى صوته لأجل إحراز أغلبية داخل الرئاسة ضد ممثلي سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة ، ورداً على ذلك قام أغلبية الأعضاء في مجلس الشعب في كوسوفو الذين لم يعترفوا بحل صربيا للمجلس بإعلان دستور جمهورية كوسوفو ، وبالاستناد على هذا الدستور تمت الدعوة إلى استفتاء حول إعلان كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة في 30-9-1991م ، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي جرى فيها الاستفتاء وذلك لأن كوسوفو كانت تحت الحكم الصربي

[1] - المرجع السابق ، ص 100 .

وتحت حالة فرض الطواري ، إلا أن نسبة المشاركة في الاستفتاء وصلت إلى 87% ، حيث صوت لصالح الاستقلال ما نسبته 99.87% من المشاركين ، وبعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء بادر مجلس الشعب في كوسوفو إلى تشكيل حكومة ائتلافية في شهر 10- 1991م ، ثم جرت في 24-5-1992م ، أول انتخابات تعددية للبرلمان الجديد ، وشاركت في هذه الانتخابات العديد من الأحزاب التي تم تشكيلها في الإقليم ، وأسفرت عن فوز رابطة كوسوفو الديموقراطية برئاسة (إبراهيم روغوفا) حيث أصبح رئيساً للجمهورية[1].

لقد تأثر اقتصاد إقليم كوسوفو بسبب تلك الإجراءات ، ومما زاد من تدهور الاقتصاد الألباني هو خصخصة المؤسسات الألبانية والتي بيعت بأسعار منخفضة وبسرعة إلى الصرب ومُنع الألبان من شرائها ، وفي الميدان الاقتصادي طُبقت سياسة عنصرية وانتقائية في الوظائف ، فالبرلمان الصربي حدد نظام الحصص في التوظيف حيث لا يتم على أساس المؤهلات العلمية والفكرية والخبرة المهنية بل على أسُس عرقية بحتة ، ولم يؤخذ بعين الاعتبار عدد السكان ، زد على ذلك فإن العامل الألباني المحظوظ في التوظيف يجبرونه على إمضاء وثيقة إعلان الولاء السياسي لصربيا وإذا رفض أو عارض فيفقد وظيفته ، فخلال سنتين طُرد حوالي 45 % من الألبان من العمل من كلا الجنسين ، وبعد 10 سنوات ارتفعت النسبة

(1) - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008، ص 85 .

إلى الضعف وبلغت 90% ، ونتيجة لهذه السياسة الاضطهادية والعنصرية عرف الألبان أعلى نسبة بطالة لم تعرفها أية جمهورية في يوغسلافيا [1] .

في ضوء الخلافات الصربية الألبانية جرت محاولات عديدة للوساطة بين الطرفين ولعل أول وأهم محاولة كانت تلك التي قام بها الألماني ( غيرت أرنس ) رئيس مجموعة الأقليات القومية في مؤتمر جنيف للسلام الذي تمكن من جمع ممثلي الطرفين في العديد من الاجتماعات عامي 1992 م و1993م ، إلا أن الهوة بين الطرفين بقيت واسعة ، ولذلك لم تؤد كل هذه اللقاءات إلى آي نتيجة ، وبعد فترة زادت فيها المخاوف من تصعيد الوضع أخذت الإدارة الأمريكية تدخل بالتدريج في الوساطة ما بين كوسوفو وصربيا ، حيث نصح الأمريكان الجانب الألباني أن تكون المفاوضات الألبانية الصربية سرية ، حيث حُدد أول موعد للمفاوضات السرية في روما نهاية شهر 10- 1995م ، إلا أن هذا الموعد أُجل بسبب تصاعد التوتر في كوسوفو ، لُيحدد له موعد أخر في شهر 7- 1996م ، وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة لم يتم الاتفاق إلا على اتفاقية في مجال التعليم [2] .

---

[1] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 102 .

[2] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو- كوسوفا بؤرة النزاع الألباني –الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998، ص 102 ،103

في تسارع للأحداث قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها ألمانيا بتشجيع الألبان بكوسوفو على الانفصال ، حيث حاولت أمريكيا عبر سياستها الخارجية أن تجعل من قضية كوسوفو قضية دولية ، بالشكل الذي يضمن المصالح الجيوستراتيجية لحلف الناتو ، وقامت ألمانيا بتنظيم مؤتمر دولي حول كوسوفو في شهر 9- 1996م ، كان تحت شعار(القضية الألبانية في البلقان) عُقد في جزيرة رودس اليونانية ، وحضر هذا المؤتمر نائب رئيس الاتحاد الديمقراطي لكوسوفو وقد صرحت فيما بعد ممثلة منظمي الاجتماع ، بأن إلحاق كوسوفو بألبانيا لا يعد شيئاً مقبولاً ، لأن ذلك يغير الحدود في البلقان [1].

جاء الموقف الأوروبي بعدم السماح بإلحاق كوسوفو بألبانيا نتيجة للتخوف من خطورة زعزعة الاستقرار في مقدونيا واليونان والجبل الأسود ، وهذا أمر غير مرغوب فيه لأن اليونان عضواً في حلف شمال الأطلسي ، أما مقدونيا فيوجد بها قاعدتان عسكريتان أمريكيتان وأن أي مشاكل حدودية سوف تُدخلها في ورطة مع جيرانها ، وهو أمر غير مقبول من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنه يؤثر على استراتيجيتها في المنطقة [2] .

---

[1] - عبد المجيد ابوصاع علي اسطيلة ، مرجع سبق ذكره ، نقلا عن مجلة فريما ، بلغراد ، ترجمة جعفر عبد المهدي صاحب ص 112 ، 113.

[2] - علي محمد الطنازفتي ، تفكك الاتحاد اليوغسلافي بين التناقضات الداخلية وتحولات النظام الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002 ، ص 96 .

في غضون ذلك كانت بلغراد تسير في الاتجاه المعاكس واستكمال إلغاء الحكم الذاتي على الأرض حيث أصدر مجلس الشعب في صربيا قراراً بحل الأجهزة المنتخبة لجامعة برشتينا وتعيين رئيس صربي لها ، وتم فصل 260 استاذاً البانياً من الجامعة [1] ، وتم إلغاء حق التعليم بالألبانية في الإقليم ، وجُمدت رواتب المدرسين الألبان ، وأغُلقت 1000 مدرسة ابتدائية و115 مدرسة ثانوية و20 كلية جامعية ، وتم طرد ألاف المدرسين من وظائفهم ، إلا أن الألبان لم يستسلموا فأبدعوا تعليماً موازياً بعد أن قاطعوا التعليم الصربي ، وغامر الطلاب والأساتذة بالبحث والتدريس في هذه المدارس إما مجاناً أو برسوم رمزية ممولة من قِبل من غادروا الإقليم من الألبان والذي يقدر عددهم ب 300.000 ألف شخص ، واستمر الصرب خلال الأعوام من 1993م ، إلى عام 1998م ، في التضييق على سكان الإقليم بفصل الموظفين الألبان وإحلال الصرب محلهم وتهجير السكان ، حيث تم خلال السنوات المذكورة طرد ما يقدر بربع مليون مسلم خارج الإقليم ، وتدمير نحو 170 قرية ، ووقوع ألاف القتلى [2] .

رداً على ذلك اجتمع مجلس جامعة برشتينا الذي ثم حله من طرف السلطات الصربية ، وانتخب رئيساً أخر للجامعة بدل الرئيس الصربي الذي عينته صربيا وأعلنت الجامعة في تحد كبير للسلطات الصربية عن بدء العام الدراسي في مبان

---

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008، ص 85 .

[2] - التقرير الاستراتيجي العربي 1999 ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ط1 ، 2000 ، ص51 ،52 .

مستأجرة عوضاً عن مباني الجامعة التي وضعت تحت تصرف رئيس الجامعة الصربي ، ومن ناحية أخرى فقد رأت بلغراد بعد إلغاء أجهزة الحكم الذاتي أن الفرصة مناسبة لبعث وتنفيذ مشروع التصريب من جديد ، حيث أقر مجلس الشعب في صربيا قانوناً يمنح كل صربي يرغب في المجيء إلى كوسوفو خمسة هكتارات معفية من الضرائب ، حيث وصل عدد المهاجرين في عام 1996 م ، إلى 19.000 ألف صربي ، وفي المقابل ارتفع عدد الشباب الألبان الذين أخذوا يغادرون كوسوفو سواء بسبب خشيتهم من الزج بهم إلى الحرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك ، أو البحث عن عمل ، حيث وصل عدد الألبان الذين غادروا إلى أوروبا عام 1993م ، إلى 368.000 ألف ألباني ، أي خُمس عدد السكان في كوسوفو آنذاك[1].

وفي هذه الظروف برزت منظمة جيش تحرير كوسوفو ، والتي انتهجت المقاومة المسلحة لتحرير الإقليم وزاد عدد أعضائها بسرعة كبيرة نتيجة زيادة العنف من القوات الصربية ، وأعلنت عن مسؤوليتها عن العديد من الأعمال ضد القوات الصربية في كوسوفو[2] ، وقد ردت صربيا بعنف مبالغ فيه على هذه العمليات مما أدى إلى قلق الغرب نتيجة انفجار الوضع في كوسوفو على شبه جزيرة البلقان ، ومع ذلك فقد تم التوقيع على اتفاق جديد لتطبيق الاتفاقية المجمدة

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008، ص 86 .
[2] - جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو ، دار النخلة ، تاجوراء ليبيا ، ط 1 ، 1998 ، ص 90 .

للتعليم ، تتضمن عودة الطلاب الألبان إلى الجامعة ، بحيث تكون الفترة الصباحية للصرب والفترة المسائية للألبان إلى أن يحل الوضع فيما بعد ، إلا أن هذه الخطوة تجاوزها تطور الأحداث وتصاعد القوة العسكرية لجيش تحرير كوسوفا الذي فرض نفسه كقوة لا يمكن تجاوزها في بلورة الوضع النهائي لكوسوفو [1] ، حيث خاض معارك واسعة النطاق مع القوات الصربية اليوغسلافية ، ومع مرور الوقت اتسعت الآثار المباشرة للمواجهات مما أدى إلى نزوح ما يقدر بمئات الآلاف من سكان الإقليم إلى مناطق أخرى بيوغسلافيا وخارجها ، في هذه الأثناء توجهت جهود الاتحاد الأوروبي نحو ايجاد الحلول اللازمة بالإقليم ، وهي حكم ذاتي لألبان الإقليم ضمن جمهورية صربيا فقد تشكلت مجموعة الاتصال الدولية من ست دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا ، وقد نشطت هذه المجموعة طوال عام 1998 م ، عبر الدعوة لوقف العنف وتحديد مهلة لبلغراد لوقف عملياتها العسكرية ثم مطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات على يوغسلافيا ، وعلى الرغم من هذه المحاولات ، فقد فشلت جهود المجموعة في التوصل إلى اتفاق وتنفيذه على النحو الذي فتح المجال أمام نشاط الدبلوماسية الأمريكية التي كانت ترتبط بصلات قوية مع القوى الألبانية الفاعلة على مستوى توجهاتها [2] .

---

[1] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو- كوسوفا بؤرة النزاع الألباني –الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية القاهرة ، ط 1 ، 1998، ص 106.

[2] - عماد جاد ، البعد الدولي في أزمة البوسنة ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام القاهرة ، السنة الرابعة ، العدد 20 ، 1994، ص 13 ، 14 .

اجتمعت المجموعة في لندن بتاريخ 29-1-1999م ، مع القادة الألبان لمناقشة الوضع في الإقليم ، إلا أن الحكومة اليوغسلافية انتقدت هذا الاجتماع واعتبرت ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية وهي دولة ذات سيادة وعضو في المجتمع الدولي ، وترى الحكومة اليوغسلافية أن الحديث لا بد أن يتمحور حول تفعيل حقوق الأقليات وفق مبادي حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة وميثاق هلسنكي وبيان باريس والمبادي الأساسية للمجلس الأوروبي حول حقوق الأقليات ، ولهذا ترغب الحكومة اليوغسلافية أن تدعو إلى حل مشكلة إقليم كوسوفو عبر هذه المواثيق وليس عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة [1] .

ووجهت مجموعة الاتصال تحذيراً إلى النظام اليوغسلافي تحثه على احترام قرارات المجموعة ، ووقف العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش اليوغسلافي ضد الألبان بالإقليم ، إلا أن جهود المجموعة فشلت في التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة كما فشلت أيضا المباحثات بين بلغراد وقادة جيش تحرير كوسوفو في

[1] - جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو ، مشكلة كوسوفو ، دار النخلة ، تاجوراء ليبيا ، ط 1 ، 1998، ص 101 .

مطلع شهر 6- 1998م ، بينما ازدادت المواجهات بين الطرفين بالإقليم وحتى ذلك التاريخ كان 15.000 لاجئ كوسوفي عبروا الحدود إلى ألبانيا[1].

مع هذا كله فقد قررت مجموعة الاتصال الدولية دعوة كل من السلطات الصربية وممثلي الغالبية الألبانية في كوسوفا إلى بدء مفاوضات حول خطة للسلام في الإقليم وذلك في ضاحية (رامبوييه) بالقرب من العاصمة الفرنسية ، وقد انعقدت المفاوضات من 6 إلى 23 -2-1999م ، حيث وضعت مجموعة الاتصال مبادئ عامة لهذه المفاوضات وهي التأكيد على ضرورة وقف العنف والالتزام بوقف إطلاق النار ، وكذلك التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق التفاوض مع الحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي اليوغسلافية ، وحماية حقوق جميع القوميات والأقليات العرقية في الإقليم ، إلا أن المفاوضات واجهت عقبتين أساسيتين هما [2]:

- اعتراض الوفد الكوسوفي على خطة السلام لأنها جاءت خالية من أي إشارة إلى إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، كما اعترض على أن النقاط الواردة في الاتفاقية نصت على احترام سيادة ووحدة أراضي يوغسلافيا وهو ما يعني عدم انفصال الإقليم عن صربيا .

---

[1] - اريك لوران ، حرب كوسوفو الملف السري ، ترجمة الأوديسية للثقافة والإعلام ، دار عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، ط1 1999م ص 37 .

[2] - ماهر عبد المنعم أبو يونس ، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة 2004 ، ص 697 ، 698 .

- اعتراض الوفد الصربي على إشراف قوة من حلف الأطلنطي على تنفيذ اتفاق السلام حيث اعتبر ذلك نوعاً من التدخل الأجنبي غير المقبول في نزاع داخلي ، ونظراً لذلك ، لم تسفر المفاوضات عن توقيع أية وثائق رسمية وإنما تعهد كل طرف بالالتزام بما وافق عليه في (رامبوييه) ، والتشاور مع قياداتها والعودة إلى فرنسا في منتصف الشهر التالي لاستئناف المباحثات ، وفعلاً فقد عاد الوفدان للاجتماع بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع ، وبعد مفاوضات شاقة وطويلة احتاجت إلى تدخل شخصي من وزيرة الخارجية الأمريكية وقع ممثلو جيش تحرير كوسوفو اتفاق رامبوييه في 18-3-1999م ، في حين رفضه الجانب الصربي .

وقد علل (هنري كيسنجر ) أسباب بلوغ مؤتمر (رامبوييه ) الطريق المسدود إلى أن " ما عقّد أزمة كوسوفو هو أن هذا المؤتمر جاء بمشروع اتفاق مُحضر مسبقاً في وزارات أجنبية ليفرض على فرقائه تحت التهديد بالقصف الجوي ، فجيش تحرير كوسوفو رفضه في البداية كوسيلة لفرض قوة الحلف على صربيا ، مما دفع (بميلوسوفيتش ) إلى زيادة ضغطه على جيش تحرير كوسوفو قبل أن تنهال عليه القنابل ، والصرب رفضوه لأنهم وجدوا في نصه مقدمة لاستقلال كوسوفو ، وكذلك في وجود جيوش الحلف نوعاً من الاحتلال الخارجي ، أما جيش تحرير كوسوفو فكان هدفه استقلال الإقليم لا الحكم الذاتي ، لذا رأى في مؤتمر

(رامبوييه) وسيلة تكتيكية لإطلاق قوات الحلف نيرانها على الصرب " ، وتضمن الاتفاق عدة بنود أهمها الدعوة إلى إجراء استفتاء شعبي في الإقليم لتحديد وضع كوسوفو النهائي بالنسبة للاستقلال ، أو البقاء ضمن جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ، وقد اثار هذا حفيظة الرئيس (ميلوسوفيتش) ، الذي انفجر صارخاً بوجه رئيس البعثة الألمانية للمفاوضات بقوله إن " كوسوفو مسألة داخلية لا تعني سوى بلدي " رافضاً أي محاولة لتدويل الأزمة [1] .

استعرض الباحث في هذا الفصل التطور التاريخي والسياسي لكوسوفو في مبحثين المبحث الأول تم استعراض التطور التاريخي لكوسوفو، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور السياسي لأن الإقليم مر عبر تاريخه بالعديد من الأحداث التاريخية التي تحوي أيضاً أثراً سياسياً يتضمن كيفية حكم الإقليم من قبل الأطراف التي تولت السيطرة عليه، وقد تبين أن اسم كوسوفو برز لأول مرة في نهاية القرن الثاني عشر تحت حكم الدولة الصربية، تم استعرض الباحث أصول السكان الألبان الذين يقطنون هذا الإقليم والذين ينحدرون من السكان القدماء للبلقان أحد الشعوب الهند أوروبية الذين انتشروا في غرب البلقان قبل الميلاد ، ومن خلال هذا المبحث استعرض الباحث المطالب المتكررة للألبان للحصول على الحكم الذاتي ، ثم المطالبة بالحصول على الاستقلال وما تعرض له من اجراءات قمعية

[1] - مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، الاستراتيجية العسكرية الامريكية في كوسوفو ،العدد 32 ، 1-4-2000 www.lebarmy.gov.lb تاريخ زيارة الموقع 30-8-2015 .

من قبل السلطات الصربية عرضت بالتفصيل في متن البحث، كما تم استعراض وجهات النظر المتباينة بين الألبان والصرب في أحقية كل منهم للإقليم والمبررات التي يقدمها كل طرف لوجهة نظره .

وفي المبحث الثاني تم استعراض التطور السياسي للإقليم، والذي حدده بعض الباحثين بثلاث مراحل مرت بها كوسوفو من عام 1945 والى ما بعد عام 1968 وهو التاريخ الذي بداء فيه الكوسوفيين المطالبة بإنشاء جمهورية كوسوفو، إلا أن الدستور اليوغسلافي الصادر عام 1974، منح إقليم كوسوفو حكم ذاتي ، ومُنع عنه الاستقلال ، إلى أن أُعلن دستور 1989، والذي تم فيه إلغاء الحكم الذاتي للإقليم وضمه لصربيا، مما تسبب في الكثير من المظاهرات التي تطالب بالانفصال عن صربيا وتكوين جمهورية مستقلة، والاعلان عن تشكيل جيش تحرير كوسوفو ، والذي خاض نضال مسلح ضد القوات الصربية التي قامت بالعديد من الانتهاكات ضد السكان المدنيين أدت في النهاية إلي تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو بعد فشل المفاوضات المتعددة التي جرت بين الجانب الصربي والجانب الألباني.

## الفصل الثالث

### عوامل استقلال كوسوفو ودورها في هذا الاستقلال

### تمهيد

ذكر الباحث في نهاية الفصل الثاني أن العديد من المحاولات التي بُذلت من أجل إنهاء الصراع في إقليم كوسوفو بآت بالفشل نتيجة لتمسك طرفي النزاع بمواقفها ، وقد جاءت في نهاية هذه المحاولات المفاوضات التي جرت بالقرب من العاصمة الفرنسية ، والتي لم تسفر عن توقيع آي وثيقة رسمية ، بل ظهرت عدم جدوى المفاوضات عندما انهار وقف إطلاق النار في الإقليم وتصاعدت حدة الاشتباكات المتبادلة بين الطرفين وَثم ممارسة أعمال تطهير عرقي واسعة ومذابح جماعية في صفوف السكان الألبان في الإقليم ، واغتصبت وحدات الصرب المدنيين وعذبتهم ومن ثم قتلتهم ، كما فصلت الشرطة الخاصة الرجال الألبان عن عائلاتهم وأخذتهم لترديهم قتلى ، وكانت مشاهد دماء الناجين واللاجئين المنقولين في عربات الجياد والعربات الجرارة أو مشياً على الأقدام تثير الاستياء ، وفي إقرار واضح بارتكاب الجرائم وبضرورة إخفائها ألقت القوات الصربية حمولة الشاحنات المملوءة بالجثث في نهر الدانوب وأحرقت جثثاً أخرى في مصهر للألمونيوم في جنوب صربيا [1] .

[1] - اليزبيث يوند ، الجولة الأخيرة في البلقان، ترجمة ، ميشيل دانو ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت،ط1 ، 2008 ، ص 149 . 150 .

وقد كان الاستنتاج الرئيسي الذي توصلت إليه بعثة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة هو أن حلاً عادلاً ودائماً لن يتحقق مالم يتغير موقف بلغراد من ألبان كوسوفو بصورة جدية والذي كان يبدو بعيد الاحتمال [1] .

وفي هذه الأثناء بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بالتهديد بأن فشل مفاوضات (رامبوييه) يعني التدخل العسكري من خلال حلف شمال الأطلسي ، حيث هددت في بداية هذه المفاوضات بأن أي فشل في التوصل إلى اتفاق سيؤدي إلى استخدام القوة العسكرية [2] ، وفعلاً فقد بدأت هجمات حلف شمال الأطلسي على بلغراد بعد فشل مفاوضات (رامبوييه) بأيام قليلة ، واستمرت هذه الهجمات لمدة 78 يوماً بعيداً عن أي تفويض من الأمم المتحدة ومبتعداً عن دوره الرئيس ومهمته الأساسية كمنظمة غايتها الدفاع عن الدول الأعضاء في الحلف ضد أي عدوان قد تتعرض له [3] .

**المبحث الأول : حلف شمال الأطلسي نشأته ، ميثاقه ، وتكوينه**

تعد الأحلاف وثيقة الصلة بنظام توازن القوى وهي نتاج له ، لأنها ناجمة عن فكرة الصراع الذي يؤدي إلى توازن القوى ، ولما كان المسيطر على

---

(1) - نشرة الهجرة القسرية ، تصدر عن برنامج دراسات اللاجئين بالأمم المتحدة ، العدد ، 5 ، شهر نوفمبر 1999 ، ص 14 .
(2) - روث ويجوود ، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا ، ترجمة الطاهر بوساحية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبوظبي ، ط1 ، 2001 ، ص 23 .
(3) - محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ط 1 ،2004 م ، ص 233 .

العلاقات الدولية هو الصراع وما من دولة مهما بلغت من قوة وشأن قادرة على خوض الصراع إلى نهايته بصورة فردية حيث أنه من الأفضل لديها البحث عن أطراف أخرى تشاركها الهموم نفسها والتحالف معها ضد أطراف أخرى تهدد مصالحها أو أمنها القومي ، أو تحاول الحد من مكانتها الدولية [1] .

وتميز مفهوم نظام توازن القوى بأهمية بالغة في مفاهيم علم العلاقات الدولية نظراً للسمة الأساسية التي تميزت بها العلاقات السياسية الدولية على اختلاف الزمان والمكان ، وهذه السمة هي الصراع من أجل القوة ، ومن هنا تبرز المشكلة الأساسية في العلاقات الدولية وهي مشكلة القوة والمتمثلة في البحث عن الأسلوب الذي يكفل للدول حماية أمنها وصيانة استقلالها وسيادتها ويحول دون انفراد إحداها بالسيطرة على ما عداها من الدول [2] .

هناك العديد من التعاريف التي تحدد ماهي الأحلاف ونوعياتها وأهدافها ونطاق عملها ، ومن أكثر التعاريف تحديداً ، التعريف الذي قدمه ( دافيد ادواردز) ، حيث عرف الحلف على أنه " التزام تعاقدي بين عدد من الدول يوجه عادة ضد

[1] - إبراهيم أبوخزام ، الحروب وتوازن القوى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1 ، 1999، ص 160 ، 161 .
[2] - ممدوح مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،1997 ، ص 1.

دولة أو مجموعة دول محددة وينشأ عنه منظمة تعمل على تنفيذ أهداف الالتزام وهي عادة تتسم بطابع رسمي وبوجود معاهدة أو اتفاق "[1].

**أولاً : نشأة حلف شمال الأطلسي**

ترجع فكرة إنشاء حلف يضم الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت هذه الفكرة لأول مرة على يد الكاتب الأمريكي ( كلارنس ستريت) في كتابه بعنوان " الاتحاد في الحال " حيث دعى إلى إقامة اتحاد بين الدول الديمقراطية (حسب وجهة نظر الكاتب ) ، التي ترتبط فيما بينها بعوامل الجغرافيا والتاريخ والتراث المشترك والمدنية القائمة على مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد ، وتتمثل هذه الدول كما يرى الكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وايرلندا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والسويد والنرويج وسويسرا والدنمارك ، وحدد الكاتب هدف الاتحاد في صد أي اعتداء قد يأتي من الخارج ، إلا أن هذه الدعوة توارت عن الاهتمام مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، إلى أن بُعثت من جديد على يد الكاتب الامريكي ( والتر ليبمان ) في كتابه بعنوان " السياسة الخارجية الأمريكية " حيث أشار (ليبمان) في هذا الكتاب إلى العلاقات الوثيقة التي تربط بين الشعوب القاطنة حول المحيط الأطلنطي ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة ، ومن هنا فقد نادي الكاتب إلى ضرورة إقامة اتحاد

[1] - عماد جاد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط2 ، القاهرة 2010 ، ص 18.

بين الدول المطلة على المحيط الأطلنطي يكون هدفه العمل على درء أي عدوان قد يقع على أعضائه ، وقد شهدت سنوات 1947 إلى 1949 م ، حدثين مهمين أدت إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من ناحية ومن ناحية أخرى أدت إلى حفز همم الدول الغربية على إنشاء نظام دفاعي موحد[1]، أول هذين الحدثين هو وصول الشيوعيين للسلطة في تشيكوسلوفاكيا في شهر 2- 1948 م ، بدعم كبير من الاتحاد السوفييتي وإشرافه المباشر ، الأمر الذي رأت فيه الدول الغربية امتداداً للمد الشيوعي في أوروبا ، وفي الوقت الذي لم تستطع فيه هذه الدول من وقف هذا المد بادرت فرنسا بالاتفاق مع بريطانيا إلى دعوة دول البينيلوكس * الثلاث إلى عقد اتفاقية سياسية وعسكرية تجمع بينهما ، حيث اجتمع المندوبين في العاصمة البلجيكية بروكسل في شهر 3- 1948م ، ووقعوا على معاهدة لمدة خمسين سنة تسمح بنودها للدول الموقعة بالمساعدة الفورية إذا تعرضت إحداها لأى عدوان خارجي ، حيث كان واضحاً أن هذه المعاهدة كانت موجهة أساساً ضد الاتحاد السوفييتي [2].

وتعهدت بموجب هذا الاتفاق جميع الأطراف بالتدخل الفوري في حالة الاعتداء على أي احد منها وكذلك بالتشاور في حالة قيام عدوان خارج القارة

---

[1] أحمد وهبان ، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، 1995 ،ص35، 36.

* وتتكون دول البينيلوكس من ثلاث دول هي ، هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج ، وكونت هذه الدول اتحاد اقتصادي تأسس عام 1944 بين الممالك الثلاث في لندن ، وتم تفعيل الاتفاق عام 1947 واستمر حتى عام 1960عندما تحول الى اتحاد البينلوكس الاقتصادي ، وهذا الاسم مشتق من الحروف الأولى لتلك الدول .

(1) - هشام القروي ، التوازن الدولي من الحرب الباردة الى الانفراج ، الدار العربية للكتاب ، تونس ،1985 ، ص 34 .

الأوروبية أو في حالة التهديد بخطر ألماني وإنشاء مجلس استشاري يتم دعوته إلى الانعقاد بناء على طلب أحد الأعضاء ، وقد أراد موقعو ميثاق بروكسل أن يطوروا نظامهم الدفاعي بحيث يشمل الولايات المتحدة الأمريكية [1] ، حيث وصلت إلى لندن في شهر يوليو من نفس العام بعثة عسكرية أمريكية للتفاوض مع مندوبي الدول الخمس الموقعة على معاهدة بروكسل لإنشاء حلف دفاعي من شأنه الحفاظ على أمن شمالي الأطلسي [2].

وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المفاوضات بتوسيع نطاق الميثاق ليأخذ شكل حلف عسكري عبر ضم دول أخرى مثل كندا والبرتغال والدنمارك وايسلندا والنرويج وإيطاليا ، وكان ذلك بداية المفاوضات الخاصة بإنشاء الحلف [3].

والحدث الثاني بدء (ستالين) في حصار برلين ، حيث سرعان ما أدركت الدول الغربية أن هذا العمل من جانب الاتحاد السوفييتي موجه ضد الغرب [4] .

---

[1] - رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ، 1986 ، ص 138 .

[2] - هشام القروي ، التوازن الدولي من الحرب الباردة الى الانفراج ، الدار العربية للكتاب ، تونس ،1985 ، ص 34 .

[3] - عماد جاد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط2 ، القاهرة 2010 ، ص 107 .

[4] - أحمد وهبان ، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، 1995 ، ص 39 .

وفي شهر 10- 1948م ، بدأت في باريس الأعمال التحضيرية لمعاهدة شمال الأطلسي بين دول معاهدة بروكسل والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، كما استؤنفت أيضاً في واشنطن الأعمال على مستوى وزراء الخارجية وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن صدور بيان رسمي جاء فيه " أن وزراء الخارجية قد اتفقوا على مبدأ عقد معاهدة لشمال الأطلسي وكذلك على الخطوات التي ستُتخذ في المستقبل لتحقيق قيام الحلف" وقد انتهت هذه الأعمال في نهاية سنة 1948 م ، وفي شهر 3- 1949 م ، تم توجيه الدعوات إلى كلاً من النرويج والدنمارك والبرتغال وايسلندا وإيطاليا والسويد وايرلندا للانضمام إلى معاهدة الحلف ، حيث قبَلت هذه الدول الدعوة باستثناء السويد التي فضلت البقاء على حيادها التقليدي ، وكذلك ايرلندا نظراً لما بينها وبين بريطانيا من خلافات [1] .

وقد أدرك الحلف النور في العاصمة الأمريكية عند توقيع معاهدته في 4 -4 - 1949م ، من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج والدنمارك وإيطاليا والبرتغال والنرويج وايسلندا[2] .

---

[1] - محمد عبد الحفيظ المهدي الشيخ ، أثر المتغيرات الدولية على الدور الدفاعي والسياسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي( 1990 – 2008 ) رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2009 .

[2] - كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي التوسع إلى الشرق ، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، ط1 ، 2003 م ، ص 36 .

**ثانياً : ميثاق حلف شمال الأطلسي**

اشتمل ميثاق الحلف على ديباجة وأربع عشر مادة ، وتُمثل المادة الخامسة من معاهدة الحلف جوهر عمله ومهمته الأساسية ، حيث نصت على " أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول حلف شمال الأطلسي يعتبر عدواناً على كل الدول المتحالفة ويتعين عليها في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضرورياً من تدابير جماعية لمقاومة العدوان بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ، وتقوم دول الحلف بالإبلاغ عن وقوع العدوان وعن الترتيبات التي اتخذتها في مواجهته إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "[1].

وكان حلف الناتو أول حلف عسكري في زمن السلم الأمر الذي أثار سخط الاتحاد السوفييتي من جهة ، وتحفظ الهيئات الدولية من جهة ثانية حيث تجسد هذا التحفظ من طرف الهيئات الدولية في تصريح الأمين العام للأمم المتحدة ( تريغفلي ) عندما قال " إذا قبلت الشعوب أن تقوم الأحلاف الإقليمية مقام الأمم المتحدة فان السلام سيتعرض للخطر " ، ومنعاً للتناقض بين ميثاق الحلف الأطلسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة حرصت الدول الأعضاء على تضمين المادتين 7 ، 8 نصوصاً تقضي بعدم التناقض مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة من جهة والتعهدات السابقة للدول الأعضاء من جهة ثانية ، وقد اختلفت المعاهدات

---

[1] - إسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ط 5 1987 ، ص 347 .

والأحلاف السابقة عن هذا الحلف من حيث أن تلك الأحلاف كانت موجهة أساساً ضد أي اعتداء ألماني محتمل الوقوع ، أما الميثاق الجديد فقد تجاهل إمكانية قيام أي اعتداء ألماني ، فكان موجهاً بوضوح ضد الاتحاد السوفييتي حتى وإن لم يرد فيه أسمه بشكل واضح ، إلا أنه يستنتج ذلك من خلال تصريحات القادة الأوروبيين خلال المفاوضات ، ومن بينها تصريح رئيس الحكومة الفرنسية في 25 -2- 1949 م ، حيث أعلن " أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تسمح باجتياح الاتحاد السوفيتي لفرنسا ولدول أوروبا الغربية كما اجتاحتها ألمانيا من قبل"[1].

وقد جاء في مقدمة الميثاق بتأكيد الدول الموقعة عليه على الإيمان التام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ورغبتهم في الحياة في سلام مع الشعوب والحكومات الأخرى وأكدوا على إصرارهم على حفظ حرية شعوبهم وحضاراتهم القائمة على مبادئ الديمقراطية وحرية الفرد وسيادة القانون ، وبالتالي فأنهم قرروا توحيد جهودهم للدفاع المشترك والمحافظة على الأمن والسلام ، كما أكدت دول الحلف على أن هذا الحلف هو حلف دفاعي وليس الغرض منه العدوان على أحد وأنه

[1] - رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ، ص 139 ، 140 .

غير موجه ضد أحد ، وقد أشُترط لعضوية الحلف توفر نظام ديمقراطي في الدول الأعضاء قوامه سلطة الدستور وتعدد الأحزاب وحرية الفرد [1].

واعتبر الاتحاد السوفييتي التوقيع على معاهدة الحلف وانضمام ألمانيا الغربية إلى المعاهدة بمثابة التهديد المباشر له مؤكداً أن هذه الخطوة هي ذات طابع هجومي وليست دفاعي كما تدعي الدول الغربية [2] ، حيث نشرت الحكومة السوفييتية في 31-3-1949 م ، مذكرة حملت فيها بشدة على حلف شمال الأطلسي وأكدت أن معاهدة حلف شمال الأطلنطي لا علاقة لها بالدفاع عن النفس للدول الأعضاء فيها والتي لا يهددها أحد ، كما أن أحداً لا يقوى على أن يهاجمها ، وعلى العكس من ذلك فإن هذه المعاهدة ذات طابع عدواني ، وهي موجهة ضد الاتحاد السوفييتي وبينت أن تلك حقيقة لا يخفيها حتى الممثلون الرسميون للدول الأعضاء في المعاهدة في تصريحاتهم العامة ، ولم تكن ردود أفعال الدول الخاضعة للنفوذ السوفييتي على إنشاء حلف الأطلنطي مختلفة عن رد الفعل السوفييتي حيث هاجم ساسة تلك الدول في تصريحاتهم العامة حلف الناتو ، ومن أمثلة تلك التصريحات ما جاء على لسان وزير الخارجية البلغاري آنذاك حيث قال

---

[1] - طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان ( كوسوفو : دراسة حالة )، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 ، ص 65 .

[2] - مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ط 1 ، 2004 ص 424 .

" نحن نعتبر حلف شمال الأطلسي أداة للعدوان على الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية ونحن نعارض معاهدة شمال الأطلسي "[1] .

وبالتالي فقد قام الاتحاد السوفييتي بالإضافة إلى دول أوروبا الشرقية المنّظمة لمجلس التعاون الاقتصادي المشترك (الكوميكون) بتوقيع معاهدة حلف وارسو وذلك في 14 –5– 1955 م ، لتكون بمثابة نظام دفاعي مشترك يجمع الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية وكان بذلك رداً مباشراً على تكوين حلف شمال الأطلسي [2].

وطيلة الحرب الباردة لم تطرأ على بنية الحلف وإستراتيجيته أي تغيرات مهمة وحافظ على مهمته الرئيسة والمتعلقة بتحقيق مهمة الأمن الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفييتي وظلت سياساته محكومة باعتبارات الحرب الباردة بين المعسكرين ، وباستثناء دخول بقية الأعضاء الأوروبيين الغربيين في مراحل متتالية إلى عضوية الحلف ، لم تحصل أي تطورات مهمة في إستراتيجيته وتوجهاته[3].

إلى أن تغيرت هذه الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك في إطار اتفاق أعضاء الحلف على استمراره حيث كان لابد من التكيف مع إفرازات بيئة ما

---

(1) - أحمد وهبان ، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، 1995 ، ص 46 .

(2) - محمد عبد الحفيظ المهدي الشيخ ، أثر المتغيرات الدولية على الدور الدفاعي والسياسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي 1990-2000 رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الإقليمية والدولية ، طرابلس ، 2009 ، ص 9 .

(3) - محمد حسون ، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 26 ، العدد الثاني ، دمشق ، 2010 ، ص 337 ، 338 .

بعد الحرب الباردة ، لا سيما بعد أن تفجرت المشاكل والصراعات في بلدان شرق ووسط أوروبا وأقاليم أخرى من العالم نُظر اليها على أنها تُمثل تهديداً للاستقرار في القارة الأوربية ، وأدى هذا التحول إلى تغيير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة تهديدات غير محددة تهدد بتقويض أمن الدول الأعضاء[1] .

وقد كانت الفرضيات التي نشأ حلف شمال الأطلسي من أجلها تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي وتتمثل في ضرورة التآلف العسكري لمواجهة الخطر السوفييتي وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود الولايات المتحدة الأمريكية ، نظراً لعدم قدرة أوروبا على الدفاع عن ذاتها منفردة ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا ، وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي ، فضلاً عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي ، ومع إلغاء الهيكل العسكري لحلف وارسو في عام 1991 م ، ومن تم تفكك الاتحاد السوفيتي ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية بدأ زعماء الدول الأعضاء في حلف شمال

[1] - عماد جاد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط2 ، القاهرة 2010 ، ص 150 .

الأطلنطي يعيدون النظر في استراتيجية الحلف ودوره المستقبلي [1] ، حيث رأى القادة بقاء دور الحلف الرئيسي وهو الدفاع المشترك على الدول المشتركة فيه ، إلا أن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغيراً في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف ، ومن ثم لابد من إدخال تغيرات على استراتيجية الحلف العسكرية [2] .

وقد بدأ التغير في استراتيجية الحلف في شهر 10– 1991 م ، حيث صدر إعلان روما حول السلام والتعاون ، وهو الإعلان الذي وضع أساس العقيدة العسكرية الجديدة للحلف ، وأكد على أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها تختلف في طبيعتها عما كانت في الماضي من حيث أن التهديد بهجوم شامل على كل جبهات الحلف الأوروبية لم يعد قائماً وبالتالي لم تعد نقطة تركيز في استراتيجية الحلفاء ، كما أن الخطر من هجوم مفاجئ في وسط أوروبا تراجع واتسعت مدة الإنذار بالنسبة للحلفاء ، وأن المخاطر التي يتعرض لها الحلفاء لن تأتي من عدوان محدد على أراضيهم وإنما من ظروف وأوضاع ناجمة من صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة ، كما أكد الإعلان على ضرورة الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط لان

---

[1] - طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان ( كوسوفو : دراسة حالة )، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 ، ص 57 .

[2] - عماد جاد ، حلف الأطلنطي والحرب في البلقان ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة العدد 137 ، يوليو 1997 ، ص 101 .

استقرار دول جنوب المتوسط أمر ضروري لأمن الحلفاء ، ونص الإعلان كذلك على أن مواجهة أي هجوم عسكري من أي اتجاه على أراضي الحلفاء سوف يواجه حسب نص المادتين الخامسة والسادسة من اتفاقية واشنطن مع الأخذ في الاعتبار إن أمن الحلفاء يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى ذات طبيعة أوسع تشمل انتشار أسلحة الدمار الشامل والعمليات الإرهابية والتخريب وتعطيل وتدفق الموارد الحيوية ، وأشار الإعلان إلى ضرورة التشاور بين الحلفاء إذا ما اقتضت الضرورة وتنسيق الجهود بما في ذلك أسلوب الرد على هذه المخاطر ، وبذلك تكون قمة الحلف في روما التي عُقدت في شهر 11– 1991 م ، قد أقرت عقيدة عسكرية جديدة للحلف تقوم على أربعة مبادئ هي [1]:

1– استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي .

2– استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنووية مع خفض حجم القوات والحد من الاعتماد على المكون النووي .

3– مع الحفاظ على وحدة وأمن الأعضاء وكونه وحدة لا تتجزأ ، فأن الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم .

[1] ـ عماد جاد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط2 ، القاهرة 2010 ،، ص 152 .

4- مع الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي فإن الحلف عليه أن يستحدث هيكل قوة يعتمد على قوات أكثر مرونة وحرية في الحركة أكثر من الاعتماد على الدفاع المتقدم .

ونظراً لان هذه المبادئ انطلقت من التسليم بانتهاء خطر وقوع هجوم واسع النطاق من الشرق وأن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا تضاعف فرص تحقيق الأهداف الرئيسية للحلف وهي تعظيم الاستقرار والرفاهية في منطقة شمالي الأطلنطي ، وكذلك الإسهام في تطوير علاقات دولية يسودها السلام ، فقد أقر الحلف مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو وذلك بإنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلنطي ، الذي خرجت منه الشراكة من أجل السلام ، وفتحت هذه الشراكة الطريق أمام انضمام عدد من دول حلف وارسو إلى حلف شمال الأطلنطي [1].

واتبعت دول الحلف سياسة الباب المفتوح للانضمام إليه ، وقد تحدد هذا الاتجاه في الاجتماع الذي عُقد في شهر 1- 1994 م ، لقادة حلف الناتو في بروكسل حيث أكد البيان الختامي على أن " تظل عضوية حلف الناتو مفتوحة أمام الدول الأوروبية الأخرى التي من شأنها دعم مبادئ معاهدة حلف شمال الأطلسي ، وذلك بموجب المادة العاشرة المنصوص عليها في معاهدة واشنطن ، إننا نتوقع وربما نرحب بتوسيع عضوية حلف الناتو لتشمل الدول الديمقراطية في

[1]- المرجع السابق ، ص 153.

شرق أوروبا باعتبار ذلك جزء من عملية التطوير وذلك مع الوضع في الاعتبار التطورات السياسية والأمنية في أوروبا بأسرها " [1] .

لقد واجه حلف شمال الأطلسي في مسيرة تطوره التاريخي عدة معضلات أثرت في أدائه وكادت تُحدث فيه الانقسامات لمرات عدة ، وكان من ضمن هذه المعضلات تقاسم الأعباء والتكاليف الخاصة بالأنفاق العسكري ، والخلافات حول قضايا عدة مثل الخلاف الأمريكي مع بريطانيا وفرنسا بسبب عدوان عام 1956 م على مصر ورفض الدول الأوروبية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقواعد العسكرية على أراضيهم في إمداد العدو الإسرائيلي بالسلاح في حرب أكتوبر عام 1973 م [2] ، كما برزت بعض الخلافات بين الدول الأعضاء حول المفهوم الاستراتيجي للحلف وخاصة في اجتماع وزراء خارجية الحلف الذي انعقد في بروكسل في شهر 12– 1999 م ، حيث ثار خلاف بين وزيرة الخارجية الأمريكية وبين وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وإيطاليا حول مكونات المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف أو الرؤية الأمريكية لهذه المكونات في الوقت الذي ذهبت فيه وزيرة الخارجية الأمريكية إلى ضرورة إعداد الحلف لمواجهة التحديات النابعة من بيئة ما بعد الحرب الباردة على نحو يغير تغيراً جذرياً في وظيفة

---

[1] - جينيفر ميدكالف ، حلف الناتو ، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، الجيزة ، مصر ، 2009 ص 211.

[2] - عماد جاد ، أثر تغيير النظام الدولي على حلف شمال الأطلنطي ، مرجع سبق ذكره ، ص 179 .

الحلف والأدوات التي يستخدمها فالجانب الأوروبي أعاد التأكيد على ضرورة إتباع صيغة متوازنة ، إلا أن الجانب الأمريكي أكد على ضرورة تغيير مهمة الحلف من الدفاع عن أمن الدول الأعضاء إلى الدفاع عن مصالح الدول الأعضاء ودون الحصول على ترخيص من المنظمة الدولية كمظلة عمل ، الأمر الذي يتضمن استعداد الحلف للقيام بمهام تتجاوز حدود الدول الأعضاء أما الجانب الأوروبي فأكد على ضرورة الحفاظ على جوهر وظيفة الحلف التي تتمثل في الدفاع عن أمن الدول الأعضاء واعترض الجانب الأوروبي على مفهوم المصلحة على أساس أنه مفهوم مطاط ويمكن أن يستوعب تفاعلات عديدة في كافة أرجاء العالم ، بالإضافة إلى أن مفهوم المصلحة هنا يعني مصلحة واشنطن باعتبارها الدولة الرئيسة في الحلف والتي تقوده بشكل منفرد أي بمعنى أن الدول الأوروبية تريد أن تعمل في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تصر على العمل بالمفهوم الواسع وإدخال استثناءات عليه إذ تمسكت الدول الأوروبية أعضاء الحلف بضرورة الحفاظ على طابع الحلف كمؤسسة عسكرية تعمل وفق المادة الخامسة من معاهدة واشنطن المنشئة للحلف ، والتي تنحصر مهمته في الدفاع عن أمن وسلامة الدول الأعضاء في منطقة غرب أوروبا وشمالي الأطلسي ، حيث خشيت الدول الأوروبية من تغير المفهوم الاستراتيجي للحلف بأن يتحول الحلف إلى أداة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية

الأمريكية بصرف النظر عما يترتب عن ذلك من أضرار لمصالح الأمن الأوروبي[1].

أما في قمة الحلف التي عُقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن في نهاية شهر 4- 1999 م ، بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشائه فقد تضمنت الاستراتيجية الجديدة التي أقرت ما يلي [2]:

- توسيع مهامه من خلال إدارة الأزمات على كامل الأراضي الأوروبية ، مع إمكانية التدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الحصول على إذن من الأمم المتحدة .

- الربط الوثيق بين الأمن الأوروبي والاستراتيجية الأطلسية بعدما فشل الاتحاد الأوروبي في إنشاء قوة أمنية خاصة به في إطار سياسة موحدة .

- انتقال الحلف من الدفاع عن الأراضي المشتركة إلى الدفاع عن المصالح المشتركة في أي مكان من العالم .

- الموافقة على توسيع المجال الجيوستراتيجي للحلف باتجاه أوروبا الشرقية رغم التحفظ الروسي .

---

[1]- علا احمد خلف عبد العال ناصر ، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2010 ، ص47،48.

[2] - الطاهر ابو القاسم امحمد فرج ، التدخل الدولي الإنساني عبر المنظمات الدولية وأثره على سيادة الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الاقليمية ، طرابلس ، 2003 م ، ص 79 .

وهذا ما أكد عليه (خافيير سولانا) السكرتير العام الأسبق لحلف شمال الأطلسي الذي ذكر أن الاستراتيجية الجديدة للحلف التي أقرها في قمة واشنطن تؤكد على تغيير دوره من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل العسكري في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها ، وأضاف سولانا أن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف يوسع مهامه ويكلفه للمرة الأولى بإدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية وخارجها ليشمل دولاً أخرى مثل الشرق الأوسط .

ويتبين من خلال ما ذكر في الفقرة الثانية من هذه الاستراتيجية أن صياغة المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي وُضع ليربط بشكل وثيق بين أمن الحلف وأمن أوروبا من خلال خلق مناخ أوروبي أطلسي مستقر وهو ما يعني تعزيز القبضة الأمريكية على النظام الأمني الأوروبي رغم زوال الخطر السوفييتي ، وخير دليل على ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة الحلف لأول مرة في نزاع أوروبي أوروبي ، وهو التدخل في كوسوفو[1].

وبالتالي وبقدر ما كانت قمة واشنطن مناسبة للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس حلف شمال الأطلسي وولادة حلف أطلسي جديد من خلال مفهومه

[1] - محمد عبد الحفيظ الشيخ ، أثر المتغيرات الدولية على الدور الدفاعي والسياسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي 1990- 2000 رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الإقليمية والدولية ، طرابلس ، 2009 ، ص 79 .

الاستراتيجي فإنها جاءت لتعطي الشرعية للهيمنة والسيطرة الأمريكية في التحرك العسكري ، والذي طالما افتقدته في مجلس الأمن وهو ما حصل في حرب كوسوفو التي اعتبرت أول خروج للحلف خارج نطاقه الإقليمي[1].

ومن هنا فقد تعرض الحلف إلى النقد بسبب هذا التغير في المفهوم الاستراتيجي بالرغم من الحجج التي يسوقها للدفاع عن هذا النقد ، مثل الدفاع عن حقوق الإنسان المنتهكة والتدخل من أجل الوقوف ضد منتهكيها دول كانوا أو أشخاص ، إلا أن هذه الحجج ما هي إلا تمويه للتغطية على الأسباب الحقيقية لتحرك الحلف ، إذ لم يعد يرى مبرراً للاختفاء وراء الأسباب لتبرير وجوده خارج أراضيه وإنما اكتفى برفع شعار المنافسة من أجل الفوز بحماية مصالحه الحيوية ويطرحها باعتبارها سبباً مشروعاً يبرر له سياساته وتحريك جيوشه[2].

وقد كان التدخل العسكري في يوغسلافيا من طرف حلف الناتو فرصة لإعلان استراتيجية الحلف الجديدة والتي كانت من أهم مبادئها الاتي [3] :

– تبديل المبدأ العسكري الرئيسي للحلف من الدفاع عن الدول الأعضاء إلى حماية مصالحها خارج حدودها الجغرافية .

---

[1] - عماد جاد ، حلف الأطلنطي والحرب في البلقان ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 137 ، يوليو 1997 م .، ص 102.

[2] - علا احمد خلف عبد العال ناصر ، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2010 ، ص 46 .

[3] - عمرو عبد الكريم سعداوي ، النخبة السياسية الصربية أخر نخب الحرب الباردة ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 137 ، يوليو 1999، ص 87 .

– إعطاء كامل الحق للحلف في استخدام القوة العسكرية في أي مكان من العالم إذا لاح خطر على أمن واستقرار دوله .

ومن تاريخ إنشاء الحلف وإلى تسعينات القرن الماضي كانت استراتيجية الحلف هي تحقيق ألأمن الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفيتي ، إلى أن تغيرت هذه الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وذلك في إطار اتفاق أعضاء الحلف على استمراره ، حيث كان لابد من التكيف مع إفرازات بيئة ما بعد الحرب الباردة لا سيما بعد أن تفجرت المشاكل والصراعات في بلدان شرق ووسط أوروبا وأقاليم أخرى من العالم ،ُنظر إليها على أنها تُمثل تهديداً للاستقرار في القارة الأوربية وأدى هذا التحول إلى تغيير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة تهديدات غير محددة تهدد بتقويض أمن الدول الأعضاء[1] ، وحسب المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف فإن الحلف لن يتوسع جغرافياً فقط ، وإنما سيتوسع وظيفياً أيضاً ، أي بمعنى أن الحيز الجغرافي السابق للحلف هو المسرح الأوروبي الغربي ، أما في المفهوم الجديد فتطرح الولايات المتحدة الأمريكية أهدافاً تصاغ هذه المرة بشكل مرن يسمح للحلف بالتحرك نحو الجنوب ، وبالتالي جاء التدخل في كوسوفو

[1] - عماد جاد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط2 ، القاهرة 2010 ،، ص 150 .

مناسبة لتحقيق المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف وهو تخطي لدور الأمم المتحدة ووضع أمر النظام الدولي بين أيدي حلف الأطلنطي [1].

**ثالثا: تكوين حلف شمال الأطلسي**

تتكون أجهزة الحلف من مؤسستين هما المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية[2]:

1- المؤسسة السياسية ، وتتكون من الأجهزة التالية :

- مجلس شمال الأطلسي ، وهو السلطة الأعلى في الحلف وهو الهيئة الوحيدة داخل الحلف التي تستمد سلطتها مباشرة من معاهدة واشنطن ، ويتكون المجلس من ممثلين دائمين من كل الدول الأعضاء ويعقد اجتماعاته على مستوى الممثلين الدائمين ووزراء الخارجية وكذلك رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء ، وللمجلس كافة الصلاحيات السياسية وله سلطة اتخاذ القرار، ويعقد المجلس اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية مرتين في العام على الأقل ومرة أسبوعياً على مستوى الممثلين الدائمين ، أما مستوى رؤساء الدول والحكومات فُيعقد كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويرأس المجلس سكرتير عام الحلف ، وفي كل مرة يجري اختيار وزير خارجية

---

[1] - عمرو عبد الكريم سعداوي ، النخبة السياسية الصربية أخر نخب الحرب الباردة ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 137 ، يوليو 1999، ، ص 87 .

[2] - المرجع نفسه ، ص 66 .

من الدول الأعضاء كرئيس شرفي للمجلس وذلك وفقاً للترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسماء الدول الأعضاء ، وتتخذ القرارات في المجلس وفق قاعدة الاجماع وتتمتع كافة الدول الأعضاء بحقوق متساوية .

- لجنة تخطيط الدفاع : وتتكون من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء وتجتمع على مستوى وزراء الدفاع على الأقل مرتين في العام ، وتتعامل مع قضايا الدفاع والموضوعات الخاصة بتخطيط الدفاع الجماعي ، وتشترك كافة الدول الأعضاء في أعمال اللجنة – فيما عدا فرنسا – وتتولى اللجنة وضع الخطوط الاسترشادية للسلطات العسكرية في الحلف .
- السكرتير العام للحلف [1] : ويجري اختياره من جانب الأعضاء كرئيس للمنظمة وللجنة تخطيط الدفاع ومجموعة التخطيط النووي ولجان أخرى ويقوم بمهمة المتحدث الرسمي باسم المنظمة ، كما يقوم بعدة أعمال أخرى منها التحضير لمؤتمرات القمة ، وإجراء المفاوضات السياسية بين الحلف والجهات الأخرى وتوجد في مكتبه شعب عدة تساعده على إنجاز أعماله وهي :

– الشعبة السياسية : وتقوم بإعداد التقارير حول الموضوعات السياسية وإجراء الاتصالات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية .

---

[1] - عماد جاد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ط2 ، القاهرة 2010 ،، ص 108 ، 109 .

– شعبة تخطيط الدفاع : ومن واجباتها تقديم المشورة في مجالات الدفاع للأمين العام ، وإقامة الاتصالات مع المنظمات العالمية والهيئات العسكرية خارج حلف شمال الأطلسي .

– الشعبة العلمية : وتقدم المشورة في المجالات العلمية المتعلقة بتطوير الأسلحة ووسائل الاتصالات والمعلومات .

2– المؤسسة العسكرية لحلف شمال الأطلسي وتتألف من جهازين رئيسيين هما:

– اللجنة العسكرية العليا لحلف شمال الأطلسي : ويقع مقرها في واشنطن وتعد اعلى سلطة عسكرية في الحلف فهي تضم رؤساء أركان الجيوش للدول الأعضاء ومن مهامها : إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ أي تغييرات أو تعديلات تحدث في استراتيجية الحلف العسكرية .

– القيادات العسكرية الرئيسية : وتوجد ثلاث قيادات رئيسية موزعة على مسرح عمليات الحلف ، ولكل قيادة رئيسية قيادات فرعية على النحو التالي :

- القيادة الرئيسية لمنطقة الأطلسي : ويوجد مقرها في نوفرفلك في أمريكا ويتبعها ثلاث قيادات فرعية ، هي : قيادة منطقة غرب الأطلسي ، وقيادة منطقة شرق الأطلسي ، والقيادة البرية في وسط الأطلسي .

- القيادة الرئيسية لمنطقة القنال : وتوجد في نورث وود في بريطانيا ، ولا توجد لديها قيادات فرعية ، وهي تتألف من قوات بريطانية وهولندية وبلجيكية وأسطول دائم .
- القيادة الرئيسية في أوروبا : وتقع في مدينة كاستور في بلجيكا ، ولها ثلاث قيادات فرعية هي : قيادة تحالف شمال غرب أوروبا ، وتقع في مدينة هاي واكومب البريطانية وتتولى قيادتها بريطانيا ، وقيادة التحالف في وسط أوروبا وتتولى قيادتها ألمانيا ومقرها مدينة برنسوم الهولندية ، وقيادة التحالف لجنوب أوروبا ومقرها مدينة نابولي وتتولى قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية .

وقام الحلف بإجراء عدد من التعديلات على هيكل مؤسسته العسكرية عند انتهاء الحرب الباردة ، مثل إلغاء القيادة الرئيسية في منطقة القنال الإنجليزي ودمجها بالقيادة الفرعية لتحالف شمال غربي أوروبا التابعة للقيادة الرئيسية في أوروبا ، وقد جاء هذا في ضوء قيام الحلف بتخفيض عدد قواته التقليدية في أوروبا عملاً بمعاهدة خفض هذه القوات التي عُقدت مع حلف وارسو السابق في عام 1990م ، كما قام الحلف بإنشاء القوات

المتعددة الجنسيات والمهمات ووضعها تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا في أثناء قمة مجلس تعاون شمال الأطلسي في برلين عام 1996 م[1].

واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة إقليم كوسوفو وأضافت عدة مبادي في استراتيجية الحلف المستقبلية أهمها [2] :

- إن عمل الحلف لا يقتصر على المنطقة الأوروبية ، بل يشمل جميع أنحاء العالم
- إن أي عمل للحلف سيكون أساساً بقرار من قيادة الحلف ، سواء كان ذلك بتنسيق مع الأمم المتحدة ، أو بقرار منفرد ، أي بمعنى عدم التمسك بالشرعية الدولية في تحقيق أهداف الحلف العسكرية والسياسية .
- إن قوات الحلف لا بد أن تكون على درجة استعداد عالية للتدخل الفوري في الأزمات على مستوى العالم .
- إن استراتيجية تحقيق النصر من خلال تقليص قدرة الخصم هي الأسلوب الأمثل الذي سيتبعه الحلف في الاستراتيجيات المستقبلية.

---

[1] - طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان ( كوسوفو : دراسة حالة )، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 ، ص 66 ، 68 .

[2] - رمضان مسعود خليفة ، دور الأمم المتحدة الإنساني بعد الحرب الباردة " دراسة حالتي العراق وكوسوفو ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية طرابلس ، 2009 م ، ص 129.

**المبحث الثاني : دور تدخل حلف شمال الأطلسي في استقلال كوسوفو والعوامل المساعدة لهذا الاستقلال :**

" لقد صرنا دولة مستقلة حرة ذات سيادة " بهذه الكلمات أعلن ( يعقوب كراسنيكي) رئيس برلمان كوسوفو في جلسة استثنائية في 17-2-2008 م تدشين ميلاد دولة جديدة في العالم ، وكان هذا الحدث مثار جدل ونقاش لدى الأطراف المعنية على الساحة السياسية المحلية والإقليمية والدولية ، لما له من أهمية كبيرة في منطقة شديدة الحساسية من العالم ، إنها البلقان [1].

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى دور تدخل حلف شمال الأطلسي في استقلال كوسوفو والدور الهام الذي لعبه الحلف في نيل الإقليم لاستقلاله ، وكذلك إلى دور العوامل المساعدة في استقلال الإقليم ، وذلك على النحو التالي:

**أولاً : دور تدخل حلف شمال الأطلسي في استقلال كوسوفو**

أدى هذا التدخل دوراً مهماً في استقلال كوسوفو ، وجاء هذا الدور نتيجة للتغيرات على الساحة الدولية والتغير في موازين النظام الدولي واستفراد القطب الواحد وما يملكه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية وسياسية ، أبرزها ذراعه العسكري المتمثل في حلف شمال الأطلسي ، فمع ظهور بوادر تفكك الاتحاد

---

[1] - محمود حمدي أبو القاسم ، كوسوفو وتحديات الاستقلال ، ملف الاهرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة ، السنة الرابعة عشر ، العدد 160، أبريل 2008 ، ص 41 .

اليوغسلافي السابق ، وقيام (سلوبودان ميلوسوفتش) بإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو عام 1989م ، وإرسال صربيا قوات عسكرية عام 1990م ، لضم الإقليم إلي صربيا بالكامل ، قام الشعب في كوسوفو بالرد على هذا الإجراء بتنظيم استفتاء شعبي حول إعلان كوسوفو دولة مستقلة ذات سيادة في 30-9-1991م ، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي جرى فيها الاستفتاء بسيطرة القوات الصربية على كوسوفو إلا أن نسبة المشاركة وصلت إلى 87 % حيث صوت لصالح الاستقلال ما نسبته 99.87 % من عدد المشاركين في التصويت [1] .

ومع استمرار صربيا في سياستها العدوانية تجاه كوسوفو وسكانه الألبان أدى ذلك إلى ظهور جيش تحرير كوسوفو ، الذي بدأ عملياته العسكرية ضد الوجود الصربي في الإقليم في بداية العام 1998م ، الأمر الذي دفع الصرب للقيام بعمليات تطهير عرقي في الإقليم ، ووقوع الكثير من الانتهاكات الجسيمة التي أوقعت ضرر كبير على السكان المدنيين ، وفي هذه الأثناء تشكلت مجموعة الاتصال الدولية لحل الأزمة ضمت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا ، حيث تم الاتفاق على إجراء تفاوض مباشر بين الصرب والألبان في ضاحية (رامبوييه) بفرنسا ، وفي الجولة الأولى التي جرت من 6 إلى 23 -2-1999 م ، تم الاتفاق بشكل مبدئي على صيغة الحكم

[1] - محمد الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 ، 2008، ص 85 .

الذاتي للإقليم بعد فترة انتقالية على أن تقوم بحماية الترتيبات التي سوف يتفق عليها قوات من حلف شمال الأطلسي ، إلا أنه وفي الجولة الثانية للمفاوضات تراجع الصرب عن تعهدهم السابق بالموافقة على الاتفاق ورفضوا التوقيع على البيان الختامي لهذه المفاوضات ، وهو ما استلزم بداية تدخل حلف شمال الأطلسي[1] .

وبالرغم من أن الجهود الدبلوماسية الغربية الرامية لحل أزمة كوسوفو قد حققت بعض النتائج الإيجابية حتى نهاية شهر 2- 1999م ، حيث اضطرت الحكومة اليوغسلافية تحت وطأة الضغوط إلى تقديم تنازلات لا يستهان بها ، كما أن الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس اليوغسلافي (ميلوسوفيتش) والمبعوث الأمريكي (ريتشارد هولبروك) في شهر 10- 1998م ، أدى إلى نشر ما يزيد على 1400 مراقب من بعثة الرصد على الإقليم ، وكان أغلبهم من العسكريين الغربيين المكلفين بمهمة مدنية ويخضعون لسلطة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ، كما سمح الاتفاق أيضاً لحلف الناتو بالقيام بطلعات مراقبة جوية فوق كوسوفو ، وسُمح أيضاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتوزيع المعونات بصورة مباشرة على الأُسر في الأرياف والقرى الكوسوفية ، إلا أن ارتفاع نبرة تحذيرات حلف شمال الأطلسي وتحتشد قوات من الحلف على الحدود الفاصلة بين كوسوفو

---

[1] - أحمد منيسي ، الموقف العربي في أزمة كوسوفا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 137 ، يوليو 1999 ، ص 132 .

ومقدونيا ، أدت إلى زيادة تواجد الجيش اليوغسلافي في الإقليم ، وأخذت هذه القوات مواقعها القتالية على الحدود تحسباً من أي هجوم بري من قبل قوات الناتو ، وبدأ تدفق اللاجئين على مقدونيا كما أدى هذا الأمر إلى اتخاذ بعثة الرصد قرار الانسحاب من الإقليم في 20-3-1999م[1].

في 22- 3- 1999م ، أي بعد يومين فقط من انسحاب بعثة الرصد وثلاثة أيام من فشل مفاوضات (رامبوييه) بدأ حلف الناتو عملياته العسكرية ضد يوغسلافيا والتي تعتبر أول عمل عسكري يقوم به حلف شمال الأطلسي خارج نطاق مسرح العمليات في أوروبا الغربية [2].

استند حلف الناتو في تبريره للحملة العسكرية على صربيا إلى مبررات سياسية وأخلاقية أكثر منها قانونية ، حيث عبر الأمين العام للحلف عن أن الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة كوسوفو قد أخفقت ، وأن الحلف يلجأ إلى إجراء عسكري دعماً للأهداف السياسية للجماعة الدولية فالهدف العسكري وراء العملية تمثل في وقف أعمال العنف والقمع التي يرتكبها الجيش الصربي ضد ألبان كوسوفو وذلك عن طريق إضعاف قدراته العسكرية على الاستمرار

---

(1) - مايكل باروتشيسكي ، الدبلوماسية الغربية وأزمة اللاجئين في كوسوفو ، نشرة الهجرة القسرية ، تصدر عن برنامج دراسات اللاجئين بالأمم المتحدة ، العدد 5 ، نوفمبر 1999 ، ص 9 .

(2) - محمد عبد الحفيظ الشيخ ، أثر المتغيرات الدولية على الدور الدفاعي والسياسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي 1990- 2000 رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الإقليمية والدولية ، طرابلس ، 2009 ، ص 81 .

بهذه الأعمال أو على القيام بأعمال مشابهة في المستقبل للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية [1] .

تألفت الخطة العسكرية لحلف الناتو لضرب القوات الصربية في كوسوفو من ثلاث مراحل [2]:

- **المرحلة الأولى** : ركزت على استهداف القوات الصربية المنتشرة في كوسوفو ومراكز الدفاع الجوي داخل صربيا والجبل الأسود .

- **المرحلة الثانية** : شملت تنفيذ هجمات مركزة وأكثر عنفاً ضد مواقع القوات الصربية في كوسوفو ومراكز الدفاع الجوي داخل صربيا.

- **المرحلة الثالثة** : كانت مرتبطة بطبيعة الموقف أو رد الفعل الصربي ، فقد كانت هذه المرحلة تقوم على أنه في حالة موافقة الرئيس الصربي (ميلوسيفيتش) على خطة السلام ، فإن حلف الناتو سوف يقوم بإرسال قوة تتراوح بين 28 إلى 30 ألف عسكري إلى كوسوفو للحفاظ على السلام ، وفي هذه الحالة تتوقف العمليات الجوية ضد صربيا ، أما إذا أصر الرئيس الصربي على موقفه المتشدد وقام بدفع الصراع مع حلف الأطلنطي إلى مستوى أعلى من المواجهة العسكرية المفتوحة فإن المرحلة الثالثة من العمليات الجوية ستستمر في ضرب عمق صربيا وهذا ما حدث بالفعل وعلى هذا الأساس كان هناك ثلاثة أهداف عسكرية رئيسية

---

[1] - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م ص 42 ، 43 .

[2] - أحمد إبراهيم محمود ، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 137 ، يوليو1999 ، ص ، 118 .

ركزت عليها الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في الحرب ، وهي : ضرب وسائل الدفاع الجوي الصربية لتأمين استكمال الضربة الجوية ، شل عناصر القيادة والسيطرة ومراكز المواصلات والاتصالات لإضعاف قدرة القيادة السياسية والعسكرية للصرب في السيطرة على القوات ، تدمير عناصر القوة العسكرية الصربية في كوسوفو والمتمثلة في القوات المدرعة وأي قوات أخرى مخصصة لهذا الغرض .

وضع حلف شمال الأطلسي خمسة أهداف في كوسوفو كشروط غير قابلة للتفاوض شملت الآتي [1] :

1- وقف عمليات القتل التي يقوم بها الجيش اليوغسلافي وقوات الشرطة في كوسوفو

2- انسحاب تلك القوات من الإقليم .

3- انتشار قوة دولية يقودها حلف الناتو .

4- عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها بالقوة .

5 – ايجاد تسوية سياسية لمشكلة كوسوفو.

وعندما رفض الصرب هذه الشروط ، بدأت الحرب على الإقليم بهجوم جوي مكثف قامت به طائرات الحلف وكان لنقص الإمدادات وقيام طائرات الحلف

[1] - محمد عبد الحفيظ الشيخ ، أثر المتغيرات الدولية على الدور الدفاعي والسياسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي 1990- 2000 رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الإقليمية والدولية ، طرابلس ، 2009 ، ص 82 .

بقصف الدفاعات الجوية والأرضية والمواقع الحيوية للجيش اليوغسلافي ومراكز اتصالاته والقيادة والسيطرة [1] ، أثر كبير في دفع القوات الصربية للانسحاب من كوسوفو وبعد قصف مدفعي من جانب قوات الناتو استمر لقرابة الثلاثة أشهر بدأ عند الحدود بين مقدونيا وكوسوفو يوم 5 -6- 1999م ، اجتماع القادة العسكريين الممثلين لحلف الناتو والحكومة اليوغسلافية لترتيب عملية انسحاب القوات اليوغسلافية من كوسوفو وفقاً لاتفاق السلام ، حيث تنص الخطة على انسحاب كافة القوات الصربية من إقليم كوسوفو ، ونشر قوة أممية في الإقليم تشارك فيها قوات الناتو مشاركة جوهرية وتشرف عليها الأمم المتحدة [2].

ويشمل هذا الاتفاق على البنود التالية [3]:

1-انسحاب القوات البرية اليوغسلافية والانتشار المتزامن للقوات الأمنية الدولية التابعة لحلف الناتو .

2- تعليق ضربات الناتو إذا تم التحقق من أن القوات اليوغسلافية الموجودة في شمال كوسوفو انسحبت من هذه المنطقة في غضون 24 ساعة بعد توقيع الاتفاق وأن يتبنى مجلس الأمن الدولي قراراً بشأن نشر القوات الدولية سريعاً تجنباً لحدوث فراغ أمني.

---

[1]- طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان ( كوسوفو : دراسة حالة )، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 ، ص 137 .

[2] - أحمد السيد تركي ، موقف دول البلقان من النزاع في كوسوفا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة ، العدد 137 ، يوليو 1999 ، ص135 .

[3] - مروة أحمد نظير هويدي ، عمليات حفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة : دراسة لحالتي الصومال وكوسوفا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص 318 .

3- انسحاب كامل للقوات اليوغسلافية من كوسوفو في غضون 11 يوم .

4- تتوقف ضربات حلف الناتو في صورة نهائية مع الانسحاب الكامل للقوات اليوغسلافية .

5- انسحاب القوات الجوية والدفاعات الجوية في غضون ثلاثة أيام .

6- انتشار القوات الأمنية الدولية دون عوائق وأن تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الضرورية لضمان بيئة أمنة لكل مواطني كوسوفو.

جاء هذا الاتفاق بفعل تحركات أوروبية ودولية شاركت فيها الصين وروسيا أمكن من خلالها التوصل لهذا الاتفاق ، والذي أعقبه صدور قرار مجلس الأمن رقم 1244 الصادر بتاريخ 10-6-1999 م ، لدعم قبول يوغسلافيا لمبادي التسوية السلمية التي وضعتها مجموعة الدول الثماني ، حيث أقر هذا القرار الانسحاب الفوري والكامل للقوات اليوغسلافية من إقليم كوسوفو والذي يجب أن يتزامن مع نشر قوات أمن دولية وأخرى مدنية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة ، وقد منح القرار المذكور حلف الناتو سلطات واسعة في السيطرة على قوات الأمن الدولية التي تقوم بضمان وقف إطلاق النار وانسحاب القوات اليوغسلافية ومنع عودتها إلى الإقليم وتوفير بيئة أمنة تسمح بعودة اللاجئين ، والحفاظ على الاستقرار والنظام في الإقليم أما القوات المدنية الدولية فتعمل على تحقيق أكبر قدر من الحكم الذاتي للإقليم من خلال القيام بالوظائف المدنية وتنظيم المؤسسات

الداخلية إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وتأسيس قوات شرطة محلية ، وتنظيم عمليات المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين [1].

وبعد هذا الانسحاب صدر عن مجلس الأمن القرار رقم 1244 الصادر بتاريخ 10-6-1999م ، الذي وضع الإقليم تحت إدارة مدنية دولية مؤقتة تتبع الأمم المتحدة قبل تحديد وضعه القانوني المستقبلي ، واستمرت هذه الإدارة لمدة ثمانية سنوات ، ثم خلالها إجراء العديد من المفاوضات بين الجانب الصربي والكوسوفيين تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد الوضع النهائي للإقليم ، إلا أن المفاوضات كان مصيرها الفشل نتيجة لتعنت الجانب الصربي لتسوية النزاع ، مما حدى بالمسئولين الأوروبيين إلى شعورهم بأن الاستقرار في منطقة غرب البلقان بات مهدداً وأن استمرار الحال على ما هو عليه دون حسم يمكن أن يؤدى إلى تفجر الأمور في أي لحظة ، لذا سارعت دول الحلف لدعم مشروع التسوية المقترح من قبل المبعوث الدولي (مارتى أهتسارى) الذى أوصى بإعطاء الإقليم استقلالاً مشروطاً وبإشراف دولي ، وقد تجاوب المسئولون الكوسوفيين مع متطلبات المجتمع الدولي المقدم من خلال هذا المشروع رغبة منهم في نيل

[1] - قرار مجلس الأمن رقم 1244 ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن 1999 في موقع www.un.org

استقلالهم في نهاية المطاف ، ومن أهم مظاهر تجاوب الكوسوفيين تجاه المجتمع الدولي الاتي [1]:

1 ــ قيامهم بتطبيق المعايير الدولية التي طالبهم بها المجتمع الدولي كشرط مسبق للدخول في مفاوضات الوضع النهائي ، وذلك بضمان عودة اللاجئين الصرب إلى ديارهم ، وضمان حرية تحركهم وأمنهم داخل الإقليم .

2 – موافقة الطرف الألباني على حزمة (أهتسارى ) بشأن التسوية النهائية للإقليم بما فيها من تنازلات توصى بمنح الإقليم استقلالاً مشروطاً تحت إشراف دولي مع التشديد على عدم اتحادها مع أي دولة مجاورة (ألبانيا) أو جزء من دولة (مقدونيا الغربية) ، كما حذف الدستور الذى وضُع على أساس حزمة (أهتسارى) القومية الألبانية والدين الإسلامي عن صفة الدولة الجديدة ، حيث أكد البند الأول من المادة الثالثة من الدستور ، إن المجتمع الكوسوفي مجتمع متعدد الأعراق (أي دولة متعددة الطوائف ، وليست دولة ألبانية تعيش فيها أقليات) ، وأكدت المادة الثامنة أنه ليس لكوسوفو دين رسمي ، وإنما يحكمها نظام علماني محايد تجاه الأديان كلها هذا بالإضافة إلى جعل لغة الأقلية الصربية (5% من تعداد السكان) لغة رسمية تتداول في جميع الدوائر الحكومية بالتساوي مع لغة الغالبية الألبانية .

3 ــ تمسك الجانب الكوسوفي بضبط النفس إزاء الاستفزازات الصربية المتكررة

---

[1] - هاني صلاح ، كوسوفا من الإقليم إلى الدولة وتحديات الاستقلال ، موقع صوت ، تاريخ الزيارة 27-9-2015 . www.saowt.com

من آن لآخر لدفع ألبان كوسوفو للرد والانتقام ، بهدف تشويه صورتهم أمام العالم كما قام الجانب الكوسوفي بإرسال أسماء قادة جيش التحرير السابق والذين انخرطوا في العمل السياسي إلى محكمة لاهاي لمحاكمتهم كمجرمي حرب حسب طلب المحكمة حتى وصل إلى تسليم رئيس الوزراء الكوسوفي المنتخب عام 2006 م ، (راموش هايراى) نفسه للمحكمة اختيارياً ، وتقديم استقالته من رئاسة الحكومة ، وتوجيهه نداء لكافة ألبان الإقليم شدد فيه غلى ضرورة التزام الهدوء ونبد العنف .

وعند انتهاء الحرب في كوسوفو وصل عدد الألبان الذين فقدوا حياتهم ما بين 10000 و11000 شخص ، وسويت أكثر من 600 بلدة وقرية بالأرض ، وتم طرد 1.4 مليون شخص من قراهم ومساكنهم ، أي أكثر من 60% من السكان الألبان في الإقليم ، فلجأ 863000 منهم إلى الخارج ، وحوالي 590000 نزحوا داخل كوسوفو [1] .

**ثانياً : دور العوامل المساعدة في استقلال كوسوفو**

هناك العديد من العوامل التي ساعدت في استقلال إقليم كوسوفو بجانب العامل السابق وهو حلف شمال الأطلسي نستعرضها كالاتي :

**1- العامل الاقصلي :**

[1] - اليزابيث يوند ، الجولة الأخيرة في البلقان، ترجمة ، ميشيل دانو ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت،ط1 ، 2008 ، ص 150

تقع كوسوفو في غرب البلقان ، وهي دولة غير ساحلية تبلغ مساحتها 10887 كيلو متر مربع تقريباً ، محاطة بالجبال وترتفع على مستوى سطح البحر ما يقدر ب500 متر وتقسمها سلسلة جبال تمتد من الشمال إلى الجنوب إلى منطقتين متماثلتين تقريباً في المساحة وعدد السكان ، وتقدر أراضي الغابات بنسبة 39 % من مساحة الدولة ، أما الأراضي الزراعية فتقدر بنسبة 52% من المساحة الكلية للدولة منها ما يقدر 31 % أراضي مراعي ، ونسبة 69 % أراضي قابلة للزراعة وتوجد في كوسوفو احتياطات كبيرة من رواسب الفحم الحجري العالية القيمة الحرارية والمنخفضة الكبريت والرماد تقدر بما يربو على عشرة مليارات طن ، كما يوجد بها الكثير من المعادن النفيسة [1].

وتضم أرض كوسوفو ثروات معدنية كبيرة لا غناء عنها في الصناعة وعلى الأخص الصناعات العسكرية ، حيث يوجد فيها أكبر مصادر الرصاص والزنك في أوروبا ، وكانت تنتج نصف ما تنتجه يوغسلافيا من معدن المنجنيز ، كما كانت تنتج كل ما تنتجه يوغسلافيا السابقة من النيكل حيث اعتبرت ثالث أكبر دولة منتجة لهذا المعدن في العالم ، وإلى جانب ذلك هنالك مناطق من الدولة بها كميات هائلة من البوكسيت والحديد والنحاس ، وهذه الثروات الطبيعية جعلت من كوسوفو هدفاً لغزو الجيوش الأجنبية منذ العصر الروماني إلى العصر الحديث ،

[1] - موقع الأمم المتحدة ، www.un.org من التقرير المقدم من طرف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتاريخ 16 – 10 - 2007، ص 4 ، 5 .

كما حرص (هتلر) أثناء احتلاله ليوغسلافيا في الحرب العالمية الثانية أن يضع شرق كوسوفو تحت سيطرة قواته العسكرية ، وكانت القطارات الألمانية تنقل يومياً خمسمائة طن من معدني الرصاص والزنك من مناجم كوسوفو إلى مصانع ألمانيا الحربية [1] .

على الرغم من الثروات الطبيعية الهائلة التي يمتلكها الإقليم ، إلا أنه يعاني ظروفاً وأوضاعاً اقتصادية صعبة ، حيث تعمدت السياسة الصربية منذ عام 1912م إبقاء الفقر والتخلف بين الألبان ونقل جميع خيرات المنطقة إلى بلغراد ، حيث لم تحاول الحكومات الصربية نقل التطور الحضاري الذي تتمتع به أوروبا إلى الإقليم أو تحسين المستوى المعيشي لأفراده ، بالرغم من أن كوسوفو تعد من أغنى مناطق يوغسلافيا السابقة بموارده الطبيعية ، إذ يحتوي الإقليم على نحو 50% من احتياطات يوغسلافيا السابقة من الفحم ، كما يحتوي على أكبر منجم للفحم الحجري في منطقة البلقان ، تقدر تكلفته ما يزيد على 120 مليار يورو ، إضافة إلى احتياطاتها من النيكل والرصاص والزنك ، فكوسوفو تمتلك ثروات معدنية هائلة في باطن الأرض تقدر بما لا يقل عن 200 مليار يورو ، إضافة إلى ذلك يتميز إقليم كوسوفو عن الأقاليم الأخرى في يوغسلافيا السابقة بامتلاكه

[1] - محمد يوسف عدس ، قضية كوسوفا الجذور والأبعاد ، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي ، 1 من البلقان إلى القوقاز ( كوسوفا – أوسيتيا – أبخازيا ) بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 ، ص 174 .

مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي تصلح للزراعة [1] ، وتتمتع كوسوفو بثروة مائية كبيرة حيث تنبع منها أربعة أنهار تصب في البحار المجاورة بعد مرورها بدول الجوار ، كما يتمتع الإقليم بثروات معدنية كبيرة حيث كان الإقليم يمثل على مستوى يوغسلافيا السابقة في احتياطي هذه المعادن ما نسبته 56 % من الرصاص والزنك ، و47 % من الماغنيسيوم و50 % من النيكل ، مع أن الإقليم كان يمثل فقط 25.4 % من مساحة كل يوغسلافيا السابقة [2] ، إلا أنه كان أقل إقليم نمواً وتطوراً على المستوى الاقتصادي ، فمع نهاية الثمانينات من القرن الماضي لم يتجاوز عدد المشتغلين بشكل منتظم 5.11 % من إجمالي عدد سكان الإقليم ، مقارنة بنحو 26 % في مناطق يوغسلافيا الأخرى ، كذلك فإن متوسط الدخل في الإقليم كان يمثل ثلث متوسط الدخل على المستوى القومي ، ونحو سدس متوسطها في سلوفينيا التي كانت تعد أغنى مناطق يوغسلافيا السابقة ، كما كان نصيب الإقليم في الناتج المحلي الإجمالي ليوغسلافيا نحو 2% رغم إنه كان يضم نحو 8% من عدد سكانها [3] وبالتالي عانى إقليم كوسوفو في ظل الحكم الصربي ظروفاً وأوضاعاً اقتصادية صعبة ، فالسياسة الاقتصادية الصربية تجاه كوسوفو لم تكن قائمة على تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والتوزيع العادل

---

[1] - هاني محمود عبد موسى ، ظاهرة العولمة ونشؤ دول جديدة : كوسوفو وجنوب السودان نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بير زيت ، فلسطين ، 2012 ، ص 83 .

[2] - محمد م الأرناؤوط ، كوسوفو كوسوفا 1989- 1999، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، عمان الأردن ،ط1 2000، ص 40 .

[3] - مالك عوني ، كوسوفا صراع الطموحات القومية ، جريدة الأهرام الرقمي ، القاهرة ، المجلد 1 ، يوليو 1998 .

للثروات ، فصربيا كانت تحتكر السيطرة على كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية وتعمل على توظيفها بما يخدم سياستها ومصالحها دون الأخذ في الاعتبار المعاناة الاقتصادية التي يعاني منها إقليم كوسوفو[1] ، وفى ظل الإدارة المدنية المؤقتة التي تدير الإقليم منذ عام 1999م تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير كنتيجة مباشرة لحالة الشلل والجمود التي أصابت قطاعاته الاقتصادية الهشة منذ العهد اليوغوسلافي نظراً لعدم مقدرته على جذب الاستثمارات الخارجية أو الحصول على القروض الدولية للنهوض باقتصاده بسبب تأخير حسم الوضع القانوني الدائم للإقليم [2].

ظل إقليم كوسوفو من الناحية الاقتصادية قابعاً في تخلفه حيث ظلت أغلبية الألبان تعمل في الزراعة على أراضي صغيرة المساحة وقائمة على أساس ملكية الأسرة أما البطالة فقد استفحلت حيث بلغت عام 1984م ، نسبة تقارب 29% في حين كان معدل البطالة في يوغسلافيا ككل ، حوالي 12% ، وفي جمهورية سلوفينيا 1،8% ، إضافة إلى أن 70% من العاطلين عن العمل كانوا دون سن الخامسة والعشرين ، وبالتالي ظلت البطالة تنخر اقتصاد كوسوفو ، ومع تردي الأوضاع الاقتصادية في كوسوفو وتفاقم البطالة ، أخذت العلاقات بين سكان

---

[1] - هاني محمود عبد موسى ، ظاهرة العولمة ونشؤ دول جديدة : كوسوفو وجنوب السودان نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بير زيت ، فلسطين ، 2012 ، ص ، 84 .

[2] - هاني صلاح ، دول البلقان معلومات أساسية ، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ الزيارة 25 - 9 - 2015 www.studies.aljazeera.net

الإقليم من ألبان وصرب تتأزم حيث احتدت المزاحمة على العمل وعلى لقمة العيش ، وبالتالي فقد شهد الإقليم عام1981م ، انتفاضات متتالية احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة ، وحملت قيادة الإقليم البيروقراطية جزءً كبيراً من المسؤولية بسبب الفساد وسوء الإدارة واشتدت التوترات بين الأغلبية الألبانية والأقلية الصربية بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وتردي الأوضاع إضافة إلى الصدامات الثقافية والسياسية بين أصحاب النزعات القومية بين العرقيتين اللتان لم تندمجا[1].

ونظراً لما يملكه الإقليم من مساحات زراعية كبيرة واحتياطات كبيرة من الفحم الحجري والمعادن النفيسة حسب تقرير الادارة المؤقتة في كوسوفو المشكلة من الأمم المتحدة ، وكذلك لاحتوى الإقليم العديد من الثروات المعدنية الأخرى مثل الرصاص والزنك والمنجنيز وكذلك النيكل الذي كان الإقليم يعتبر ثالث أكبر منتج له في العالم قبل استقلاله ، إلا أنه ورغم هذه الثروات تعمدت صربيا إبقاء الفقر والتخلف بين الألبان ، ونقل كل هذه الموارد إلى بلغراد ليتم تصنيعها وتصدير الفائض منها دون أن يستفاد منها إقليم كوسوفو وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الأمر الذي دفع بالشعب الألباني في كوسوفو إلى المطالبة باستقلال الإقليم واستغلال الامكانيات الاقتصادية المتوفرة به .

[1]- مسعد عربيد ، كوسوفو انفصال أم استقلال ؟ موقع حوار ، تاريخ زيارة الموقع 20 – 9 – 2015 . www.ahewar.org

**2 – العامل لسياسي :**

شكل العامل السياسي أحد العوامل الداخلية التي ساهمت في استقلال كوسوفو فالدول الكبرى التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة لم تجد بُداً من دعم توحيد يوغسلافيا في دولة واحدة ، بالرغم من مطالبات الألبان في ألبانيا وفي كوسوفو بدولة ألبانيا الكبرى المستقلة ، لأن متطلبات المرحلة والمساومات بين المعسكرين الشرقي والغربي تتطلب القبول بوضع الإقليم تحت الهيمنة اليوغسلافية ، وبحقوق أقل من بقية الأقاليم في الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي ، إلا أن التبدل في متغيرات السياسة العالمية بعد انهيار المعسكر الشرقي رفعت الغطاء عن جدوى التماسك اليوغسلافي على أسس سياسية فقط فبزوال هذا العامل ظهرت عوامل أخرى لها الصدارة في التأثير ، حيث كانت حاسمة في المراحل التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي فأوروبا الموحدة لها أسس جديدة لا تخلو من عمق قومي وديني وحتى عرقي يؤثر في السياسة حتى في أكثر الدول الغربية استقراراً ، كما إن المساومات السياسية التي تنجم داخلياً بسبب الحراك السياسي المستمر في يوغسلافيا بشكل عام وفي كوسوفو خصوصاً كنتاج للسياسات الحكومية أو الدولية ، أوجدت أنواعاً وأشكالاً جديدة من المواقف السياسية [1] ، فمن اتفاقية مؤتمر لندن عام

[1] ـ أحمد داود العيساوي ، استقلال كوسوفو التحول الجيوستراتيجي في السياسة الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية العراق ، العدد الأول ، 2011 ، ص 64 .

1912 م ، التي أجبرت ما يزيد على نصف الشعب الألباني على البقاء خارج بلادهم حيث استقر الجزء الأكبر منهم تحت الحكم الصربي ، وتوزع الآخرون بين مقدونيا والجبل الأسود واليونان وصربيا ، إلى مؤتمر باريس للسلام 1919- 1920 م ، حيت بقت أراضيهم حسب اتفاقية هذا المؤتمر والتي تضم أغلبية عظمى من الألبان ضمن حدود يوغسلافيا واليونان ، ومن ثم استمر ظلم الألبان طوال فترة الحكم اليوغسلافي إلى أن قام الألبان عام 1968م ، بمظاهرة سلمية ضد عمليات العنف التي تقوم بها السلطات اليوغسلافية ، مطالبين بالحرية والديمقراطية وكان المطلب الأساسي هو تعديل وضع كوسوفو من إقليم إلى جمهورية ، لكن كان مصير هذه المظاهرات هو الردع ، وأدين العديد من المتظاهرين وحُكم عليهم بالسجن لسنوات طويلة ، إلا أن قوة هذه الحركة الديمقراطية أجبرت السلطات اليوغسلافية على إصدار قانون مستقل لكوسوفو التي أصبحت مع قيام الدستور في عام 1974م ، إقليماً من الأقاليم الأساسية المؤسسة ليوغسلافيا[1] واستمرت القوى الوطنية في كوسوفو طيلة 45 عاماً في محاولة لتحقيق الاستقلال كبقية دول الاتحاد اليوغسلافي السابق الذي تفكك وتقسم إلى عدة دول سارعت الدول الأوربية والعديد من الدول الأخرى إلى الاعتراف بها

[1] - بكر إسماعيل الكوسوفي ، كوسوفا بين الأبعاد السياسية والقانونية والتاريخية والحضارية ، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي ، 1 من البلقان إلى القوقاز ( كوسوفا – أوسيتيا – أبخازيا ) بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 ، ص 89 ، 90 .

إلا أن ذلك لم يحصل مع كوسوفو بل ظل الرفض قاطعاً في هذا الشأن سواء في داخل يوغسلافيا لأسباب تتعلق بالنظام السياسي القائم حينها والذي له وجهة نظره الخاصة ، ولا من المجتمع الدولي لاسيما الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية راعية مفاوضات (دايتون) للسلام عام 1995م ، وفرنسا راعية مفاوضات (رامبوييه) عام 1998م ، وكذلك بريطانيا وألمانيا وروسيا وكل الاتحاد الأوروبي والصين واللتان لم تقبلا استقلال الإقليم المتطلع لذلك الموقف بل أكدتا على وحدة الأراضي اليوغسلافية ، للأسباب التالية [1] :

1- متطلبات الحرب الباردة وتجنب القطبين التصادم مع الأخر وهو أمر استمر طيلة الحرب الباردة ولم يتغير إلا باستثناءات بسيطة في المواقف لا ترق إلى دعم الاستقلال من جهة ولا إلى القول بالتضاد مع المعسكر الأخر لأجل كوسوفو مهما بدت مُلحة سياسياً أو إنسانياً من جهة ثانية .

2- التزام عقائدي بين الدول وعدم القبول بتجزئتها انطلاقاً من مبدأ الشراكة كدعم الاتحاد السوفييتي ليوغسلافيا سابقاً وقوفاً بوجه الولايات المتحدة .

3- ضعف حدة المطالبات القومية على مستوى الأقاليم الصغيرة ، وعدم وجود دعم دولي لها ، لأن الدول بمجملها ومنها الدول الكبرى مليئة بالأقليات والقوميات المتعددة فلا ترغب بفتح باب الأقليات القومية في ظل

---

[1] - أحمد داود العيساوي ، استقلال كوسوفو التحول الجيوستراتيجي في السياسة الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، العراق العدد الأول ، 2011، ص 67 .

سجلات الحرب العقائدية الممتدة جغرافياً في كل أنحاء العالم ، إن التزامات القوى الكبرى تجاه كوسوفو قد تغيرت دواعيها ، وأصبح الالتزام بوحدة يوغسلافيا كبلد غير منحاز عديم الجدوى بدءاً من عام 1990م ، مروراً بتجزئتها من عام 1991م إلى عام 1993م ، وإلى أن وصلت مرحلة دعم استقلال كوسوفو ، وكان هذا التغير استجابة لمتطلبات مرحلة جديدة وتتمثل هذه المتطلبات في الاتي [1] :

1 – زيادة تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ ، والمقصود بذلك يوغسلافيا الموحدة في الحالة الأولى وصربيا في الحالة الثانية .

2 – إيجاد موطئ قدم في مناطق كان يتعذر الوصول إليها سابقاً .

3 – إكمال حلقات الالتفاف حول الخصوم وقطع الطريق عليهم للتوسع السياسي لروسيا ، والتوسع الاقتصادي للصين ، والتوسع التاريخي لتركيا والتوسع القومي لصربيا .

4 – دعم الأطراف والجهات الضعيفة في الصراعات السياسية ، وهذه استراتيجية بعيدة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية تحت مختلف الذرائع التاريخية والقومية والسياسية حتى تجعل منها قضايا عالمية وتحصل على الاعتراف الدولي فتحقق بذلك مطلبين في آن واحد وهما :

---

[1] - محمد السيد سليم ، استقلال كوسوفا – رؤية استراتيجية ، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي ، 1 من البلقان إلى القوقاز ( كوسوفا – أوسيتيا – أبخازيا ) بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 ، ص 180 .

1- زيادة الضعف والتجزئة في جسم الدولة .

2-الحصول على حليف ضعيف تكون تبعيته لها في نهاية المطاف.

كما كان استقلال كوسوفو نتيجة كذلك لأحد تجليات الحرب الباردة وهو السعي إلى تحطيم الدولة القومية وخاصة تلك التي تتبع سياسات غير صديقة للغرب ، حيث يمكن القول إن انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا كان أحد تلك التجليات ، وقد أدت الدول الغربية دوراً مهماً في تحقيق هذا الانهيار والتعجيل به ، فقد دعم الغرب الرئيس الروسي (بورس يلتسن ) في حملته المنادية بتفكيك الاتحاد السوفييتي ، وسانده في إفشال الانقلاب الذي حاول حماية وجود الدولة السوفيتية ، كما أن الاتحاد الأوروبي أدى دوراً رئيسياً في تفكيك يوغسلافيا ، حين وجه نداء إلى الشعوب اليوغسلافية الراغبة في الانفصال بأن تعلن ذلك حتى تحصل على اعتراف الاتحاد بها ، ولأن الرئيس السوفيتي (يلتسن) كان يتبع سياسات أورو أطلسية ، فإن الغرب لم يدعم استقلال البوسنة عن يوغسلافيا حليف الاتحاد السوفيتي ، إلا أنه وبعد أن عُين( ياقيني بريماكوف) رئيساً للوزراء وبدأ في أتباع سياسة روسية استقلالية تحول الغرب إلى دعم استقلال البوسنة

بل ودعم استقلال كوسوفو ، وكان ذلك جزءاً من استراتيجية عامة لتحطيم الدولة القومية [1].

**3 – العامل لسكاني :**

شكل العامل الديموغرافي أحد الأسباب المهمة في جوانب النزاع الصربي الألباني ، كما شكل عاملاً مساعداً في استقلال كوسوفو ، ونشير هنا في أثر عامل السكان في استقلال كوسوفو إلى ما يتضمنه هذا العامل من أثر للعامل القومي والعامل الديني بين سكان الإقليم في حصول الاستقلال ، حيث كانت يوغسلافيا السابقة تضم العديد من الأقليات والديانات والشعوب المختلفة ، وقد لخص هذا التباين الرئيس اليوغسلافي السابق (جوزيف بروز تيتو) حين قال " إن يوغسلافيا تتكون من ست جمهوريات ( سلوفينيا ، وصربيا ، وكرواتيا ، والجبل الأسود ومقدونيا والبوسنة والهرسك ) وتشمل خمس لغات ( السلوفينية ، والصربوكرواتية والمونيتجرية والمقدونية والألبانية ) وتضم أربع أمم ( الصرب ، والكروات والسلوفينيون والمقدونيون ) وتحوي ثلاثة أديان ( الأرثوذكسية ، والكاثوليكية والإسلام ) [2] ، وهنا يتضح لنا مدى تميز يوغسلافيا السابقة بتنوعها العرقي ، حيث كان الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي يمثل إلى حد ما مثالاً ناجحاً للدول العرقية بفضل شخصية( جوزيف بروز تيتو) الكاريزمية ، إلا أن هذا

---

[1] - المرجع السابق ، ص 180 .

[2] - عماد جاد ، البعد الدولي في أزمة البوسنة ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام القاهرة ، السنة الرابعة ، العدد 20 ، 1994، ص 35 .

النجاح لم يدم طويلاً بعد وفاة (تيتو) عام 1980م ، وتفكك الاتحاد اليوغسلافي عام 1991م ، حيث بدأت النزاعات والخلافات العرقية تبرز بشكل أكثر وضوحاً مما كانت عليه فالسياسات الصربية كانت تستهدف بطريقة أو أخرى إعلاء العرق الصربي وإحلاله مكان العرق الألباني ، وقد ظهر ذلك في العديد من الممارسات ضد السكان الألبان ، حيث تحول مئات الآلاف من الألبان سكان كوسوفو إلى لاجئين فضلاً عن المذابح الجماعية التي كانت ترتكب بحقهم ، خاصة مع وصول (سلوبودان ميلوسوفيتش) إلى السلطة عام 1989م ، فقد عمل على استغلال الكراهية العرقية ، لتحقيق أهدافه المتمثلة في إقامة صربيا الكبرى .[1]

ولا زالت هذه الكراهية تلاحظ في بعض المدن والقرى الكوسوفية ، خاصة التي توجد بها أغلبية من السكان الصرب ، مثل مدينة (ميتروفيتشا) التي يمر عبرها نهر ايبار ويقسمها بين جزئيين شمالي وجنوبي الشمالي يعيش به الصرب ، والجنوبي يعيش فيه الألبان وهذه المدينة يحدها من الجهة الشمالية صربيا الأمر الذي يزيد من حساسية الموقف ، وما زالت إلى الآن قوات من الشرطة الدولية تقف على الجسر المقام على النهر ويربط طرفي المدينة لمنع أي احتكاك بين الطرفين الصرب الكوسوفيين والألبان الكوسوفيين ، فسكان الجزء الشمالي

---

[1] ـ هاني محمود عبد موسى ، ظاهرة العولمة ونشؤ دول جديدة : كوسوفو وجنوب السودان نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بير زيت ، فلسطين ، 2012 ، ص 85 .

مصرون على عدم الخضوع للمؤسسات الألبانية والبقاء في ظل السيادة الصربية ، وقد شاهد الباحث خلال زيارته للمدينة هذا الإصرار من طرف هؤلاء السكان ، فعند عبورنا للجسر المقام على نهر ايبار والفاصل بين شطري المدينة يتبين لنا الاختلاف الواضح في نمط الحياة اليومي للسكان بين جانبي المدينة فبدأً من كتابة أسماء المحال التجارية والمصالح العامة باللغة الصربية بدل اللغة الألبانية ، ومروراً بانتشار الأعلام الصربية على العديد من أسطح المنازل والمحال التجارية مع وجود العديد من النصب في شوارع المدينة التي تمجد قادة صرب ، يتم التعريف بهم من خلال لوحة مكتوب عليها باللغة الصربية ، كما إن اللغة المستعملة في الحياة اليومية بين سكان المدينة هي اللغة الصربية ، ومن المؤكد أن هناك تحد كبير في إقناع هؤلاء السكان بالاندماج مع ألبان كوسوفو .

على الرغم من مساحة كوسوفو المحدودة إلا أن عدد سكان الإقليم حسب تقديرات عام 1993م ، يصل إلى أكثر من اثنين مليون نسمة بأغلبية البانية ، وقد زاد هذا العدد خلال القرن العشرين إلى 6.8 مرة ، بينما زاد عدد سكان صربيا 3 مرات فقط ، ويعود السبب في ذلك إلى تزايد عدد السكان الألبان التي تعد الأعلى في كل أوروبا ، وذلك نتيجة للتقاليد الثقافية والدينية للسكان ، ويزداد عدد سكان كوسوفو كل عام 50 ألف نسمة ، أي أنهم سيزدادون 500 ألف كل عشر

سنوات[1]، كما أن نسبة المواليد في كوسوفو تعد أعلى نسبة في أوروبا بالكامل وتقدر نسبة النمو الديموغرافي 26.1 % ، مقارنة بالمعدل اليوغسلافي الذي يصل إلى 8.6 % في كل مائة نسمة [2].

وفي إحصائية سكانية تظهر تناقص الصرب في إقليم كوسوفو وتزايد نسبة الألبان ، يتبين لنا أن في سنة 1961 م ، كانت نسبة السكان الصرب والمونتجريون في الإقليم 27.5 % بالمقارنة مع السكان الألبان التي كانت نسبتهم 72.5 % أما في سنة 1981م ، فقد كانت النسبة للصرب 15% وللألبان 85 % ، وفي عام 1989م ، تناقص السكان الصرب إلى نسبة 9% فقط ، أما الألبان فقد زادت نسبتهم في الإقليم إلى 91% [3] .

وفيما يتعلق بالعامل الديني فقد كان الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي السابق يتسم بوجود ثلاثة ديانات ، وكانت القوميات المكونة لهذا الاتحاد تتعايش دينياً واجتماعياً ولم يتم استخدام هذا العامل للتفرقة بين القوميات المكونة للاتحاد اليوغسلافي وكانت حرية ممارسة الشعائر الدينية مكفولة وفقاً للدستور اليوغسلافي الاتحادي في عهد (جوزيف بروز تيتو) ، والذي استطاع أن يحقق الانسجام بين هذه

---

[1] - محمد م الارناؤوط ، كوسوفو كوسوفا 1989-1999 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، عمان الأردن ط1 2000 ، ص 43 .

[2] - مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008، 2009 ص 74

[3] - جعفر عبد المهدي صاحب ، الصرب الأرثوذكس الطائفة المفترى عليها ، دار النخلة للنشر ، طرابلس ليبيا ، ط 1 ، 1997 ص 120 .

القوميات إلا أنه وبعد وفاته وتفكك الاتحاد الفيدرالي اليوغسلافي استغل (سلوبودان ميلوسوفيتش) وجود الفوارق الدينية والعرقية لتحقيق طموحاته في تكوين صربيا الكبرى فالصرب منذ قديم العهد ، يعتبرون كوسوفو المهد الديني لهم وإن التفريط فيها بمثابة التفريط في أساس الوجود الصربي ، بالرغم من أن نسبة المسلمين في الإقليم تصل إلى 95 % تتوزع ما بين النسيج السكاني لكوسوفو من الألبان إلى الأتراك والبشناق ...الخ [1].

فألبان كوسوفو كانوا اعتنقوا الدين الإسلامي خلال وجود الحكم العثماني في منطقة البلقان منذ عام 1389م ، وبالتالي فإن الدين الإسلامي بعد هذه السنين الطويلة من اعتناقه يعد أبرز مكونات الهوية لدى الكوسوفيين ، التي سعت السياسات الصربية إلى طمسها لألبان كوسوفو وإعلاء ديانتهم الأرثوذكسية ، من خلال القتل والتهجير الجماعي التي كانت تقوم به صربيا من أجل تغيير الهوية الدينية لسكان الإقليم ، بما في ذلك إرغام المسلمين الألبان والكاثوليك الرومان على اعتناق الديانة الأرثوذكسية لتسهيل ذوبانهم في الإطار الصربي الأرثوذكسي ، وذلك لضمان إبقاء الإقليم تحت الهيمنة الصربية ، الأمر الذي دفع ألبان كوسوفو إلى العمل على حماية هويتهم الدينية من الذوبان والانصهار ، وقد دفع استخدام

[1] - محمد الأرناؤوط ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط1 2008، ص 137 .

الدين بهذا الأسلوب السيئ إلى ظهور الحركات الانفصالية ، والمطالبة باستقلال كوسوفو لما تمثله أعداد المسلمين من ثقل كبير في الإقليم[1].

كما أن غالبية القومية الألبانية في كوسوفو حسب إحصائيات الأمم المتحدة عام 2006 م ، تظهر واضحة في التوزيع العرقي للأقليات ، حيث تصل نسبتها مقارنة بالقوميات الأخرى إلى87 % [2].

مما سبق يتضح الأثر الثانوي للعوامل المساعدة السابق ذكرها في استقلال كوسوفو ، والتي لم تكن قادرة على أن تحقق استقلال الإقليم دون العامل الخارجي من خلال تدخل حلف شمال الأطلسي العسكري ، هذا التدخل الذي أجبر بلغراد على الانسحاب من الإقليم والتفريط في سيادتها على جزء من أراضيها التي كانت تنادي بها ، بل وأُجبرت للدخول في التفاوض المباشر مع الكوسوفيين لتحديد وضع الإقليم حتى وإن كانت هذه المفاوضات لم تثمر عن أي تقدم ، الأمر الذي دفع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الكوسوفيين على إعلان الاستقلال وتكوين الجمهورية .

---

[1] - هاني محمود عبد موسى ، ظاهرة العولمة ونشؤ دول جديدة : كوسوفو وجنوب السودان نموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بير زيت ، فلسطين ، 2012 ، ص 88 .

[2] - أحمد داود العيساوي ، مرجع سبق ذكره ، نقلاً عن موقع الأمم المتحدة ، دائرة شؤون الإعلام ، جداول موجز العمال السنوي 2010.

في هذا الفصل استعرض البحث في المبحث الأول حلف شمال الأطلسي نشأته وميثاقه وتكوينه، حيث ترجع فكرة إنشاء الحلف إلى فترة ما قبل الحرب الثانية، إلا أن السنوات من 1947 إلى 1949 شهدت حدثين مهمين أدت إلى تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من ناحية ومن ناحية أخرى أدت إلى حفز همم الدول الغربية على إنشاء نظام دفاعي موحد، وهذين الحدثين يتمثلان في وصول الشيوعيين للسلطة في تشيكوسلوفاكيا الأمر الذي رأت فيه الدول الغربية امتداداً للمد الشيوعي في أوروبا ، والحدث الثاني بدء (ستالين) في حصار برلين حيث سرعان ما أدركت الدول الغربية أن هذا العمل من جانب الاتحاد السوفييتي موجه ضد الغرب، وبالتالي بدأت مفاوضات ما بينها لإنشاء تكتل يقف ضد هذه الأعمال من طرف الاتحاد السوفييتي سابقاً، حيث تم بعد عدة جولات من المباحثات توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي في العاصمة الأمريكية بتاريخ 4-4-1949 وقد اشتمل ميثاق الحلف على ديباجة وأربع عشر مادة، وقد تم في المبحث استعراض استراتيجيات الحلف خلال سنوات الحرب الباردة، والتي تبدلت بعد ذلك لا سيما بعد أن تفجرت المشاكل والصراعات في بلدان شرق ووسط أوروبا وأقاليم أخرى من العالم نُظر اليها على أنها تُمثل تهديداً للاستقرار في القارة الأوربية ، وأدى هذا التحول إلى تغيير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي إلى منظمة مشتركة تبحث عن توفير الحماية في مواجهة تهديدات

غير محددة تهدد بتقويض أمن الدول الأعضاء، كما تم استعراض عدة معضلات لحلف شمال الأطلسي في مسيرة تطوره التاريخي أثرت في أدائه وكادت تُحدث فيه الانقسامات لمرات عدة، تم تطرق البحث إلى أجهزة الحلف والتي تتكون من المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية ولكل منها أجهزتها المستقلة تم بيانها في متن الفصل.

ثم استعرض الباحث في المبحث الثاني دور تدخل حلف شمال الأطلسي في استقلال كوسوفو والعوامل المساعدة لهذا الاستقلال، والذي تطرق فيه إلى الدور الهام الذي لعبه الحلف في نيل الإقليم لاستقلاله، وكذلك إلى دور العوامل المساعدة في استقلال الإقليم ، حيث جاء هذا الدور نتيجة للتغيرات على الساحة الدولية والتغير في موازين النظام الدولي واستفراد القطب الواحد وما يملكه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية وسياسية ، أبرزها ذراعه العسكري المتمثل في حلف شمال الأطلسي، وقد أدي تدخل حلف شمال الأطلسي دوراً أساسياً في عملية استقلال كوسوفو ، لما نتج عنه بعد ضربات عسكرية جوية وبحرية من طرف حلف شمال الأطلسي إلى إرغام صربيا على الانسحاب من الإقليم والموافقة على البدء في المفاوضات بينها وبين الكوسوفيين لتحديد خريطة طريق لنيل الإقليم استقلاله وإعلان ولادة جمهورية كوسوفو ، وقد كانت هناك عوامل مساعدة لهذا الموضوع

كانت سبب ثانوي لنيل استقلال الإقليم وهي العامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامل الديموغرافي، تم استعراض أثرها بالتفصيل في متن هذا الفصل.

تناول هذا البحث تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ودوره في استقلاله والذي انتهى بفاتورة مالية كبيرة جداً ، حيث بلغت تكاليف الحرب حسب الإحصائيات الدولية 20 مليار دولار ، قدرت مصاريف الولايات المتحدة الأمريكية بنحو أربعة مليارات دولار ، منها ثلاثة مليارات دولار كلفة العمليات العسكرية الجوية ، أما فرنسا فقد أعلن وزير دفاعها أن التزام فرنسا بمساعدة قوات حلف الناتو في كوسوفو يكلف ميزانيتها ما بين 250 إلى 300 مليون فرنك شهرياً [1].

**وأخيراً** ، تبقى هناك بعض الأسئلة التي يأمل الباحث أن تكون مجالاً للدراسة من قبل باحثين آخرين حول هذا الموضوع ، وذلك تكملة لهذا البحث ومنها :

- هل استقلال كوسوفو يخدم الشعب الكوسوفي ، وتحسين مستواهم المعيشي والنهوض بجمهوريتهم الحديثة ، والمساعدة على استقرار منطقة البلقان والحفاظ على الأمن والسلم العالميين ؟.

[1] - علي محمد الطنازفتي ، تفكك الاتحاد اليوغسلافي بين التناقضات الداخلية وتحولات النظام الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة اكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002 ، ص 108 .

– هل يستطيع الشعب الكوسوفي إدارة دولته الجديدة سياسياً واقتصادياً بعيداً عن الحماية الغربية والمصالح المتضاربة للدول الكبرى ، أم جاء هذا الاستقلال تلبية لمصالح دولية تتعلق بالانفراد بالسيطرة على العالم في ظل القطب الواحد ، بغض النظر عن مصلحة الشعب الكوسوفي ؟.

– هل يستطيع الشعب الكوسوفي أن يعدل دستوره المقيد ، ويحقق الاندماج مع الشعب الألباني في دولة ألبانيا المجاورة ؟.

– إذا كانت صربيا غير قادرة في الوقت الحالي الرد على استقلال كوسوفو ، فهل من أخطار مستقبلية على هذا الاستقلال من طرفها ؟.

# الخاتمة

هدف هذا البحث إلى التعرف على تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ومعرفة مدى تأثير هذا التدخل في تحقيق استقلال الإقليم، ومدى شرعية هذا التدخل والعوامل التي ساعدت على هذا الاستقلال، حيث استعرض الباحث في الفصل الأول، التعاريف المتعددة للتدخل الدولي والتي تباينت في ما بينها بشكل كبير واختلفت باختلاف مذاهب الفقهاء وعلماء العلاقات الدولية، ووجود اختلاف بين علماء القانون والسياسة والاجتماع في تعريف التدخل، كما أن هناك فريقين بين رافض للتدخل باعتباره يمس السيادة الوطنية، ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وبين مؤيد باعتبار أن التدخل يقع في صميم مهام الأمم المتحدة، ثم استعرض الباحث أشكال التدخل الدولي وصوره المتعددة التي ذكرت في متن البحث ، وفي المبحث الثاني تم استعراض الاختلاف حول شرعية التدخل الدولي بصفة عامة وتدخل حلف شمال الأطلسي بصفة خاصة، والتي تباينت فيه الآراء في عدة اتجاهات مختلفة والتي أباح بعضها التدخل، وحرمه البعض الأخر، مما دعا السياسيين إلى وضع أسس وقواعد وتصورات يعد استيفاؤها ضرورياً لمباشرة عملية التدخل، كما لم يتوان عدد من الدارسين والمختصين في القانون الدولي عن وصف تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو بأنه سابقة تُثبت ولادة قاعدة عرفية في القانون الدولي مؤداها جواز استخدام القوة بشكل منفرد لأغراض

إنسانية، وينطوي هذا التدخل على جملة من المسائل والموضوعات المهمة ، فهو يتضمن دوراً جديداً لحلف الناتو يختلف عن دوره التقليدي المناط به، كما أن المناقشات التي دارت بشأنه داخل الأمم المتحدة تكشف عن مواقف مختلفة بين الدول ما بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل وتجادل في الآراء والاختلاف في وجهات النظر كلاً حسب مصالحه ورؤيته السياسية ، ومن وجهة نظر الباحث أن هذا التدخل جاء مناقضاً للقانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة ، ويعتبر تدخل غير شرعي على دولة ذات سيادة عضو بالأمم المتحدة وتهديداً لاستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ، وسابقة في العلاقات الدولية لاستخدام القوة خارج الشرعية الدولية ، كما يعتبر الباحث أن النزاع بين الحكومة الصربية وألبان كوسوفو نزاع داخلي يخص الدولة الصربية ، كان يمكن أن يحل بطرق متعددة داخلياً دون التدخل الخارجي .

أما في الفصل الثاني فتطرق البحث إلى التطور التاريخي والسياسي لإقليم كوسوفو في مبحثين ، تتبع الباحث في المبحث الأول التطور التاريخي للإقليم ، وما مر به من أحداث تاريخية وتمازج تاريخي يمتد من العهد العثماني في الإقليم الذي استمر إلى ما يقرب من 500 سنة ، مروراً بحرب البلقان ، إلى انعقاد مؤتمر لندن لرسم خريطة جديدة لدول البلقان ، وانتهاء بإعلان سلوبودان ميلوسوفيتش بإلغاء الحكم الذاتي للإقليم الذي كان يتمتع به ، ودخول الجيش

الصربي للإقليم مما تسبب في الكثير من الأحداث الدامية بين الطرفين أدت إلى تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو ، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى التطور السياسي للإقليم والذي مر بثلاث مراحل حددت في متن البحث بشكل مفصل ، وفي الفصل الثالث تطرق البحث إلى حلف شمال الأطلسي فكرة نشأته وميثاقه والأجهزة التي يتكون منها الحلف، ثم في المبحث الثاني تطرق البحث إلى دور تدخل حلف شمال الأطلسي في استقلال كوسوفو والعوامل التي ساعدت على هذا الاستقلال حيث أدي تدخل حلف شمال الأطلسي دوراً أساسياً في عملية استقلال كوسوفو ، لما نتج عنه بعد ضربات عسكرية جوية وبحرية من طرف حلف شمال الأطلسي إلى إرغام صربيا على الانسحاب من الإقليم والموافقة على البدء في المفاوضات بينها وبين الكوسوفيين لتحديد خريطة طريق لنيل الإقليم استقلاله وإعلان ولادة جمهورية كوسوفو ، وقد كانت هناك عوامل مساعدة لهذا الموضوع كانت سبب ثانوي لنيل استقلال الإقليم وهي العامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامل الديموغرافي .

وفي نهاية هذا البحث ، وقد أحسب نفسي أنني قمت بجهد من أجل الوصول إلى إجابة عن بعض التساؤلات الواردة فيه ، فإن وفقت فإنه من الله عز وجل ، وإن طاله القصور والخطأ فإنه مني ، وعسى أن يأتي من يكمل هذا الموضوع ويستوفيه حقه ، فالكمال لله وحده ، عليه توكلت واليه أُنيب .

## الاستنتاجات

خلص البحث إلى النتائج التالية :

1- هناك رؤيتين مختلفتين بين فقهاء القانون الدولي في شرعية التدخل الدولي من عدمه حيث ترى الرؤية الأولى أن التدخل الدولي أمر لابد منه ، لان حقوق الإنسان لا تتطلب التأجيل عندما يحدق الخطر بها ، أما الرؤية الثانية فترى أن الإقرار بجواز التدخل دون الرجوع إلى آلية عمل الأمم المتحدة يكون مدعاة إلى التعسف، وسيؤدي إلى فوضى في النظام الدولي .

2- التباين الكبير في الرؤى بين دول العالم من حيث شرعية تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، فهناك العديد من دول العالم عارضت قيام الحلف بقصف صربيا وتدمير مقدرات دولة ذات سيادة عضو بالأمم المتحدة، في ظل غياب تفويض رسمي من مجلس الأمن، وبالتالي فهو يفتقد إلى الشرعية القانونية اللازمة لتبريره، ولا يتعدى كونه تدخل منفرد من قبل حلف شمال الأطلسي، والبعض الأخر من الدول رأت أن هذا التدخل جاء بعد استنفاد الحلول السياسية التي قدمت للسلطات الصربية، وأن عدم التدخل كان سيؤدي إلى كارثة انسانية لسكان كوسوفو.

3- الاختلاف الكبير ما بين الألبان والصرب في أحقية كل طرف بالإقليم، مما أدى إلى التأثير على عملية دمج الأقلية الصربية في دولة كوسوفو حيث تطالب هذه الاقلية بالانفصال عن كوسوفو والانضمام إلى صربيا.

4- الدور الرئيسي لتدخل حلف شمال الأطلسي في نيل كوسوفو لاستقلالها من خلال التدخل العسكري المباشر للحلف ، واجبار الصرب على الانسحاب من الإقليم بعد قرابة الثلاثة أشهر من القصف الجوي والبحري والبري.

5- أدت العوامل الداخلية المتمثلة في العامل الاقتصادي والسياسي والديموغرافي الذي يضم الارث العرقي والديني، دوراً ثانوياً في عملية الاستقلال.

6- هناك العديد من التحديات التي تواجه كوسوفو لبناء اقتصادها والمحافظة على استقلالها، منها ما يتعلق بالإطار الدولي، ومنها ما يتعلق بالإطار الداخلي، فيما يتعلق بالإطار الدولي فتتمثل في كيفية التعامل مع الدول صاحبة المصالح في الإقليم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وصربيا وروسيا وألبانيا، أما الإطار الداخلي فيتمثل في تحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الكوسوفي ، والنجاح في دمج الأقليات القاطنة بكوسوفو .

## المراجع

**أولاً – الوثائق :**

1– ميثاق الأمم المتحدة

2– قرار مجلس الأمن رقم 1244 ، بتاريخ 10–6–1999م ، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

3– التقرير المقدم من طرف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الأمم المتحدة ، بتاريخ ، 16 – 10 – 2007 م .

**ثانياً – الكتب :**

1– إبراهيم أبوخزام ، أقواس الهيمنة دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط 1 ، 2005 م .

2– ---------- ، الحروب وتوازن القوى ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ط 1، 1999م.

3– أحمد وهبان ، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصالح ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1995م .

4– اريك لوران ، حرب كوسوفو الملف السري ، ترجمة الأوديسية للثقافة والإعلام دار عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، ط1 ، 1999م .

5- اسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ط 5 ، 1987 م .

6- اليزبيث يوند ، الجولة الأخيرة في البلقان ، ترجمة ، ميشيل دانو ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت لبنان ، ط1 ، 2008 م .

7- انتوني سوريال عبد السيد ، الرابطة القومية الألبانية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1986 م .

8- جبر أحمد محمد ، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2003 م .

9- جعفر عبد المهدي صاحب ، مشكلة كوسوفو ، منشورات دار النخلة تاجوراء ليبيا ، ط 1 ، 1998 م .

10- ----------، الصرب الأرثوذكس الطائفة المفترى عليها ، دار النخلة للنشر ، طرابلس ليبيا ، ط 1 ،1997 .

11- جينيفر ميدكالف ، حلف الناتو ، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، الجيزة مصر ، 2000 م .

12 -حسام أحمد هنداوي ، التدخل الدولي الإنساني وتطبيقه في ضوء قواعد القانون الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2004.

13- حسين حنفي عمر ، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2005 م .

14- حسين عبد القادر ، انشطار يوغسلافيا ، مركز الدراسات العربي الأوربي باريس ، ط 1 ، 1996 م .

15- روبيرت بيدليه ، الجذور التاريخية لنزاعات كوسوفو ، مجلة الثقافة العالمية المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب ، الكويت ، العدد 6 ، شهر 9 ،1999 .

16- روث ويجوود ، حملة منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا ، ترجمة الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 40 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ط1 ، 2001 م .

17 - رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ، ط2 ، 1986 م .

18- ريتشارد فوك ، كوسوفا والنظام العالمي ومستقبل القانون الدولي ، ترجمة الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا العدد 40 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ط1 ، 2001 م .

19- الشافعي محمد بشير ، القانون الدولي العام في السلم والحرب ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ج 4 ، 1986 .

20- الطاهر بوساحية ، سلسلة دراسات عالمية ، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا ، العدد 40 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ط1 ، 2001 م .

21- عبد الحميد ياسين الغريري ، يوغسلافيا الأرض والإنسان ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1989م .

22- عماد جاد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ط2 ، 2010 م .

23- علاء أبو عامر العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والاستراتيجية دار الشروق ، عمان الأردن ، 2003 م .

24 - علاء الدين حسين مكي خماس ، استخدام القوة في القانون الدولي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988 .

25- علي صادق أبوهيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ط 9 ، 1971 م .

26- فاروق صادق حيدر ، لمحات من مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ط1 ، 1999 م .

27- فتح الرحمن عبدالله الشيخ ، مشروعية العقوبات الدولية والتدخل الدولي الدوحة ، د د ن ، 1998.

28- كاظم هاشم نعمة ، حلف الأطلسي : التوسع إلى الشرق ، الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ط1 ، 2003 م .

29- ماهر عبد المنعم أبو يونس ، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 م .

30- محمد أبوبكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، دار التنوير العربي بيروت د ت ن .

31- محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2004 م .

32- محمد سعيد الدقاق ، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1988م .

33 - محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في قانون السلام ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1971 م .

34- محمد الأرناؤوط ، كوسوفو- كوسوفا بؤرة النزاع الألباني – الصربي في القرن العشرين ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ط 1، 1998م.

35- ----------، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط 1، 2008 .

36 - ---------- ، كوسوفو كوسوفا 1989- 1999 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط1 ، 2000 م.

37- ---------- ، نزاعات البلقان والتطهير العرقي من الدانوب إلى الأدرياتيكي ، مكتبة دار الفتح ، دمشق سوريا ، 1997 م .

38- ---------- ، كوسوفا تجليات ثقافية ما بين الشرق والغرب الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط 1، 2009 .

39- محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي ، ط 1 ، 2004 م .

40- محمود علي التائب ، ألبانيا عبر القرن العشرين ، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية ، طرابلس ، ط1 ،1991م .

41- مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ، ط 1 ، 2004 م.

42- ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي ، قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،1997م.

43- هشام القروي ، التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1985م.

44- هانس كشلر ، سياسة الأمم المتحدة في فرض العقوبات والقانون الدولي ترجمة مركز دراسات العالم الإسلامي بمالطا ، جمعية الجماهير للثقافة والفلسفة فيينا ، 1997م .

**ثالثاً - الدوريات :**

1- أحمد إبراهيم محمود ، الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب البلقان ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 137، يوليو 1999م .

2- أحمد السيد تركي ، موقف دول البلقان من النزاع في كوسوفا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 137 يوليو 1999م .

3-أحمد بهي الدين ، كوسوفا لا تزال تبحث عن حل ، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 136، 1999م .

4- أحمد داود العيساوي ، استقلال كوسوفو التحول الجيوستراتيجي في السياسة الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، العراق ، العدد الأول ، 2011 م.

5- أحمد منيسي ، الموقف العربي في أزمة كوسوفا ، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 137 ، يوليو 1999 م .

6-التقرير الاستراتيجي العربي 1999، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط1 ، القاهرة ، يناير ، 2000 م .

7- بطرس بطرس غالي ، التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 8 أبريل 1967 .

8- بكر إسماعيل الكوسوفي ، كوسوفا بين الأبعاد السياسية والقانونية والتاريخية والحضارية ، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي ، 1 من البلقان إلى القوقاز ( كوسوفا – أوسيتيا – أبخازيا ) بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2011 م .

9- بومعالي نذير ، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنقاذ في الإسلام ، مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر ، السنة السادسة العدد 38 ، 2008 م .

10- عماد جاد ، حلف الأطلنطي والحرب في البلقان ، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 137 ، يوليو 1997 م .

11- ---------- ، البعد الدولي في أزمة البوسنة ، كراسات استراتيجية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، السنة الرابعة ، العدد 20 1994م .

12- عمرو عبد الكريم سعداوي ، النخبة السياسية الصربية أخر نخب الحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية العدد 137 ، يوليو 1999م .

13- مايكل باروتشيسكي ، الدبلوماسية الغربية وأزمة اللاجئين في كوسوفو ، نشرة الهجرة القسرية ، تصدر عن الأمم المتحدة ، العدد 5 ، نوفمبر 1999م .

14- محمد السيد سليم ، استقلال كوسوفا – رؤية استراتيجية ، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي ، 1 من البلقان إلى القوقاز ( كوسوفا – أوسيتيا – أبخازيا ) بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 م .

15- محمد حسون ، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2010 م .

16- محمد يوسف عدس ، قضية كوسوفا الجذور والأبعاد ، سلسلة الأبعاد الحضارية للصراعات في العالم الإسلامي ، 1 من البلقان إلى القوقاز ( كوسوفا – أوسيتيا – أبخازيا ) بين الأبعاد السياسية والقانونية والأبعاد التاريخية والحضارية جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2011 م .

17- محمود حمدي أبو القاسم ، كوسوفو وتحديات الاستقلال ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 160 السنة الرابعة عشر ، 2008 م .

18- نشرة الهجرة القسرية ، تصدر عن برنامج دراسات اللاجئين بالأمم المتحدة العدد ، 5 ، شهر نوفمبر 1999 م .

**رابعاً – الرسائل العلمية :**

1- أحمد الصالحين قريميدة ، التدخل في القانون الدولي والنظام العالمي الجديد رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية الدراسات العليا ، قسم القانون ، شعبة القانون الدولي ، طرابلس ، 2010 م .

2- حليم بسكري ، السيادة وحقوق الإنسان ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، 2006 م .

3- الطاهر أبو القاسم امحمد فرج ، التدخل الدولي الإنساني عبر المنظمات الدولية وأثره على سيادة الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية الدراسات العليا قسم الدراسات الإقليمية ، طرابلس ، 2003 م .

4- رمضان مسعود خليفة ، دور الأمم المتحدة الإنساني بعد الحرب الباردة دراسة حالتي العراق وكوسوفو ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2009 م .

5- سالمة زايد الفيتوري ، التدخل الإنساني بين أحكام القانون الدولي العام وسياسات القوى الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم الدراسات الدبلوماسية ، طرابلس ، 2009 م .

6- عبد الله إبراهيم زرزر، القانون الدولي والتدخل الإنساني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم القانون ، طرابلس ، 2008 م .

7- عبد الحكيم محمد الفرجاني ، السيادة الوطنية ومبدأ التدخل الدولي الإنساني في إفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية الليبية ، قسم الدراسات الإقليمية والدولية ، 2012 م .

8- عبد المجيد ابوصاع علي ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقليم كوسوفو 1989 – 1999 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس ، 2008 م .

9- علي عبد الكريم العاشق ، تطور مبدأ عدم التدخل في العلاقات السياسية الدولية رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية طرابلس ، 2005 م .

10- طارق امحمد علي النجار، قصور الأمم المتحدة في معالجة النزاعات الإقليمية المسلحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2010 م .

11- طارق بادي الطراونة ، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان كوسوفو : دراسة حالة رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، 2012 م .

12- علا احمد خلف عبد العال ناصر ، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2010 م .

13- علي محمد الطنازفتي ، تفكك الاتحاد اليوغسلافي بين التناقضات الداخلية وتحولات النظام الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس ، 2002 م .

14- محمد عبد الحفيظ المهدي الشيخ ، أثر المتغيرات الدولية على الدور الدفاعي والسياسي لمنظمة حلف شمال الأطلسي( 1990 – 2008 ) رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2009 م .

15- مرابط رابح ، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008 – 2009 م .

16- مروة أحمد نظير هويدي ، عمليات حفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة : دراسة لحالتي الصومال وكوسوفا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 م .

17- موسى موسى ، التدخل الدولي الإنساني مشروعية التدخل السوري في لبنان وتداعياته ، رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية القانون الدنمارك ، 2007 م .

18- وردة بلقاسم العياشي ، التدخل الدولي لدوافع إنسانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس ، 2002 م .

19- هاني محمود عبد موسى ، ظاهرة العولمة ونشؤ دول جديدة : كوسوفو وجنوب السودان نموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بير زيت ، 2012 م .

**خامساً – الصحف والمجلات :**

1- أحمد داود العيساوي ، استقلال كوسوفو التحول الجيوستراتيجي في السياسة الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، العراق ، العدد الأول ، 2011 م .

**2**- مالك عوني، كوسوفا صراع الطموحات القومية، جريدة الأهرام الرقمي، المجلد 1 يوليو 1998 م .

3 – مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 32 ، بتاريخ 1-4-2000 م .

**سادساً – شبكة المعلومات الدولية**

**1**- الأمم المتحدة، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، قرار مجلس الأمن رقم 1244 www.un.org/arabic. تاريخ الزيارة 22-9-2015.

**2**- شنكاو هشام، تطور مبدأ حظر استخدام القوة في القانون الدولي، مجلة مقاربات، تصدر عن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،موقع www.mokarabat.com تاريخ الزيارة 6-9-2015.

3- عادل حمزة عثمان، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الانساني، موقع الجليس، www.aljalees.com تاريخ الزيارة 8-9-2015.

4- مجلة الدفاع الوطني اللبناني، الاستراتيجية العسكرية في كوسوفو، العدد 32 المؤرخ في 1-4-2000، www.lebarmy.gov.lb تاريخ الزيارة 30-8-2015.

5- مسعد عربيد، كوسوفو انفصال أم استقلال؟، موقع حوار www.ahewar.org تاريخ الزيارة 20-9-2015.

6- ناصر أحمد سنة، ياكوسوفا عذراً، موقع www.defenese-arab.com، تاريخ الزيارة 28-8-2015.

7- هاني صلاح، دول البلقان معلومات اساسية، مركز الجزيرة للدراسات www.studies.aljazeera.net تاريخ الزيارة 25-9-2015.

8- هاني صلاح، كوسوفا من الإقليم إلى الدولة وتحديات المستقبل، موقع صوت www.saowt.com تاريخ الزيارة 27-9-2015.